

ك/ص
١٤٠٠
١٤

دراسة في السياسة الخارجية الصينية

(١٩٩٦-١٩٨٠)

إعداد :

محمد يوسف صالح درادكة

المشرف :

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم فضة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

١٩٩٨م

٩٩/١

٥
١

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: - ١٧-١٠-١٩٩٨م

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

[Handwritten signatures and names in the left margin]

١- أ.د. محمد إبراهيم فضة ، رئيساً

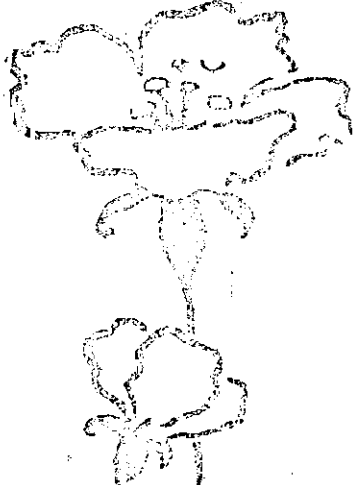
٢- أ.د. وليد عبد النبي ، عضواً

٣- د. فيصل الرفوع ، عضواً

٤- د. عبد الله نقريش ، عضواً

[Large handwritten signature: الطاهر محمد عوف عويال د. دة]
[Large handwritten signature: أميرة التقيير المطوية]

[Handwritten signature: د. وليد عبد]
[Date: ١٧/١٠/١٩٩٨]



الإهداء

إلى أبي

إلى أبي

إلى أستاذي الدكتور

أحمد القاهر

إلى كل باحث عني جواد

شكر وتقدير

أُتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في

الإشراف على هذه الرسالة ومناقشتها. كما

أُتقدم بالشكر إلى السيد طالب شوكن

الزنجي والأستاذة نهى شعوراه على ما بذلاه من

جهدهما في إخراج الرسالة وطباعتها.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ط	قائمة المضمهرات
ي	الملخص باللغة العربية
٦-١	الأتمهمل الأول : الأطوار النظام للدراسمه
٢	- أولاً : المقدمة
٣	- ثانياً : مبررات وأهميه البحث.
٤	- ثالثاً : مشكله البحث
٥	- رابعاً : أهداف البحث
٥	- خامساً : الدراسات السابقه
٥	- سادساً : منهجية البحث
٦	- سابهاً : هيكل البحث
٢٨-٨	الفصل الثاني : تطورات النظام الدولي : أليات وإجهادات
١٢-١.	- البحث الأول : اتجاهات تفسير حركة النظام الدولي.
١٠	أولاً : الاتجاه الانفصالي في فهم حركة النظام الدولي .
١١	ثانياً : الاتجاه الإسمالي في فهم حركة النظام الدولي
٢٦-١٤	- البحث الثاني : مداخل دراسة النظام الدولي
١٤	أ- المدخل الثقافي والمؤسسي
١٦	ب- المدخل الاقتصادي
٢١	ج- المدخل الأمني : بناء الأمن الدولي
٢٤	د- المدخل السياسي
٢٢-٢٧	- البحث الثالث : اتجاهات بناء القوة في النظام الدولي
٢٧	أ- الاتجاه الغربي في بناء القوة
٢٩	ب- الاتجاه الإسلامي في بناء القوة

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- المبحث الرابع : معوقات العانة النظامية في النظام الدولي ٢٤-٢٨	
أ- المدخل السيادي	٢٤
ب- مصالح القطاع العسكري في العلاقات الدولية	٢٥
ج- التزعة الانتمائية الثقافية ودورها في العلاقات الدولية	٢٦
- الخاتمة	٢٨

الموضوع
الفصل الثالث : السياسة الخارجية الصينية

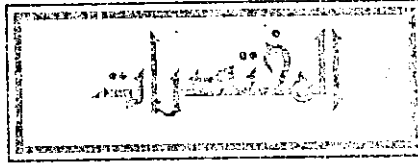
٣٩-٤٨	وبدأيات الإصلاح
	- المبحث الأول : أثر المصالح الداخلية على السياسة الخارجية الصينية جذور الإصلاح وبداياته
٣٩-٤٤	أولاً : المصالح السياسية
٣٩	أ- الثورة الثقافية والخلاف السياسي
٤٥	المبحث الثاني: المصالح الاجتماعية والاقتصادية

الفصل الرابع : السياسة الخارجية الصينية

٤٩-١١٦	والمفاوضات ١٩٧٠-١٩٩٠
	- المبحث الأول : تنازل السياسة الخارجية الصينية مع القوي الدولية
٤٩-١١٣	أولاً : العلاقات الصينية الأمريكية
٦٠	ثانياً : العلاقات الصينية السوفيتية
٦٩	ثالثاً : العلاقات الصينية اليابانية
٧٨	رابعاً : العلاقات الصينية الأسبورية
٧٨	أ- العلاقات الصينية الهندية
٨٢	ب- العلاقات الصينية الأستنامية
٨٢	ج- العلاقات الصينية الكورية
٨٥	خامساً : العلاقات الصينية مع العالم الثالث
٨٩	أ- العلاقات الصينية الأثريتية
٩٥	ب- العلاقات الصينية الفروية

- المبحث الثاني : أثر الانفتاح والإصلاح على السياسة الخارجية الصينية
 ١١٣-١٠٢
 ١٠٢-
 ١٠٥
 ١١٤
 ١١٦
- النتائج
 - مخطط (١)
- الفصل الثامن : التقييمات الخارجية الصينية
 وأجندتها المستقبلية
 ١٦٧-١١٨
- المبحث الأول : أثر العمليات الداخلية على السياسة الخارجية الصينية من اقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية.
 ١٦٧-١١٨
 ١١٨
 ١٢٥
 ١٣٣
 ١٦٠
 ١٣٧
 ١٤١
 ١٤٤
- أولاً : مشكلة الثقافة السياسية
 ثانياً : العمليات العسكرية
 ثالثاً : العمليات الاجتماعية
 أ- الصراع بين المركز والأقاليم
 ب- ظهور قوى المجتمع المدني
 ج- الأتليات
 د- في حقوق المرأة كمؤشر على الحالة الاجتماعية
- رابعاً : العمليات السياسية
 أ- اتجاهات تشكل النخبة السياسية في الصين
 ١٤٦
 ١٤٦

	- المبحث الثاني : موقع الصين على سلم القوى الدولي : مشاكله وأسباب دفعه
٢١٣-١٦٧	
١٦٧	أولاً : التصرف الاقتصادي الصيني
١٧٨	ثانياً : العلاقات الصينية الأمريكية
١٨٦	الصين وسبالة عودة هونغ كونغ
١٨٩	تسمية السلاح كأحد مؤشرات العلاقات الصينية الأمريكية
١٩١	تايوان كأحد مؤشرات العلاقات الصينية الأمريكية
١٩٥	ثالثاً : العلاقات الصينية-الروسية في التسعينات
١٩٧	رابعاً : الصين والتحرك الياباني في آسيا الباسيفيكية
	خامساً : تفاعل الأبعاد الدولية مع الأبعاد الداخلية في
٢٠٢	حركة السياسة الخارجية الصينية
٢٠٨	سادساً : الصين والنظام الدولي الراهن
	- الخاتمة
٢١٦-٢١٤	
	أولاً : بناء النموذج التركي لتفسير العلاقات الدولية من خلال دراسة السياسة الخارجية الصينية
٢١٤	
٢١٨	ثانياً : النتائج
٢١٨	-- مخطط (٧)
٢٢٦-٢١٩	- قائمة المصادر والمراجع
٢٥٠-٢٢٦	- جداول الملحق الاقتصادي



- ط : الطبعة
- ص : الصفحات
- ج : الجزء
- P : الصفحة باللغة الإنجليزية
- Op.cit. : مرجع سابق باللغة الإنجليزية
- Ibid : المرجع السابق باللغة الإنجليزية
- 1 st. Ed : الطبعة الأولى
- 2nd Ed. : الطبعة الثانية

المؤلف

دراسة في السياسة الخارجية الصينية (١٩٨٠-١٩٩٦)

إعداد الطالب:

محمد يونس مراد

إشراف:

أ. د. محمد فضة

هذه الدراسة تتناول السياسة الخارجية الصينية في الثمانينات والتسعينات (١٩٨٠-١٩٩٦) والتي تهدف إلى إكتشاف العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في توجيهها حيث استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم لكشف كافة المتغيرات وهي: بناء مراكز وأسماوية، التفاوت في التنمية بين الريف والمدن في الصين النخب السياسية وتزايد دور الإداريين والفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الإقتصاد الصيني ونشاط الأقليات الدينية والأثنية ودعاة الإصلاح السياسي.

في الثمانينات حاولت الصين تحقيق أهدافها باستخدام سياسة الموقع الوسط بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي حيث اتبع دينغ تشياو بينغ سياسة الباب المفتوح لإنجاز الأهداف الإقتصادية لبرنامج الإصلاح كى تتسكن الصين من خلق دور لها في الشؤون الدولية.

الصين مازالت تركز على إنجاز برنامجها الإصلاحي والتحديثي في سياستها الخارجية ولكنها مازالت تواجه صعوبات داخلية منها: السيطرة على المناطق الساحلية مشكلة الفلاحين الأثنياء في الريف الصيني، ودور الأقليات الانفصالي كما تواجه صعوبات خارجية منها: حماية أمنها القومي، خلق منطقة أقليمية مستقرة، لهذا أصبحت السياسة الخارجية الصيني أكثر براجماتية تجاه النظام الدولي واليات.



تنبع أهمية دراسة السياسة الخارجية الصينية كمؤشر على مكانتها المستقبلية على سلم القوى الدولي ، كونها تمثل قوة صاعدة في منطقة شرق آسيا، إذ حققت قوة إقتصادية وعسكرية كبيرة.

فمن الناحية الاقتصادية حققت الصين نسبة نمو عالية في إقتصادها بعد انفتاحها على الغرب ، ومن ناحية عسكرية تعتبر من دول النادي النووي حيث فجرت أول قنبلة نووية عام ١٩٦٤ ، ولديها جيش كبير. كل هذا جعلها محل عناية وبحث الدارسين في العلاقات الدولية ، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. فمن غير المستبعد أن تلعب الصين دوراً هاماً في تقوية التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة التي عاشت في صراع مستمر مع الاجانب الذين لم يترددوا عن التدخل في شؤونها منذ القرن التاسع عشر.

لكن مشكلة الصين الأساسية في الوقت الراهن تكمن في الخلاف الموجود بين الاهداف الثورية واهداف التنمية الاقتصادية ، وفي الفرق الشاسع بين الأيديولوجية الثورية التي تقوم على فكرة المساواة ، وبين الفعالية في العمل البناء ، وبين متطلبات الاطار السياسي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني الذي يسعى الى الحفاظ على المكاسب السياسية التي حققتها الثورة ، وبين متطلبات الاطار الاقتصادي بما يتطلبه من إنفتاح اقتصادي متمثلاً بنمو قيمة التبادل التجاري مع الغرب.

يتلخص برنامج القيادة الجديدة في التحديثات الاربعة : الزراعة، الصناعة، العلوم والتكنولوجيا، والدفاع الوطني. وتتطلب هذه التحديثات سياسات تشمل مراجعة العناصر الهامة في تفاصيل وروح الماوية (Maoism) ، كما تشمل تبني الأسلوب الغربي في التكنولوجيا ، والاعتماد بشكل أقل كثيراً على الروح الجماعية للجماهير. لذا سيكون تركيز الصين على « مبدأ مركز واحد ونقطتان)

(One Center & Two Points) حيث يكون المركز الواحد هو تنمية قوى الانتاج كمهمة أساسية ، والاصلاح والانفتاح على العالم الخارجي كنقطتين أساسيتين.

ثانياً : مبررات البحث ومشكلته وأهدافه

أ- المبررات (أهمية موضوع البحث) : -

أولاً : التعرف على اتجاهات حركة السياسة الخارجية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، نظراً لتغير النظام الدولي .

ثانياً : بيان العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية.

ثالثاً : معرفة تأثير السياسة الخارجية الصينية بالنظام الدولي وعواملها من إقتصادية وعسكرية .

ب- الفرضيات

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على عدد محدود من الاسئلة النابعة من

الفرضيات التالية :

١- تعتمد السياسة الخارجية الصينية على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية

٢- كلما إتهجت السياسة الخارجية الصينية نحو تحقيق قوتها الاقتصادية ، كلما انتهجت سياسة التفاوض مع القوى الدولية الأخرى .

٣- كلما اتجهت السياسة الخارجية الصينية نحو البناء الداخلي زاد التأكيد على الذات القومية كمصلحة عليا .

٤- السياسة الواقعية التي تتبعها الصين في سياستها الخارجية ، التي تأخذ بمعطيات النظام الدولي الراهن ، تؤدي الى تخفيف دورالعامل الايديولوجي في سياستها الخارجية.

ثالثاً : مشكلة البحث (اسئلة البحث وفرضياته)

اولاً : هل ضَعُفَ تأثير العامل الايديولوجي في توجيه السياسه الخارجية الصينية ؟

ثانياً : هل سيؤثر العامل الايديولوجي على مكانة الصين في سلم القوى الدولي حيث الجمود السياسي والتحرك الاقتصادي مع الغرب ؟

ثالثاً : هل سيحدث صراع على المستوى الداخلي بين القيادات الشيوعية القديمة في الحزب والجيش مع قيادات الاصلاح ؟

رابعاً : هل ستستمر الولايات المتحدة الامريكه في دعم برنامج الصين للتحديث والاصلاح إذا تنامت قوتها في منطقة شرق آسيا ؟

خامساً : كيف سيكون رد فعل اليابان في حاله تنامي القوة الصينية في منطقة شرق آسيا ؟

سادساً : كيف سيكون رد فعل الصين في حالة تنامي قوة اليابان العسكرية في آسيا ؟

سابعاً : كيف ستكون حركة السياسه الخارجية الصينية في محيطها الاقليمي ، اذا اصبحت القوه الاولى في المنطقة اقتصادياً وعسكرياً ؟

ثامناً : هل ستقوم الولايات المتحدة بسياسه احتواء للصين ، إذا تنامت قوتها اقتصادياً وعسكرياً ؟

تاسعاً : كيف سيكون حال مراكز القوى السياسية التقليدية المحافظة في الصين اذا استمرت السياسة الاقتصادية للصين باتجاه إتباع آليات السوق ؟

رابعاً : أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة الى التعمق في دراسة السياسة الخارجية الصينية ، والتعرف على مميزات هذه السياسة الخارجية في ظل العوامل والمؤثرات في

سياستها الخارجية : البيئة الداخلية : كنظام الحكم ونوع القيادة والعقيدة الاشتراكية والبيئة الخارجية : كبنية النظام الدولي ، وتفاعل القوى الدولية فيه.

خامساً : الدراسات السابقة

من مراجعة دليل الرسائل الجامعية في مركز إيداع الرسائل الجامعية في مكتبة الجامعة الاردنية ، تبين إنه لا توجد رسالة جامعية تبحث في نفس الموضوع، ولكن هناك مؤلفات وكتب تبحث في أوجه مختلفة عن السياسة الخارجية الصينية، ومن هذه الدراسات دراسة سياسة الصين الخارجية تجاه العالم الثالث حيث بينت فيها د. فضة بهذه الدراسة السلوك السياسي الخارجي الصيني في الفترة من ١٩٤٩-١٩٦٩. تجاه الدول الإفريقية والعربية. كما يوجد بعض المجلات المتخصصة موثقة في ثبت المراجع لهذه الدراسة.

سادساً : منهجية البحث

أ- منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة .

بما أن هذه الدراسة تدرس البيئتين الداخلية والخارجية والعوامل الفاعلة فيهما، فستكون المنهجية هي منهجية تحليل النظم القائمة على مدخلات ومخرجات ، فأما مدخلات البيئة الداخلية فستكون الصراع بين القيادات المحافظة والقيادات الإصلاحية ، التي جاءت بعد دينغ تشياو بنغ، الاقليات والجيش ودوره في الحياة السياسي الصينية ، العلاقة بين السلطة المركزية وسلطة الاقاليم ، المفكرين والطلاب. اما معطيات البيئة الخارجية التي تنتمي الى مجال العلاقات الدولية فستتناول البعد التاريخي للسياسة الخارجية الصينية في تفاعلها مع النظام الدولي والقوى الدولية الفاعلة فيه كما وتستعين هذه الدراسة بجملة من الادوات التي تستخدم في السياسة الخارجية، والقوة بنوعها العسكرية والاقتصادية، معتمدين على النظرية الواقعية الجديدة في تفسير العلاقات

الدولية.

إن المناهج في تحليل النظم السياسية تقسم إلى تقليدية ومناهج معاصرة، أما المناهج التقليدية فمعناها المنهج التاريخي الذي يدرس الظاهرة السياسية من خلال تطورها التاريخي، والمنهج القانوني الذي يدرس الجوانب المؤسسية في النظام السياسي. أما المناهج المعاصرة فمعناها النظام السياسي الدولي وهيكلته وأثره في السياسة الخارجية وكذلك منهج إتخاذ القرار السياسي من قبل صانعي القرار السياسي الخارجي في ضوء عدة بدائل متاحة ومطروحة.

سابعاً : هيكل البحث

يقوم الباحث ببناء هيكل البحث لدراسة متغير السياسة الخارجية الصينية كوحدة تحليل ، أخذاً التقسيم الزمني كمعيار لبناء هذا الهيكل :

أولاً : دراسة السياسة الخارجية الصينية من ١٩٧٠-١٩٩٠ لمعرفة اتجاهاتها وخصائصها في ظل الانفراج في العلاقات الصينية - الأمريكية، كما يدرس العلاقات الصينية - والسوفيياتية والصينية - اليابانية كمعطيات خارجية ، وأثر الإصلاح والانفتاح والاقتصادي وعلاقته مع التحرك السياسي.

ثانياً : دراسة السياسة الخارجية الصينية واتجاهاتها المستقبلية في التسعينات (١٩٩٠-١٩٩٦) ، من خلال دراسة معطيات البيئة الداخلية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية من جهة ، وعلاقاتها الخارجية مع القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي من جهة اخرى .



بداية هناك معياران أساسيان لتعريف ووصف حالة النظام الدولي هما :

المعيار الاول : هو المعيار القيمي (Value Criteria) الذي يهتم بالحكم على نواتج حركة النظام الدولي ويتضمن الاسئلة التالية : هل النظام الدولي عادل أم غير عادل ؟ وهل يحقق المساواة بين وحداته (الدول)، هل يحقق السلم والامن الدوليين. ومن المفكرين الذين تبنوا هذا التوجه أصحاب المدرسة الفلسفية في تفسير العلاقات الدولية.

أما المعيار الثاني فهو ذلك المعيار السلوكي الواقعي الإجرائي لتفاعلات وحدات النظام الدولي (دول وغيرها) (Operational Criteria) الذي يهتم بكشف الارتباطات السببية (causal relationships) بين مايجري فعلياً ، مصدراً أحكاماً عملية عمادها الملاحظة لسلوكات وحدات التفاعل في النظام الدولي وليس أحكاماً قيمية. وهذا لا يعني أن النظام الدولي في كل مراحل التاريخ قبل الحرب الباردة وأثناءها كان محكوماً بالمصالح كدوافع للسلوك الدولي لوحداته.

إن النظام الدولي يقوم على توازن تلقائي ذاتي يحقق إنتظاماً بعيداً عن ضمائر الدول المكونه له.^(١)

فالاعمال الدولية لدولة ما ترتبط بمقدار تحقيقها لمصالحها أكثر من إرتباطها بأخلاقية هذه الاعمال ، لهذا فالباحث يتبنى المعيار الثاني في فهم حركة النظام الدولي.

يعرف النظام بأنه مجموعة من العناصر التي تعتمد على مايلي :

الترابط، التفاعل، التأثير المتبادل أو الاعتماد المتبادل (Interdependence). فالنظام هو مجموعة من العناصر المترابطة المتفاعله ، وعليه فإنه ظاهرة يمكن

(١) روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة ، عمان : مركز الكتب الاردنية ، ١٩٨٩ ، ص٣٨٢.

معالجتها كنظام أي كل مركب من أجزاء يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به^(١).

وتعرف موسوعة السياسة النظام بأنه " مصطلح يطلق على الظواهر والعلاقات والبنى الاجتماعية وإنتظامها حسب قواعد وقيم وإتجاهات متميزه ويتضمن النظام سياسياً مبادئ وإجراءات ومؤسسات وأجهزة تنظيمية تعمل لتحقيق هدف أو مصلحة ما . . . " ^(٢).

ولكن ماهو النظام الدولي وما هي خصائصه وصفاته؟

قد ينصرف معنى النظام الدولي إلى أحد معنيين رئيسيين : الأول ، جملة العلاقات المادية والمعنوية بين الشعوب . الثاني ، مجموعة من الوحدات السياسية التي ينطبق عليها وصف الدولة ^(٣) .

ولكن هذا التعريف للنظام الدولي لايبين خصائص الحالة النظامية الدولية من حيث الانتظام في عمل النظام الدولي ككل ، والتكرار المتصل لفترة طويلة لجملة القواعد والاجراءات التي تحكمه وتوزيع معين لاشكال القوة بهدف التعرف في نهاية المطاف على عوامل التوازن والاختلال التي تحكم ظهور النظم الدولية الاساسية والفرعية. عرف كابلان النظام كمجموعة متفاعلة من خلال قوانين للوصول الى استنتاجات متكررة لحركة النظام الدولي " إن الاهداف العلمية التي توخاها منهج تحليل النظم التوصل إلى القوانين والنماذج المتكرره في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها ، وكذلك التوصل إلى إستنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم ظهور هذه النظم

(١) كمال المنوفي : أصول النظم السياسية المقارنه ، الكويت : شركة الريمعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص: ١١ .

(٢) عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، جزء ٦ ، ١٩٩٠ .

(٣) محمد السعيد الدقان ، النظم الدولي ، مصر: الدار الجامعية ، ١٩٩٢ ، ص: ١٠ .

الدولية الرئيسية والفرعية وإنتقالها من شكل إلى آخر".^(١)

النظام الدولي هو الانتظام الآلي الواقعي لمجموعة من قوى دولية في زمن معين. إن هذه القوى الدولية ترتبط فيما بينها بعلاقات منتظمة متكررة الامر الذي يحدد النظام الدولي في طبيعة معينة. . . ."^(٢)

فالحالة النظامية بصورتها الفعلية الواقعية هي عملية تنظيمية لتوزيع الموارد دولياً في النظام الدولي لتحقيق وظيفتي الاستقرار والتوازن ضمن حركة ديناميكية تنقل الحالة النظامية في العلاقات الدولية بشكل منظم إن هذا الاستقرار لا يعني الجمود بل التغيير المنظم الذي يطرأ على البيئة أو النظام ذاته إستجابة لمطالب"^(٣) حيث تنظم التفاعلات بصورة تحافظ على النظام وتحقق المصالح لوحداث النظام ضمن إطار من الترابط المصلي الذي يحقق أكبر قدر من المصالح المشتركة ، لان تحقيق المصالح بصورتها المطلقة أصبح يستحيل في ظل تنامي وتشابك قطاعات العمل الدولي السياسي والاقتصادي والعسكري ، ومن هنا تظهر لنا الحاجة الى تحديد ووصف إتجاهات تفسير حركات النظام الدولي .

المبحث الأول : اتجاهات تفسير حركة النظام الدولي.

أولاً : الاتجاه الانفصالي في فهم حركة النظام الدولي

لقد استمر الاتجاه الانفصالي (Separation Attitude) حتى قبيل الحرب العالمية الاولى ثم بدأ يتحرك تدريجياً وبشكل نسبي عن مؤشراتته الأساسية التالية :

(١) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩١ ، ص:٢٦

(٢) عدنان السيد حسين ، العلاقات الدولية ، ط١ ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٤

ص:٧٦

(٣) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص١٠٠

- أ- الدولة هي القوة الوحيدة الفاعلة في النظام الدولي.
- ب- محاولة كل دولة تحقيق أكبر مكاسب ممكنه .
- ج- النظر إلى النظام الدولي في ضوء مصالح الدولة وهي كونه جملة من القواعد النظامية التي تعمل بصورة منتظمة متكرره.
- د- ترتيب الدول عمودياً على سلم القوة العالمية .
- هـ- ليس هناك سوى مصالح متضاربة بين الدول .
- هذا الاتجاه مبني على أساس انفصال الوحدات لقياسها منفصله للمقارنه بينها وترتيبها عمودياً ، فالتوازن بدلالاته الكلاسيكية يعني قدراً من الانفصال بين الوحدات يتم قياس كل منها منفصلاً لتتم عملية المقارنة بينها.^(١) فالدول تتصارع صفرياً بمعنى مكسب دولة هو خساره لدولة اخرى. فمسار القوة في هذا الاتجاه الذي يفسر حركة العلاقات الدولية يعترف بالوحدات (الدول) ولايعترف بتفاعلاتها في إطار ترابطي وليس صراعي. ولكن هذا الاطار الترابطي بين المصالح لايعني الجمود ولكن التغير التدريجي المنظم .

ثانياً : الاتجاه الاتصالي التفاعلي في فهم حركة النظام الدولي .

- بدأ هذا الاتجاه يتكون ويتضح نتيجة لتحولات أساسية :
- أ- تنامي أبعاد القوة إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً " إن التصادم بين القوى التي تجعل المعرفة اداةً لسلطتها وبين قوى الثروة سيكون اهم من الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية " .^(٢)

أما مؤشرات هذا الاتجاه الاتصالي التفاعلي فيمكن وضعها في مايلي:

- ١- ظهور لاعبين جدد في النظام الدولي غير الدولة كالشركات متعددة الجنسية،

(١) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، الساسة الدولية، عدد ١٢٦،

١٩٩٦، ص:٩

(٢) المرجع السابق، ص:٩

الجماعات العرقية . . . الخ

- ٢- ظهور مشكلات ذات صبغة عالمية كحقوق الانسان ، التلوث ، السكان ، الهجرة الخارجية ، العنف تهدد الكل وتحتاج إلى تضافر جميع وحدات النظام الدولي.
- ٣- محاولة كل دولة تحقيق مكاسب اقل نسبياً .
- ٤- النظر إلى النظام الدولي في ضوء المصالح المشتركة بين الدول وغير الدول. وصولاً إلى حالة نظامية متكررة ذات قواعد وإجراءات تضمن جملة هذه المصالح المشتركة .
- ٥- الترتيب الافقي للدول في إطار القوة .
- ٦- هناك مصالح مشتركة تتزايد بين الدول .
- فهذا الاتجاه في فهم وتفسير العلاقات الدولية يصف مسار القوة وإتجاهها في اطار من ترابط المصالح المشتركة مركزا بشكل كبير على جملة التفاعلات الحادثة واقعياً والمشكلة لسلسلة ترابطات وتوازنات يؤدي إختلالها إلى نهوض آليات التكيف في كامل المنظومة لضبط الاختلال (١) .

(١) وليد عبد الحمي ، المكانة المستقلة للولايات المتحدة الامريكية على سلم القوى الدولي ، مرجع سابق ، ص: ٩.

المبحث الثاني : مداخل دراسة النظام الدولي

إن الحالة النظامية في العلاقات الدولية تضيقها عدة مقومات وهي :

١- المدخل القانوني والمؤسسي

هناك تياران أساسيان حول دور القانون الدولي والمؤسسات المقامة جماعياً

في المجتمع الدولي هما :

الأولى : يرى هذا التيار أن القانون الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية لا

تستطيع أن تملو على سيادة الدول وبالتالي هي تعبر عن علاقات قوه في السياسة

الدولية ضمن إطار جماعي منظم .

الثاني : يرى هذا التيار أن القانون والمنظمات الدولية والاقليمية ادوات

ضبط نسبية لمجرى تفاعلات العلاقات الدولية ، وخلق حولها قوى داعمة لها

وأضفت عليها صبغة الانتظام والتوازن في هذه التفاعلات في إطار من التنظيم

الدولي الذي " ينصرف إلى كافة اشكال التعاون والاتحاد فيما بين الدول وكذلك

الهيئات التي تنشأ لتحقيق وإنماء هذا التعاون والاتحاد " .^(١)

إن دوافع بناء هذا التنظيم الدولي هي دوافع وحاجات موضوعية وجدت مع

تطور المجتمع الدولي حيث كانت الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً

وإستلزاماً مما شكل دافعاً لاشباعها عن طريق مؤسسة التعاون المتبادل فعلياً فيما

بينها. ولكن ماهي إفتراضات هذا المدخل الاساسية وما هي اهدافه وما هي حدود

افتراض بوردو (Bordu) "بأن القانون الدولي إذ يعجز عن تنظيم العلاقات فيما

بين الدول ، فإنه يفسح المجال للقوه لتهيمن على هذه العلاقات فيما بين الدول ،

وهو ما يجعل من المجتمع الدولي مجتمعاً فوضوياً"^(٢) إن هذا التحليل يفضل طريقة

بناء القوه مع تنامي المصالح المشتركة بين وحدات النظام الدولي ولكنه يبقى

(١) ابراهيم العناني ، *التنظيم الدولي* ، (بدون مكان نشر) : دار الفكر العربي ، ١٩٧٥ ص:٦

(٢) محمد سعيد الدقاق ، *التنظيم الدولي* ، مرجع سابق ، ص:١٨

صحيحاً نسبياً .

بما ان التنظيم الدولي يقوم على اساس من التضامن والتعاون بين الدول فإن ذلك يدفعها إلى ضم جهودها من اجل تحقيق مصالحها المشتركة^(١) . ولهذا يعتبر التنظيم الدولي بمثابة تأسيس لعلاقات دولية أكثر سلماً وأعمق أمناً ، والبديل لا يمكن أن يكون إلا سيادة لقانون الغاب سواء تمثل في فوضى عالمية أو في امبراطورية عالمية^(٢) .

وإذا كانت قواعد القانون الدولي التقليدي قد قامت على التصور الفردي والتنافر بين مصالح الدول والتنازع بين سياساتها فإن ذلك قد شجع على تطوير فنون الحرب وأدواتها وتقنياتها.

إن ظهور مشكلات جديدة بالغة التعقيد على الصعيد العالمي تتبناها قوى وجماعات ترتبط فيما بينها بمصالح مشتركة قد أدى إلى تعديل التصور الصراعي للعلاقة بين الدول ضمن البقاء في إطار القوه كناظم للعلاقات الدولية .

إن أهداف النظام الدولي تحقيق الامن والتعاون ولكن هناك من يضع اغراض النظام الدولي بشكل عام في ثلاث أغراض رئيسية يقوم النظام الدولي على تحقيقها وهي السلام والرخاء والنظام^(٣) . وبفسر النظام الدولي ببعض الإفتراضات هي :^(٤)

- ١- الحدود الجغرافية للنظام الدولي أمتدت لتشمل العالم كله .
- ٢- تغيير كيفية توزيع القوه : بحيث إنتقلت من إطارها الفردي إلى الاطار الجماعي .

٣- الدولة القومية لم تعد المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولي

(١) عبدالله آل عيون ، نظام الامن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث ، عمان : دار البشير ، ١٩٨٥ ص:١٩

(٢) ابراهيم شليبي ، التنظيم الدولي ، بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤ ، ص:٣ .

(٣) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص:٦٧

(٤) المرجع السابق ص٦٧

٤- إنتشار ادوات التأثير المتبادل الدولي .

هذه الافتراضات إستلزمت ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية وتطور في سلطة وكيان التنظيمات الدولية. ولكن شروط هذا التنظيم الدولي تكون: ^(١)

١- هناك تقبل عام من جانب الدول الاعضاء للقيود التي يفرضها التنظيم.

٢- تناسب بين القوه الحقيقية للدولة ونفوذها في التنظيم أي التوزيع العادل للقوة .

٣- الاستعداد لتحمل المسؤوليات التي يفرضها التنظيم الدولي .

٤- وظائف التنظيم مستجيبة لاحتياجات الدول الاعضاء .

هكذا يتبين من عرض وظائف التنظيم الدولي واهدافه وافتراضاته الاساسية وشروط بقاءه وتوازنه أن التنظيمات الدولية بجميع صورها وأشكالها لم تتجاوز الدولة كشرط أساسي في تشكيلها وتنظيم عملها وكذلك إعتبرات مصلحتها والمطالبة بزيادة نفوذها داخل التنظيم. لكن الشيء الجدير بالاهتمام أن التنظيمات الدولية هي إستجابة موضوعية لحاجات إقتصادية وإجتماعية وسياسية وحضارية لم تستطيع الدول تحقيقها بصورتها المطلقة (التحقيق المطلق للقوه) فمالت إلى التحقيق النسبي للقوه ضمن بناء أفقي لها في سلسلة إرتباطات المصالح المشتركة التي أدى إلى نشونها واقع التطور في مناحي المجتمع الدولي المختلفة.

ب- المدخل الاقتصادي

إذا كانت قضية المصالح المشتركة أكثر ما تظهر في حقل الاقتصاد والتبادل التجاري لان المصلحة الاقتصادية المشتركة تخلق حولها جماعات إقتصادية مرتبطة مع بعضها البعض مما يشكل ضغطاً على الدول التي يجري التبادل الاقتصادي بينها في حالة الاخلال بها وبالتالي نوع من الانتظام في العلاقات الدولية ، فهذا

(١) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٦٧٠

الافتراض يؤيد النزعة أو الروح الدولية (Internationalism) القائلة بأ المصالح المشتركة بين الدول أقوى وأعظم وأكثر أهمية من الخلافات التي قد تنشأ بينها^(١) إن عولة الاقتصاد الدولي "هو تطور آخر الذي من المحتمل ان يحدث تغيرات هامة في بناء وعمليات النظام الدولي في السنوات القادمة"^(٢) في ضبط الصراعات وتقليل احتمالية وقوع الحروب حيث الترابط الاقتصادي بين اقتصادات الدول يخفف من مغامرة الحرب والصراع. فعلى سبيل المثال، لم تمارس الولايات المتحدة ضغطاً ضد اليابان خوفاً من إزدياد التوترات الدبلوماسية كثيراً مما يؤدي إلى طرد آلاف من المستثمرين اليابانيين في الولايات المتحدة ويؤثر على النمو الاقتصادي أو وقف النمو الاقتصادي أو تراجع ما يزيد من معدلات البطالة في أمريكا.^(٣) فهذا الارتباط والتشابك بين الاقتصادين الياباني والأمريكي يؤدي إلى لجم وكبح تفاعلات السياسة بحيث يصبح المدخل الاقتصادي في العلاقات الدولية مقوماً لخلق الحالة النظامية في العلاقات الدولية كما يؤكد جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا أن التجارة الدولية وعولة الاقتصاد تولدان السلام^(٤)

اصبحت الدول تأخذ في بناء حركة سياسيتها الخارجية العامل الاقتصادي حيث ان نوعاً جديداً من العلاقات السياسية الدولية تتعدد فيه القوى الدولية حيث لم يعد نظاماً بسيطاً محكوماً فقط بالعمل الحربي والعامل الدبلوماسي وذلك

(١) Mohammed Nafeh, Nafeh's Political Encyclopedia. cairo. Dar AL-Hana Printing Press, Nahdet Misr Publishing House. Vol.1, 1969, P. 655.

(٢) K.J. Holsti : International Politics: A framework for Analysis, 7th edition, Prentice hall, inc., 1995. p.77

(٣) Ibid. p.77

(٤) K.J. Holsti : Ibid . , P. 78

الاقتصادية والتكنولوجية " (١) وهكذا احدث التقدم العلمي والتكنولوجي تغييراً جوهرياً في النظام الدولي حيث لعب هذا البعد التقني كمنجز إقتصادي في تحقيق :

- ١- سرعة إنتشار السلع الاقتصادية بين الدول وبالتالي نحو المستهلكين .
- ٢- قوة الدول إتجهت نحو بنائها معرفياً وعلمياً وتكنولوجياً. فهكذا نلاحظ ان التشابك والتداخل الاقتصادي أديا إلى جعل الصراع والحروب اقل احتمالية في ظل الاعتماد المتبادل لانه لانستطيع القول بأن اكتفاء دولة ما إقتصادياً يكفي لمنع الحروب.

ومما يدل على بروز أثر العامل الإقتصادي الذي تديره قوى خارجة عن نطاق الدولة كقوة إن المبيعات السنوية لشركة جنرال موتورز تتجاوز المنتجات الوطنية لكل من : أندونيسيا ، تركيا ، يوغسلافيا من ناحية وتجاوز النمو السنوي للشركات متعددة الجنسية غدت أكبر مرتين أو ثلاث مرات من الامم المتحدة ، (٢) كما أصبحت السياسات الدولية تأخذ مظاهر غير سياسية للعلاقات الدولية (٣) من ناحية ثانية.

وإذا نظرنا إلى العلاقة الامريكية - الكندية المكسيكية فنرى المدخل الاقتصادي في بناء المصالح المشتركة والدخول في تشكيل كتل "نافتا " (N.A.F.T.A) حيث أصبحت التجارة هي الرابط الأساسي في هذه العلاقة. ويمكن للتجارة أن تعمل كرابط سياسي، بين الدول عندما نقوم بتوسيع مدى المصالح المشتركة لهذه الدول ، فالصداقة التقليدية بين الولايات المتحدة وكندا تدعمت عن

(١) ابراهيم العناني ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص : ٧٩

(٢) Theodore Coulombis & James wolf : Introduction to International Relations: power and justice, 2nd edition , Prentice- Hall , englewood cliffs,1982 , p356

(٣) David V. Edwards: International political Analysis, N.Y , Holt Rinehard and winston, Inc,1989 , p10

طريق أبعاد التعاون التجاري بينهما. فكلنا تمثل سوق التصدير الأكبر للولايات المتحدة ، وهذا بدوره يخلق وحدة للمصالح تشجع على حل المشاكل السياسية التي من الممكن أن تسيء إلى علاقة تجارية بين الدولتين. ^(١) إذن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في تزايد مستمر حيث توسيع التجارة الدولية امر ضروري للنمو الاقتصادي ، وجزء لا يتجزأ من البعد الاقتصادي للتنمية ومنافع زيادة التجارة والتبادل التجاري لا شك فيها فعنها خفض تكاليف المعاملات التجارية زيادة الفرص الاقتصادية وتعزيز الثقة والامن على الصعيد الدولي. ^(٢)

وهكذا يتضح ان المدخل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة المصالح المشتركة وتوسيع مداها وبالتالي يعمل على خفض حدة الصراعات والتوترات حفاظاً على المصالح الاقتصادية مما يؤدي إلى حالة من السلوك المنظم والمتكرر في العلاقات الدولية يقوم على التنافس المنظم وليس الصراع المصلحي الفوضوي الذي لا يضبطه ضابط . لهذا أصبح البعد الاقتصادي يقترب تدريجياً من قمة أجندة السياسة في إطار ان المجتمع الدولي هو مجتمع ترابطي مبني على التحقيق النسبي للقوة. يقوم الباحث بتناول بعد السكان في هذه المعادلة الاقتصادية لتطويع العلاقات الدولية والحراك الحادث في اولويات السياسة الدولية الدولية المعاصرة .

يعتبر الاهتمام الدولي بعلاقة المتغيرات السكانية بقضايا البيئة والحديث عن الحجم الامثل للسكان وتوفير الغذاء والاهتمام بصحة البشر هي القضايا التي طرحت على أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي عقد في القاهرة في

(١) روبرت كانتور : السياسة الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٦٣

(٢) بطرس غالي ، " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : خطة للتنمية ، تقرير مقدم إلى هيئة الأمم المتحدة " ، السياسة

شهر سبتمبر ١٩٩٤ عودة للاهتمام بعلاقة الانسان بالبيئة^(١)

ان مستوى الرفاهية الاجتماعية منخفض نتيجة لاعتلال الصحة والوفيات المبكرة التي يسببها تدهور نوعية الهواء والمياه وغير ذلك من الأخطار البيئية ، كما أن ارتفاع درجة حرارة الأرض يهدد بمحو التنوع الحيواني والنباتي ، وكل هذا ناتج عن سلوكيات دولية صراعية ادى الى اهمال البيئة وعلاقتها بالسكان وبالتالي أثر على النشاط الاقتصادي. ففي الدول الغنية جداً تؤدي انماط الاستهلاك الى استنفاد موارد العالم بشكل يهدد مستقبل التنمية العالمية.^(٢) كل هذا ادى الى تنمية الوعي بمخاطر سياسات الدول المتصارعة سكانياً واقتصادياً مما افرز جماعات مرتبطة بالدفاع عن هذه القضايا واضفى على هذه المشكلات طابعاً عالمياً يهدد البشر على اختلاف حكوماتهم ودولهم ونظمهم السياسية وتميزاتهم الثقافية. فلقد قدمت هذه المشكلات دليلاً ملموساً على موقعها في سلم الاهتمام العالمي حتى أصبحت حالة موضوعية تستلزم اجراءات وآليات معينة من الضبط والحماية مما يساعد على تبلور الحالة النظامية في العلاقات الدولية بصورة الامن الاقتصادي الديمغرافي البيئي العالمي. " ان حلول المشاكل البيئية الدولية يجب ان تستند الى مبادئ وقواعد مشتركة للتعاون فيما بين دول ذات سيادة يدعمها الاقناع والمفاوضات ويمكن ان تنشأ مشاكل اقليمية وقد تكون لها عواقب سياسية ، عندما تتقاسم الدول المتجاورة مورداً مشتركاً ، كالأنهار الدولية او البحار الاقليمية ، وهناك أيضاً موارد بيئية عالمية كالغلاف الجوي والمحيطات، يجب ان تتخذ بشأنها اجراءات متعددة الاطراف . . ."^(٣)

هكذا تتحدد متغيرات المدخل الاقتصادي الاربعة : التقني ، تجارة دولية

(١) عماد جاد ، المتغيرات السكانية والصراعات السياسية ، السياسة الدولية : عدد ١١٩ يناير ١٩٩٥ ، ص: ٥٥

(٢) بطرس غالي ، "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" ، مرجع سابق ، ص ١٩

(٣) بطرس غالي ، "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" ، مرجع سابق ، ص: ٢٣ . ٢٤

وشركات متعددة الجنسية ، سكان ، بيئة متضافرة وتفرض جهداً منسقاً في أطر اجرائية تنظيمية لصيانة الحالة النظامية في العلاقات الدولية ان لم نقل تأسيسها كون هذه المتغيرات ذات طابع عالمي وتستلزم ضوابط عالمية على قدر أهميتها المستقبلية .

ج- المدخل الامني : بناء الامن الدولي

هناك اعتمادان رئيسيان للمدخل الامني في العلاقات الدولية كمقوم من مقومات الحالة النظامية هما :

١- بناء الامن الاقليمي

٢- بناء الامن الجماعي

هذان الاعتمادان واقعيين نسبياً مقارنة مع الاعتماد الثالث للامن المتمثل بفكرة الحكومة العالمية ومرتكزات هذا المدخل هي :

١- تنظيم مسألة بناء الامن الدولي بشكل اساسي ببعده العسكري.

٢- هدف هذا البناء التنظيمي لمسألة الامن هو تأسيس حالة من السلام في العلاقات الدولية .

٣- بناء الامن الدولي ضرورة نتيجة ارتفاع تكاليف غيابه والاخلال بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية لامن المجتمع الدولي ككل .

بداية ، هناك نظام امني تبادلي بين المواقع العسكرية والاقتصادية بين القوى الدولية الكبرى ، فأنحد المظاهر الهامة لنظام توازن القوى اليوم هو استمرار اعتماد المانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا العظمى واليابان على القوة العسكرية الامريكية ، ويمتلك الحلفاء الغربيون واليابان القوة الدبلوماسية والاقتصادية للتأثير على سياسة الولايات المتحدة مما يضفي المرونة على هذا النظام .^(١)

(١) روبرت كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص: ١٢٣

إذا كان دافع الامن من أهم واقدم الدوافع التي ساعدت على قيام تنظيم دولي وانشاء منظمات دولية ، فإن لتوافر الامن الدولي فضل في ظهور الحاجة للتعاون بين الدول لإشباع المصالح الدولية المختلفة كما أن التعاون من الاسباب الداعية لإستقرار الامن وثباته.^(١)

إن سياسة توازن القوى التي أعمدت كصيغة لضمان الامن في القارة الاوروبية تركز على الاعتراف بمصالح كل دولة واستقلالها ، كما أن نظام توازن القوى يعتمد على الاحتفاظ بحد أدنى من الدول الكبرى ، فهذا النظام لم يتجاوز القوة ولانظرياتها وانما ما عمله هو تكييف لحالة القوة العسكرية لدولة ما في صيغة اقليمية متبادلة للحاجة الامنية ، فالاحلاف طريقة من طرائق التوازن الدولي قد تقوم بقصد الوقوف ضد مساعي بعض الدول نحو السيطرة العالمية^(٢) إن الانتقال الى صيغة الامن الجماعي بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على تحالف عالمي من القوى في مواجهة المصادر المختلفة للعدوان ، فنظام الامن الجماعي غير موجه ضد دولة او مجموعة دول ويفترض التجانس بين المصالح القومية والسلام والامن الجماعيين كما يقوم على مركزية اكبر في التشغيل والتوجيه.^(٣)

لهذا قد يعتبر الامن الجماعي بصفة عامة في منتصف الطريق بين النقاط الطرفية للفوضى الدولية وبين الحكومة العالمية وعلى افتراض ان الفوضى اصبحت امراً لا يحتمل وان الحكومة العالمية مازالت امراً بعيد المنال في المستقبل القريب ، لهذا يمكن تصور الامن الجماعي كبديل بعيد عن الفوضى كما انه بعيداً جداً عن الحكومة العالمية بحيث يمكن تحقيقه.

(١) ابراهيم شلبي ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٧

(٢) محمد طلعت الغنيمي ، الوحز في التنظيم الدولي : النظرية العامة ، ط ٣ ، الاسكندرية ، منشأة المعارف، ١٩٧٧.

ص: ٣٣

(٣) عبدالله آل عيون ، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث ، مرجع سابق ، ص ٣٤

فإذا كان توازن القوى نظاماً يحد من احتمالية الحرب ويوفر السلام فوسيلته الأكثر ضماناً هو العمل على أن لا تتجاوز أية دولة بكثير الدول الأخرى وأن تكون كل الدول أو القسم الأعظم منها متساوية في القوى على وجه التقريب.^(١) فالسؤال من الذي يقرر أن دولة ما تتجاوز هذا النظام ، وكيف تكون القوى متساوية تقريباً وبأية مقاييس. كما ان هناك رأياً يقول أن الامم المتحدة كمنظمة لصيانة وحفظ السلم والامن الدوليين هي منظمة محافظة مثل نظام توازن القوى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث وضعت لحماية استقلال اعضائها^(٢)

أما الصيغة الثالثة عن مسألة اعتماد نظام الامن فهو الحكومة العالمية. فإن مسألة الظفر بها بعيدة المنال ان لم نقل مستحيلة ولكن توجد في اطار هذه الفكرة رؤية اوروبية ورؤية انجلوسكونية. فالأوروبية تقترح اتحاداً يستند الى قوة مادية تفرض العقوبات الرادعة على كل دولة تخل بالتزاماتها ، اما الاتحاد الانجلو سكسوني فيعتمد على قوة الرأي العالم الذي يجعل الدول تخشى بأسه فلا تخل بالتزاماتها ولا تتوانى عن تنفيذ ما يفرضه عليها التنظيم الدولي.^(٣)

نلاحظ ان الجماعة الدولية خطت خطوات على صعيد مسألة بناء الامن الدولي عندما اوجدت اطاراً للامن الجماعي أو الامن الدولي حيث أصبحت تركز على بناء علاقات قوة ضمن نسق دولي واجراءات قانونية معقولة دون تجاوز مبدأ التحقيق النسبي للقوة لكل دولة داخل أطر الامن الجماعية الاقليمية أو الدولية.

(١) اديب نصر ، ميزان الدول ، الطبعة الاولى ، بدون مكان نشر ، جامعة قار يونس ، ١٩٩١ ، ص ١٥٢

(٢) K.J. Holsti: International Politics, Aframework for Analysis, op.cit. p74 .

(٣) بطرس غالي ، الحكومة العالمية ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٢ ، ص: ٣٩

د- المدخل السياسي

ان هذا المدخل كمقوم من المقومات الداعمة للحالة النظامية في العلاقات الدولية يرتكز الى دعامتين اساسيتين هما :

١- الديمقراطية

٢- حقوق الانسان

٣- المصالح

يمكن اعتبارها مساهمين بصورة غير مباشرة على اساس الافتراض القائل بترابط المداخل الامنية والقانونية والمؤسسية والاقتصادية ، فكيف تؤدي عملية ديمقراطية العلاقات الدولية في تأسيس الحالة النظامية في اطار البناء الجماعي للقوة ، وبناءً عليه تنهض الديمقراطية في العلاقات الدولية على اساس من المؤشرات التالية :

أولاً ، احترام المبادئ الديمقراطية وفق آليات الاقناع والمفاوضة بدلاً من التهديد والاستخدام الفعلي للقوة بصورها المتعددة.

ثانياً ، وحدة الدول وسيادتها ثم التشاور والتعاون والتنسيق في معالجة المشاكل التي تهم الجماعة الدولية من أجل التنمية.^(١)

فالديمقراطية في اطار الاسرة الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً كشرط اساسي لتحقيق الانجاز التنموي ، حيث ان الحوار والمناقشة والاتفاق كلها أنشطة تتطلب الكثير من الجد كوسيلة يعبر بها المجتمع الدولي عن مشاكله المشتركة فالتحول الديمقراطي في اطار النظام الدولي لا يتيح الفرصة فحسب لسماع الاصوات الداعية الى التنمية بأن تكتسب وزناً سياسياً بل يسمح لتكون عالم يسوده التعاون اجل تنفيذ خطة التنمية.^(٢)

(١) بطرس غالي ، " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " ، مرجع سابق ، ص ٣٤

(٢) المرجع السابق، ص :٣٤

فهكذا يكون اقرار الديمقراطية في العلاقات الدولية يستلزم مسبقاً اقرارها على المستوى الداخلي لكل دولة. اما مسألة حقوق الانسان التي أخذت طابعاً عالمياً وتستولي على اهتمام عالمي غير مسبوق وغير مألوف فالوصف الدقيق لهذه القضية يركز على مشاركة الانسان واستقلاليتته عن هيمنة الدول وتسلب الحكومات. ونتيجة لاهمية هذه القضية تمت الدعوة للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان والذي عقد في مدينة فينأ عام ١٩٩٣ وأكد على ان تحرير الانسان من قهر وظلم وتسلب الدول والحكومات ، وحقه في حياة حرة وأمنة وكريمة ، وحقه في التعبير عن ارائه وافكاره وقناعاته ، وحقه في المشاركة في الحياة العامة والمساواة امام القانون حيث غدت هذه الحقوق حقوق كونية مرتبطة بانسانية الانسان من قمة الطفولة عام ١٩٩٠ الى قمة الارض في رودي جانيرو (Rio De Janiro) وعام ١٩٩٢

الى مؤتمر حقوق الانسان عام ١٩٩٣ الى مؤتمر المرأة العالمي عام ١٩٩٥ .

فجميع المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق الانسان ضمت مجموعة من المبادئ : كاحترام سيادة الدول ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، مبدأ تقرير المصير ، الحقوق المتساوية لكل الناس ، وعدم التمييز والمساواة في الحقوق للرجل والمرأة وحقوق الانسان في حالة الصراعات المسلحة ، ولكن منتجومري (John Montgome) اكد ان مبدأ عدم التدخل لا يعني حماية لحقوق الانسان.^(١)

فهكذا تبدو حقوق الانسان على جدول السياسات العالمية وقد تخلق حولها جملة من القوى والجماعات المدافعين عنها مما يساهم في تأسيس حالة نظامية في العلاقات الدولية اذا توفرت اليات حمايتها وضبطها. ولكن تبقى قضية حقوق الانسان مختلفة عن الاهداف الاخرى للسياسات الخارجية لأنها لاتشير مباشرة الى

(١) Vladimir kartashkin, Human Rights: what we argue about , Moscow, Progress Publishers, 1989, pp.44-45

المصالح القومية المباشرة مما يحول دون تصدرها قائمة اولويات الدول في النظام الدولي. كما ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو اعلان اخلاقي اكثر منه سلطة شرعية ملزمة ولكن مسألة حقوق الانسان تبقى في صميمها محاولة لتعظيم مستويات الحرية لان تحقيق الذات عملية مستمرة بحاجاتها المادية والروحية. (١)

إن ظهور قضية حقوق الانسان بشكلها الحالي تقف وراءها أسباب منها :

١- شعور الفرد بأنه سُخَّرَ من اجل سلطة الدولة وبالتالي عليه البحث عن حقوقه والدفاع عنها في مواجهة سلطات الدول .

٢- التأثير الاعلامي واسع النطاق الداعي لحماية الانسان وحقوقه مما اثر في وعي الافراد.

إن الانتقال بقضيتي الديمقراطية في العلاقات الدولية وحقوق الانسان كمقومات للحالة النظامية في العلاقات الدولية مرهونة باحتوائها بإطار تنظيمي مؤسسي عبر منظمات غير حكومية ، ولكن الوصول بها الى هذا المستوى مازال امامه طريق طويل ، ولكن يلاحظ ان هذه المداخل النظامية عملية تُصنع باستمرار في اطارها الشامل في اطار بنائي للقوة قائم على المصالح المشتركة.

إن الديمقراطية وحقوق الإنسان كمقومات للمدخل السياسي للنظام الدولي وهيكلية، لا تستبعد المصالح التي تسعى كل دولة في النظام الدولي إلى تحقيقها وبالتالي لا تزال المصالح تشكل مقوم أساسي في هيكلية النظام الدولي والتحكم في تفاعلات وحدات مختلفة وبالتالي يمكن القول، أن طبيعة النظام الدولي قائمة على صراع المصالح بين الدول المختلفة.

(١) ملحم قربان : الحقوق الانسانية رهناً : بالتصادية ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ،

المبحث الثالث : إجهادات بناء القوة في النظام الدولي

تأسيساً على منهجي الاتصال والانفصال في فهم حركة العلاقات الدولية فإن وحدة التحليل في منهج الاتصال هي التفاعلات بين المصالح المشتركة للدول ، بينما وحدة التحليل في منهج الانفصال هي الدول كوحدات لها مصالح متضاربة ، وينتج عن ذلك اتجاهان في بناء القوة أولهما : فردي الطابع وثانيهما جماعي الطابع أخذين بعين الاعتبار أن النظام الدولي كان يتجه الى بناء قوة فردياً ثم بدء يتجه الى بناء القوة الجماعية بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة.

أ- الإتجاه الفردي في بناء القوة

ينظر لهذا الإتجاه في اطار المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية حيث استمد منها افتراضاته الأساسية التي يقوم عليها معتمداً البدايات الاولى البسيطة لفكرة القوة في العلاقات الدولية عند ميكافيلي وهوبز. وتشمل هذه الافتراضات :^(١)

اولاً : الدولة كسلطة منظمة شرعية هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية.

ثانياً : القوة هي الاداة المستخدمة والفعالة بيد الدولة.

ثالثاً : فإذا كان الأمن العسكري هو الاولوية الاولى في اجندة الدولة (Military Security) فإن العلاقات الدولية ككل تسير وفقاً لسلوك الدول الذي يتخذ مظاهر مختلفة ابرزها : التسلح ، النفوذ الاقتصادي ، الحرب ، الامبريالية الاقليمية وتوازن القوى والدبلوماسية.^(٢) فالدولة تسعى دوماً نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من مظاهر العلاقات الدولية لتكون الاقوى .

٤٩٧٠٦٧

(١) Robert O. Keohane & S. Nye: Power and Interdependence: world politics in Transition little, Boston, Brown and Company, 1977 , pp.23,24.

(٢) فتحية البراري وآخر ، أصول العلاقات السياسية الدولية ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥ ، ص: ٣٢١

فإذا كانت هناك ارادة دولية فإن هذه الارادة الدولية تكون محاولة للتقريب بين متضاربات ومتصارعات^(١) فهكذا يستند الاتجاه الفردي الى قيمة فكرية تشكل الاساس لتحقيق كامل القوة^(٢) أو التحقيق المطلق لها.

يرى ريمون أرون أن النظام الدولي مرتبط بقضيتي الحرب والسلام فهو مجموعة الوحدات ذات علاقات منظمة وقابلة للتشابك في حرب عامة^(٣) مما يجعل اولويات كل دولة تحقيق أعلى قدر ممكن من القوة هو ضمان حالة النصر في الحرب مما يستدعي التأكيد على المصالح المتضاربة بين وحدات النظام الدولي ، ويشير (P. Blau) بقوله ان الاعتماد المتبادل والنفوذ المشترك لقوى متساوية يؤدي الى اضعاف حالة القوة .

إن الدول تسعى نحو تحقيق مصالحها واغراضها القومية والذي يحدد اتجاه حركة الدولة نحو ذلك الهدف هو قدراتها في الاتجاه الفردي لبناء القوة ، فعند امتلاك القدرات التي ترى من خلالها امكانية تحقيق مصالحها لا تتوانى عن فعل ذلك . بيد ان تحقيق هذه الاغراض أو الإخفاق في تحقيقها لهما صلة مباشرة بالقدرات المتوفرة للدولة. بعبارة أخرى فإن مسألة كيفية استخدام الدول قدراتها يعتمد على الاغراض التي تنشدها الدولة .^(٤)

اما موقف هذا الاتجاه الفردي في بناء القوة تجاه النظام الدولي ليس مبنياً على تفاعلاتها وجملة المصالح المشتركة الناشئة عن ذلك ولكن السؤال المركزي هو

(١) ملحم قرمان : قضايا الفكر السياسي: القوة، ط١ ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ،

ص:٢٠٩

(٢) اسماعيل علي سعد ، نظرية القوة ، الاسكندرية : (دون دار نشر) ، ١٩٨٧ ، ص:٨٧

(٣) عدنان السيد حسين ، العلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص٧٦ ، ط١ ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث

والتوثيق ، ١٩٩٤ ، ص:٧٦

(٤) كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، ج١ ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٦٦

كيف تستفيد الدول لتكون الاقوى فيه فكانت نتائج هذا الاتجاه :

اولاً : تغليب القوة في اطارها التصارعي القائم على المصالح المتضاربة.

ثانياً : السؤال عن موقع الدولة في سلم القوة الدولي لتحقيق المصالح المطلقة للدولة .

ثالثاً : النظرة الخارجية الى النظام الدولي لتعزيز مكاسبها منه قدر الاستطاعة .

ب- الإتجاه الجماعي في بناء القوة

بداية لابد من وصف هذا الاتجاه في حالته العامة من حيث أنه يرتكز الى التفاعلات الحادثة واقعياً بين الوحدات الدولية ، بحيث أصبحت هذه التفاعلات بمثابة سلسلة من الارتباطات القائمة على اساس المصالح المشتركة تدعياً للاتجاه الاتصالي التفاعلي في فهم حركة العلاقات الدولية. ويرتبط هذا الاتجاه الجماعي المعولم الذي يمكن اعتباره حديث نسبياً لأن اعضاءه لم تكن موجودة منذ فترة طويلة علاوة على ان غالبية ليس لها تاريخ كسيادة الدولة التي تمتد لأكثر من جيل واحد. وعلى الرغم من ذلك فإن علاقات وحداته السياسية والاجتماعية اصبحت متشابكة^(١) ، وتشمل افتراضات هذا الاتجاه الاساسية على التالية :

١- لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية حيث ان العلاقات الدولية المعاصرة قد اصبحت على قدر كبير من التعقيد ، بحيث انها لم تعد نتاجاً لعملية سهلة بسيطة يقوم بها ممثلون لهذه الدولة أو تلك ، وانما تعد في حقيقة امرها ثمرة لتداخل عناصر كثيرة تأتي خلف عملية اتخاذ القرارات السياسية المؤدية الى ميلاد او تطور العلاقات الدولية. اضافة الى هذا أنه إذا كانت الدولة هي الوحدة التي تجمع في يدها القدرة على استخدام القانون تارة أو القهر تارة أخرى ، فإن ذلك لم يحجب ظهور وحدات أخرى مثل الشركات متعددة الجنسية على صعيد المجتمع الدولي التي لا يقل تأثيرها في مسار العلاقات الدولية عن تأثير

(١) K.J. Holsti, International Politics: A framework for Analysis , op. cit. pp. 52-54.

الدول^(١) فلقد ظهرت قطاعات جديدة كالطاقة والبيئة والهواء والشركات متعددة الجنسية أصبحت تستلزم تنسيقاً بين جماعات ليست لها صفة سياسية .

٢- أصبحت القوة القائمة على المصالح المشتركة هي الاداة المستخدمة في حركية التفاعلات الدولية .

٣- لم تعد اداة الأمن العسكري هي الأساس في اولويات السياسة الدولية المعاصرة مما أدى إلى تغير هذه الأولويات.^(٢)

٤- تعدد القنوات في عملية الاتصال الدولي بين النخب السياسية الرسمية والروابط غير الرسمية بين النخب الاجتماعية والمنظمات فوق الحكومية والشركات والبنوك المتعددة الجنسية ، حيث أصبحت مقولة المجتمع الدولي الدال على التعاون بين الدول المتلاقي في المصالح الوطنية. كما يسيطر فيه البعد الترابطي على المؤسسي^(٣)، فالوسط الدولي متنافر في اطار الترابط والمصالح المشتركة دون تجاوز للقوة ولكن تحويلها من إطارها الفردي الهادف إلى إطار القوى الترابطي الهادف نحو تحقيق المصالح المشتركة للدول حتى يمكن ان نطلق عليها "القوة الترابطية" فالعلاقات الدولية المتبادلة لم تعد قاصرة على الدولة وحدها وانما اصبح للمنظمات الدولية دورها العام في تسيير هذه العلاقات .

٥- ان عدم قدرة الدولة على اتباع سياسة تحقيق المصالح المطلقة ادى الى التعاون فيما بينها ، وإن عدم قدرة كل دولة على اتباع سياسة قومية مطلقة ومنفردة هو الامر الذي ترتب عليه دفع غالبية الدول الى الارتباط بفكرة تحقيق المصالح عن طريق زيادة وتنوع التعاون فيما بينها.^(٤) حتى يكاد ان يكون ثلث

(١) محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٢) Robert O. keohane & Joseph S Nye, Power and Interdependence ; world Politics in Transitoin, op. cit , pp. 23-24.

(٣) دانيال كولار ، العلاقات الدولية ، ط ٢ ، بيروت ، دار الطبيعة، ١٩٨٥، ص ١٧

(٤) ابراهيم شلبي ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٦

النشاط الدولي مقصوراً على الفاعلين غير الدوليين (Non state Actors) مثل الاحزاب السياسية والجماعات العرقية والمؤسسات فوق الحكومية وكلها عملت على تخفيض سيطرة الحكومات. (١)

وللتحول في اتجاه بناء القوة في العلاقات الدولية أسباب تنحصر فيما يلي

١- ظهور مشكلات دولية ذات طابع عالمي كالبيئة والتلوث والمرأة والطفولة والعنف . . . الخ.

٢- ظهور وحدات اخرى كأدوات لتنظيم النشاط الدولي وخصوصاً المنظمات غير الحكومية .

٣- التطور التكنولوجي الهائل في مجال صناعة الاعلام .

٤- اعتماد الدولة على التقنية في زيادة قوتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفيما يلي بيان النتائج المترتبة على هذا الاتجاه الجماعي في عملية بناء القوة ونذكر منها :

اولاً : اصبحت الدول ترتب على أساس أفقي وليس عمودي في علاقات القوة فيما بينها بحيث أصبح هناك سلسلة من ارتباطات المصالح المشتركة التي تسعى الدول نحو الحفاظ عليها وانماها بشكل مضطرد .

ثانياً : أصبح الترابط والتنافس بين الدول قاعدة السلوك الدولية في عملية التفاعل الدولي .

ثالثاً : أصبحت عملية تفكيك الارتباطات المذكورة في النقطة الاولى ليس في مستطاع دولة منفردة .

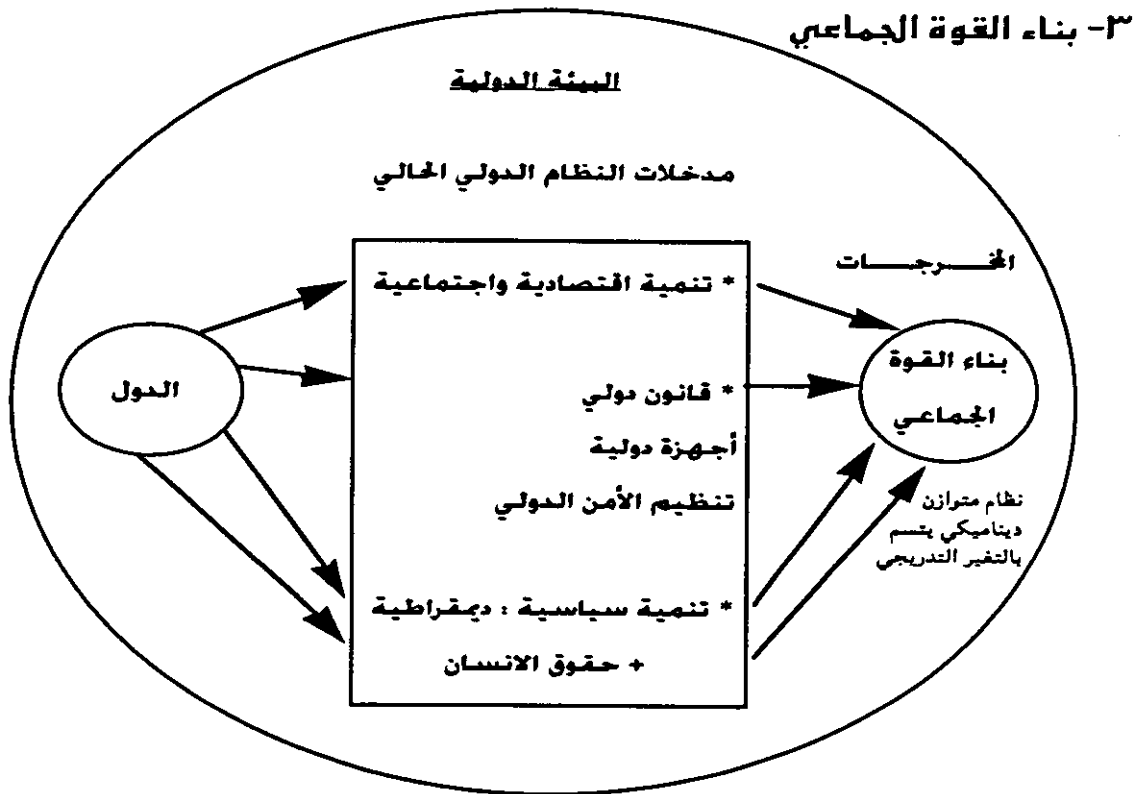
رابعاً : تضائل قدرة الدولة في التحكم بمصالح جميع قطاعاتها العلمية والانتاجية والثقافية والاعلامية .

خامساً : أصبحت الدول تنظر الى البيئة الدولية اثناء عملية تفاعلها مع وحداتها

(١) Theodore. A. Coulombis & James. H. Wolf : Introduction to International relations : Power and Justice. op. cit. p 35

المشكلة لها ضمن علاقة تنافسية وليست السعي نحو النظام الدولي كي تكون الاقوى فيه.

سادساً : تغير في اجندة السياسة الدولية من حيث اولوياتها الاقتصادية والعسكرية ، والانتقال الى بناءها افقياً في ظل حالة تشابك معقدة فيما بينها .



Source ; Theodore A. Coulombis & James H. Wolfe: Introduction to : International Relations : Power and Justice, second edition, Prentice- Hall, Englewood cliffs, 1982, p.95

وهكذا يمكن القول بأن بناء القوة الانفرادي لم يعد هو الاتجاه المسيطر على حركة العلاقات الدولية ولكنه إتجه الى بناء لقوة الجماعي الترابطي لتحقيق المصالح في اطار تنافسي ذا طبيعة تغيرية تدريجية حيث ان " القوة لا تستطيع ان تخدم كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية " ، فالى جانب القوة توجد قيم وعوامل أخرى ، تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول مثل الرغبة في التعاون الدولي كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والاقليمية ، وهناك أيضاً النزعات الاندماجية في السياسة الدولية كما هو الحال في غرب اوروبا وهذه التجمعات والتنظيمات تبنى على افكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسيات القوى المذكورة^(١)

(١) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص: ٢٢

المبحث الرابع : معوقات الحالة النظامية في النظام الدولي

هناك ثلاثة مداخل لدراسة معوقات الحالة النظامية :

- ١- المدخل السيادي المبني على فكرة السيادة والمصالح القومية .
 - ٢- مصالح القطاع العسكري في العلاقات الدولية ودورها في الاخلال بالحالة النظامية .
 - ٣- النزعات الانفصالية الثقافية والحضارية المبنية على تصور هوية حضارية ذات خصوصية حيث ان هذه الهوية تامة متجانسة ترفض الانغماس الذي يعتبر رديفاً معادلاً للذوبان وتلاشي الشخصية الحضارية .
- ١- المدخل السيادي

هناك من يرى بأن سيادة الدولة واستقلالها يعني مسؤوليتها الداخلية والخارجية عن تصريف شؤونها كسلطة منظمة شرعية تتحكم في حركة العلاقات الدولية كقضايا الحرب والسلم بعيداً عن الاعتماد المتبادل سياسياً وتكنولوجياً واقتصادياً وبيئياً للعالم الحديث.^(١) وتستند هذه الفكرة على أن المنظمات الاقليمية والدولية نشأت للحفاظ على استقلال وسيادة كل دولة. كما أن القانون الدولي العام مازال مبدأ سيادة الدولة أساسه ومنطلقه ، كما ان عمر الدولة كبيراً نسبياً مقارنة مع الفاعلين غير الدوليين، علاوة على عدم تبلور أجهزة هذه المنظمات التنفيذية والتشريعية ، وكذلك غياب فكرة غياب الجزاء ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كلها محددات تؤكد فرضية سيادة الدولة التي تلجأ الى إعاقه تنامي البناء الترابطي للقوة في العلاقات الدولية. أضف إلى ذلك ، أن القوة العسكرية هي المكون الأساسي في بناء قوة الدول ، وأن الحالة الجماعية في بناء القوة لا يجوز تعميمها على السياسة الدولية بأكملها .

(١) روبرت مكنارا ، مابعدالحرب الباردة ، ط١ ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ، ص: ١٢٠

ب- مصالح القطاع العسكري في العلاقات الدولية

هناك رأي يقول بأن القطاع العسكري من مصنّعين وتجار تكاد أن تفسد الحالة النظامية في العلاقات الدولية ، ولكن قبل ذلك لابد من الإشارة الى النفقات العسكرية على التسليح في العام ١٩٩١ قرابة (٩.١.٩) مليارات دولاراً، فلا بد أن تكون سوق السلاح في تطور واتساع ، وإن تطور هذه السوق يدعو للدهشة. فرغم ان هناك العديد من القيود السياسية والاقتصادية والتشريعية والتقنية التي وضعت من أجل تقييد هذه التجارة فإنها اكتسبت طوال الفترة (١٩٩١-١٩٥٠) امتداداً واتساعاً متواصلًا. فهذه التجارة التي قدرت القيمة النقدية للسلاح المتداول فيها خلال العام ١٩٥٠ بنحو (٩٤١) مليون دولار إرتفعت الى أقصى مدى لها في عامي ١٩٧٨-١٩٨٧ حينما بلغت نحو (٤٥.٩٨) مليار دولاراً ونحو (٤٥.٨٧) مليار دولاراً على التوالي وان كان هناك تراجعاً في عام ١٩٩١، حيث بلغت تجارة السلاح نحو (٢٢ و١١) مليار دولاراً فقط.^(١)

ولكن ظهر بعد الحرب الباردة تحويل الصناعات الدفاعية الى المدنية ، ولكن تجربة الولايات المتحدة في هذا المجال لها تحفظاتها " إذ تهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك الى ان لا يتسبب أي تطور غير محسوب في مجال السعي نحو تحويل الصناعات الدفاعية الى الصناعات المدنية في أن تفقد الولايات المتحدة ميزة كانت تتمتع بها في مجال إنتاج أنظمة الاسلحة والمعدات لصالح أحد منافسيها أو خصومها التقليديين ،^(٢) علاوة على أن الولايات المتحدة ما زالت تعطي القوة العسكرية الدور الهام لحفظ مكانتها ، حيث ان الاستراتيجية السياسية العسكرية

(١) علاء سالم ، " السوق الدولية لتجارة السلاح : دراسة في تدفقات السلاح التقليدي خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٩١ "

السياسة الدولية ، عدد ١٢١ ، يوليو ١٩٥٠ ، ص: ١٨٩.

(٢) مراد ابراهيم الدسوقي ، " التجارب العالمية في مجال تحويل الصناعات الدفاعية الى الصناعات المدنية : التجربة

الأمريكية" ، السياسة الدولية ، عدد ١١٧ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٢٦٦

الأمريكية في العالم الثالث تظل قائمة على الحضور الأمريكي البحري ، الكثيف والمتحرك والمدعوم بشبكة من القواعد . .^(١) .

هناك عاملان أساسيان حددا تطور تجارة السلاح :

أولهما : يتعلق بالمصدرين ويؤكد هذا العامل الى التأكيد على أن لجوء

المصدرين لبيع السلاح في السوق هدفه الربح والفوائد الاقتصادية .

ثانيهما : يتعلق بالمستوردين ويركز هذا العامل على الأمن حيث أن حيازة

الأسلحة هدفه مواجهة الاخطار التي يتعرضون لها داخليا وخارجيا^(٢) ، فهكذا تتوزع الدوافع الى دوافع سياسة ودوافع اقتصادية .

وهكذا فإن القطاع العسكري مازال يعتبر مدخلا من مداخل إفساد او إضعاف

الحالة النظامية ، في العلاقات الدولية إذ يشكل سوق سلاح يضغط على الانظمة

السياسية في دول العالم مع مرافقة هذا البعد عقيدة سياسية ايدلوجية ذات ابعاد حضارية وثقافية تعبر عن هوية جمعية تقوم على الانسجام والتماثل.

ج- النزعة الانفصالية الثقافية ودورها في العلاقات الدولية :

هناك رأيان حول هذا المجال ، أولهما : يؤكد أن الحدود الثقافية للنظام

الدولي قد امتدت بفضل التقدم الهائل في صناعة الاعلام حيث يمكن الحديث اليوم

عن ثقافة عالمية ذات قيم مشتركة. وثانيهما يؤكد شعار "العولمة" وهي أن العالم

أصبح قرية صغيرة تنتهي في خصوصيات الهوية القومية لحساب النموذج

الإمبريالي ومصالحه^(٣) وكذلك انهيار الثقافات الوطنية لحساب ثقافة النموذج في

(١) سبير أمين ، النزعة العسكرية في النظام الدولي الجديد ، الوحدة ، الرباط : المجلس القومي للثقافة العربية ، عدد

٩٥ ، آذار ١٩٩٢ ، ص ٤٩

(٢) علاء سالم ، السوق الدولية لتجارة السلاح ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٣-٢٠٤ .

(٣) جمال الدين الخضور ، أسئلة الثقافة العربية الراهنة : التطبيع الثقافي: رؤيا شاملة ، بيروت ، الطريق ، عدد

(٣.٢) ، ١٩٩٥ ، ص: ١٢٢

مظهرها الأخير أي ثقافة التسلية.

أن التمايز الحضاري هو الذي يغني الحضارة الانسانية لأن التماثل الحضاري يعني القضاء على الابداع وبالتالي فرض نموذج ثقافي على آخر في ظل هيمنة مركزية متضادة. " فالتمايز الحضاري هو الذي يذكي التفاعل بين الحضارات ، وهذا التمايز يتركز على الخصوصية الثقافية لكل حضارة التي تميزها عن غيرها وبشهادة التاريخ ، فإننا نجد امثلة للتفاعل الحضاري الذي اتخذ موقفاً وسطاً بين موقفين متطرفين ، أي الانغلاق أو الذوبان والتبعية^(١)

ان مقولات الخصوصية الثقافية والحضارية تزيد وتعمق منه الحواجز النفسية المدعمة بالصور النمطية عن الآخر مما يعوق جهود خلق الحالة النظامية في العلاقات الدولية لأن هناك مشكلات جديدة تستلزم تضافر الجهود في إطار من القيم الجماعية بحيث لا يعد بمستطاع أحد الاحتجاج بمقولات الخصوصية الحضارية وان تلاقي الحضارات امر في غاية العسوبة ، كل هذا من شأنه ان يعزز حالات الشك وفقدان المصادقية في السلوكات الدولية.

يتبين أن حركة النظام الدولي الراهن قائمة على أساس تحقيق المصالح في إطار المفهوم النسبي لتحقيق القوة بكل مكوناتها، حيث أن النظام الدولي الراهن يتم بناءه على أساس صيغة الإعتماد المتبادل وإنتشار القوة الإقتصادية للدول في تجمعات إقتصادية كبيرة مما يشكل متغيرات أساسية في التأثير على السلوك السياسي الخارجي الصيني.

(١) ثناء فزاد عبد الله ، " اشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم

النتائج

- في نهاية هذا الفصل نخلص الى مجموعة من النتائج التالية منها :
- ١- إن العلاقات الدولية هي علاقات قوة ولكن في اطار ترابطي متشابك ، بحيث
غدا الترابط قوة مبنية على التفاعلات الحادثة واقعياً .
 - ٢- لم يعد بمستطاع أي دولة تفكيك سلسلة الترابطات القائمة اثناء التفاعلات
بسهولة تامة .
 - ٣- تغير في اجندة السياسات الدولية من حيث دور المتغيرات الاقتصادية
والعسكرية حيث اصبح الاقتصادي يزاحم العسكري بشدة في العلاقات
الدولية.
 - ٤- الإتجاه نحو بناء القوة جماعياً على صعيد العلاقات الدولية في ظل تحقيق
جملة من المكاسب النسبية وليس المطلقة .
 - ٥- هناك نظام في العلاقات الدولية ضمن اطار الارتباطات الدولية المبنية على
شكل قوة جماعية تكتلية خاضعة لالية التحقيق النسبي للمصالح .



المبحث الأول: أثر المعطيات الداخلية على السياسة الخارجية الصينية:

جذور الإصلاح وبدائياته

أولاً : المعطيات السياسية

١- الثورة الثقافية والخلاف السياسي

تعتبر الثورة الثقافية تحولاً هاماً في تاريخ جمهورية الصين الشعبية المعاصر لما لها من دلالات وما تعطيه من مؤشرات على وجود الخلاف السياسي في قمة النخبة الحاكمة حول ادارة الشؤون الداخلية للبلاد ولكن لهذا الحدث التاريخي في الصين دوافعه التي تشمل :

أولاً : فشل سياسة الصين الاقتصادية المتمثلة بسياسة الاعلام الثلاثة الحمراء الكومونات الشعبية (cummins) ، الخط الجديد العام ، والقفزة الى الامام ، كما تعرضت الصين في أوائل الستينات الى كوارث طبيعية زادت من معاناة الشعب الصيني . فبعد فشل سياسة الاعلام الثلاثة الحمراء ، اضطرت القيادة الصينية للجوء الى اجراءات حاسمة لتحسين اوضاع البلاد ، فالقطاع الزراعي الذي كان يشكل المحور الاساسي للاقتصاد الوطني كان بحاجة الى تجديد ، ولكن ماوتسي تونغ كان يرفض ادخال التجربة السوفيتية ويصرّ على ابتداع طريقة صينية فريدة^(١)

ثانياً : محاولة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ ايجاد نموذج صيني فريد في ظل سياسة الاعتماد على الذات والاعتماد على الزراعة في الاقتصاد الصيني نظراً لكبير حجم السكان وحاجتهم الى المواد الغذائية ، خصوصاً بعد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي الذي أفرز سياسة التعايش السلمي مما

(١) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية تجاه العالم الثالث ، عمان:الأوقاف، ١٩٨٠، ص: ٢٨

أشعر الصين بأن ذلك على حساب مكانتها الدولية ، وتبع ذلك سحب المساعدات السوفياتية للبرنامج النووي الصيني ، مما زاد من شدة الشعور الثوري لدى القاعدة الصينية .

ثالثاً : ان طبيعة تكوين الصين الشعبية قبل عام ١٩٤٩ كانت طبيعة تحالفية بين قوى متعددة للوقوف ازاء الاحتلال الياباني ولهذا مازالت بقايا قوى تسير مع الخط الماوي بدرجة أو بأخرى إلى أن تفجرت في الثورة الثقافية.

واستمرت هذه الجذور الاصلاحية في الوجود إبّان الخمسينات والستينات إذ عملت الثورة الثقافية على تبلورها ووضوحها إلى أن تسلمت قوى الاصلاح زمام السلطة بعد وفاة ماوتسي تونغ والقضاء على "عصابة الاربعة" (Gang of Four) اليسارية المتطرفة فهكذا تكون الحزب الشيوعي أصلاً من قوى إصلاحية يسارية وقوى ثورية يسارية تتفق كلياً مع هيمنة ماوتسي تونغ على مقاليد السلطة في الحزب الشيوعي الصيني. ورغم ما يتمتع به الحزب الشيوعي من تأييد واسع وما كسبه من الانتصارات في جميع الميادين فإنه لا يزال يوجد في البلاد من لا يؤيد النظام أو من يؤيده على مضض خاصة في صفوف المثقفين وهذا ما يفسر اخفاق تجربة البلديات الشعبية في المدن. ولعل ابرز مظاهر المعارضة التي برزت في الصين منذ قيام النظام الشيوعي الجديد هي التي كانت تقوم بها جماعة داخل الحزب لمقاومة الخط العام والقفزة الكبرى الى الامام والبلديات الشعبية ، وكانت هذه المعارضة تدعي أن الإسراع في الثورة كما يريده ماو أمر غير ايجابي ويجب

على الثورة أن تمر بمراحل معينة للوصول الى بعث الاشتراكية في البلاد^(١) واذا كانت هناك بعض الدراسات التي تشير الى أن الثورة الثقافية قد ساعدت في تعميق الخط الثوري الماوي وتعميق الاتجاه الاشتراكي في الصين ضد

(١) محمود المعموري : ربح الشرق، أو التجربة الصينية في الميزان، تونس: الشركة القومية للنشر والتوزيع ١٩٦٢.

توجهات قوى تسير نحو الرأسمالية في داخل الحزب والجيش واعتبارها بأنها تجديد في النظم السياسية والنخب " فما لبثت الصين أن فاجأت العالم بثورتها الثقافية الكبرى التي كانت مثلاً فريداً في مجال تجديد النظم السياسية ، من خلال الثورة على البيروقراطية الحزبية والترهل السياسي. وبغض النظر عن النتائج السلبية للثورة الثقافية ، إلا انها اعطت العالم كله دروساً بالغة القيمة في مجال أهمية التحديث السياسي ، وضرورة تجديد دماء النخبة السياسي ...^(١) وكانت الاشارة الاولى على تبلور الخلاف السياسي في الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي عندما وجه وزير الدفاع آنذاك (لهانغ داخوي) وعشرات من قادة الجيش رسالة الى ماوتسي تونغ أعربوا فيها عن خشيتهم من الاخطار التي نشأت عن تأسيس الكومونات الشعبية والقيام بالقفزة بالكبرى. وجاء في الرسالة " لولا ادراك عمال الصين وفلاحها ووعيمهم لقامت ثورة مسلحة تشابه ما حدث في المجر وكان علينا عندها أن نستدعي الجيش السوفياتي للتدخل في الامر وفي سنة ١٩٥٩ عندما انعقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ثار جدل واسع وكانت النتيجة أن عزل ماو وزير دفاعه وعيّن لين بياو وزيراً للدفاع خلفاً له لأنه كان المؤيد لخطه وخطه وعدد كبير من قادة الجيش ، لكن بعض قادة الحزب والجيش لم يرضوا عن ذلك وأجبروا ماوتسي تونغ على التخلي عن رئاسة الجمهورية ليوشاوتشي الذي سيقود المعارضة للخط الماوي إبان الثورة الثقافية. وهكذا بدأت فكرة الاصلاح عندما ذكر (شو إن لاي) وزير الخارجية الصيني في خطابه سنة ١٩٦٤ ، " علينا أن نواصل لبضعة سنوات ، ادخال تعديلات على نظام التعليم وفقاً لتعليمات الرئيس ليوتشاوتشي بين جناح ماوتسي تونغ الفلاحي

(١) السيد ياسين : إسئلة القرن الحادي والعشرين : الكونية والاصولة وما بعدها، ج ٢ ، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ،

الاتحاد السوفياتي. هذه المشكلة أدت إلى بروز مبدأ نيكسون وخطابه في جوامع في ١٩٦٩/٧/٢٥ الذي كان تصريحاً للتأكيد للأسويين أن الولايات المتحدة بانسحابها من فيتنام لن تتخلى عن المنطقة بينما يؤكد للأمريكيين بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في حروب أسيوية أخرى. وهكذا أكد مبدأ نيكسون على أن مصالح أمريكا هي التي تشكل التزاماتها الخارجية وليس العكس.^(١)

من خلال استعراض ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في فترتي السبعينات والثمانينات يلاحظ وجود نظرتين حول العلاقة الأمريكية-الصينية : الأولى : تؤكد على استخدام الورقة الصينية في الضغط على الاتحاد السوفياتي في سعيه لتنظيم نفوذه وتقوية مركزه دولياً واجباره على اللجوء إلى سياسة التفاوض انسجاماً مع سياسة التعايش الدولي للحفاظ على توازن دولي معقول يدعم السلام والاستقرار، ومن هنا تؤيد هذه النظرة توثيق العلاقات الصينية-الأمريكية وتعزيزها وتقويتها في شتى المجالات.

الثانية : تؤكد على أن السياسة الخارجية الصينية ليست في جبهة واحدة ضد الاتحاد السوفياتي ، بل تحاول كذلك استغلال الموقف الأمريكي تجاه الصين لأخذ سياسة متعددة الاتجاهات تهدف إلى التركيز على أولوية التنمية والتحديث الصينيين التي انطلقت سنة ١٩٧٨ والحاجة إلى بيئة دولية مستقرة. وقبل البدء في مناقشة هاتين النظرتين لابد من محاولة بيان العوامل والمؤثرات الدافعة باتجاه التقارب الصيني - الأمريكي :

١- النظرة التي تستند إلى وقوف أمريكا إلى جانب الصين في حربها ضد الاحتلال الياباني في فترة الثلاثينات والأربعينات.

(١) محمد فضاء : مشكلات العلاقات الدولية : دور الردع النووي الاستراتيجي في السياسة الخارجية، ط١، عمان : شركة

- ٢- محاولة الصين استخدام علاقاتها مع أمريكا في وجه التهديد السوفيتي لأمنها الوطني إذا ما حاولت روسيا فعل ذلك.
- ٣- خروج الصين من فترة الثورة الثقافية واستمرار أثارها حتى منتصف السبعينات مما أثر على علاقاتها الخارجية الى أن نجح التيار الاصلاحى في النخبة القيادية الحاكمة في الصين.
- ٤- اختلاف أولويات السياسة الخارجية الصينية بعد تسلم دينغ تشياو بنغ زمام السلطة في الصين وبروز برنامج التحديث الرباعي حيث تنامى البعد الاقتصادى في حركة سياستها الخارجية مما عزز سعيها نحو اتباع سياسة الباب المفتوح لضمان الحصول على التكنولوجيا الغربية من أجل خدمة برنامجها الاصلاحى وتدارك الفجوة بينها وبين القوى الدولية الأخرى.
- هكذا فإن الدوافع الصينية نحو التقارب مع أمريكا كانت ذات مركبات داخلية وخارجية، حيث شملت المركبات الداخلية : فشل سياسة اليسار المتطرف الذى ظهر إبّان الثورة الثقافية. كما أن الصينيين لا يستطيعون الإنكار بأن دخولهم الى المسرح يضطرهم الى تعديل هائل في تكتيكم الدولي. فالصينيون لا ينسون مساوئ اليسار المتطرف مدة الثورة الثقافية. وقد بدا واضحاً أن هذه المسألة كانت وما زالت موجودة في صميم المنازعات الداخلية في الصين ضد اليسار الذى يستخف بالتحالفات التكتيكية ، أما المركبات الخارجية فقد ركزت على استفادة بكين من تناقضات الرأسمالية الأمريكية المفرطة التى قادت نيكسون الى أن يتمنى على بكين أن تدعوه إليها^(١) بعد تورطها في « الوحلة الهائلة » في فيتنام بحسب تعبير لين بياو وزير الدفاع الصينى.
- ظلت الولايات المتحدة تنظر إلى الصين طيلة عشرين عاماً على أنها قوة ثورية نووية تهدد السلام والاستقرار العالميين الى أن ظهر مبدأ نيكسون بإعلانه

(١) ك. س كارول: صين ماو أو الشيوعية الأخرى ، بيروت ، دار الآداب ، بدون سنة نشر ، ص ٣٠٥-٣٠٧.

عن تعديل مسار السياسة الخارجية الأمريكية في قارة آسيا بعدم التدخل الأمريكي المباشر مع ضمان الحفاظ على مصالحها في منطقة آسيا ، مما شكل سلوكية التقارب الأمريكي-الصيني. فكانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين تؤكد على بقاء وتعميق التقارب ولكن في إطار من النظرتين السابقتين فكان البيان المشترك في شنغهاي ١٩٧٢ وإنشاء العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٧٩، والبيان المشترك ١٩٨٢ الذي توصلنا من خلاله الى اتفاقية حول مبيعات السلاح الأمريكي الى تايوان تمثل مراحل ثلاث رئيسية في تطور العلاقات الأمريكية الصينية.^(١)

فكانت إدارة نيكسون تنظر إلى علاقاتها مع بكين كأداة لضبط الاتحاد السوفياتي وإرغامه على الدخول في مفاوضات جدية مع الولايات المتحدة، كما أكد ذلك هنري كسينجر. وتابعت إدارتا جيرالد فورد وجيمي كارتر هذا النهج في هذا المنظار في سلوك الولايات المتحدة تجاه الصين نظراً لتوسع قوات الاتحاد السوفياتي العسكرية وخصوصاً سنة ١٩٧٩ في أفغانستان. وقد أكد مستشار الأمن القومي بريجنسكي على لعب الورقة الصينية إلى أن قرر الرئيس جيمي كارتر إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين. وظهر خلاف بين سايروس فانس (Cyrus Vance) وزير الخارجية الأمريكي من جهة وبريجنسكي من جهة أخرى حول إقامة وتطوير تعاون عسكريين بين أمريكا وبكين. وبينما دعم الكسندر هيغ (Alexander Haig) تعميق العلاقات الصينية - الأمريكية في إدارة ريغان ، اختلف مع مستشار الأمن الأمريكي ريتشارد آلن (Richard Allen) حول ذلك. وتراجعت الإدارة الريفانية في وصف العلاقات بين أمريكا والصين على اعتبار انها علاقات ضد الاتحاد السوفياتي إثر زيارة جورج شولتز (G. shultz) وزير الخارجية الأمريكي عام ١٩٨٤ الى بكين.

(٢)

(١) David. S. Chou : Peking's Foreign Policy in the 1980s. op. cit , p 195.

(٢) Ibid. P197.

وبدأت بكين في انتهاج سياسة متعددة الاتجاهات وذات البعد المتساوي تجاه كل من الاتحاد السوفيتي وأمريكا حيث تغيرت اعتبارات السياسة الخارجية الصينية كما يقول (Mickel Okxenberg) أحد المحللين السياسيين وطبقاً لما قاله دوك برانت (Doack Barnett) الذي أكد أن موقف الصين الشيوعية قائم على اعتبارين أساسيين هما: (١) أولاً: تعتبر بكين أن التطور الاقتصادي هو المسألة المركزية لها وفي قمة أولوياتها لأنها تحتاج الى بيئة دولية مستقرة.

ثانياً: تحاول الصين الحفاظ على أمنها القومي بانتهاج سياسات تكتيكية مرنة. وهكذا يلاحظ أنه في ظل إدارة الرئيس ريغان بقي النظر إلى الصين للوقوف ضد الاتحاد السوفياتي، ولكن بدرجة أقل من السابق في الإدارات السابقة، وأن العلاقات الأمريكية اليابانية والسنغافورية والتايوانية أكثر حيوية وأهمية لمصالح أمريكا في منطقة آسيا.

وبالتالي يمكن القول أن الأوضاع الصينية من الناحية السياسية كانت تقع في ثلاث دوائر أساسية كل لها تأثيرها على مجمل الحركة السياسية الخارجية الصينية: اعتبار الصين شعب، اعتبار الصين حزبا ثورياً، اعتبار الصين دولة مستقلة.

وهكذا استطاعت معطيات الدولة وتنميتها اقتصادياً وصناعياً وعسكرياً وتكنولوجياً أن تغلب الجانب التكتيكي في حركة السياسة الخارجية الصينية في ظل دبلوماسية تفاوضية متعددة الحركة وأن تعزل فعل كون الصين حزب ثوري من توجيه السياسة الخارجية الصينية الذي وجهها إبان الثورة الثقافية.

إن العلاقات الصينية الأمريكية ترجع بدايتها بصدور بيان شنغهاي سنة ١٩٧٢ والذي وقعه الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية الصيني شوان لاي

(١) David. S. Chou :Peking's Foreign Policy in the 1980s, op. cit , pp. 198-199.

وكانت بنوده :^(١)

أولاً : تعهد الجانبين بإقامة علاقات طبيعية بينهما.

ثانياً : الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية من تايوان.

ثالثاً : فتح مكاتب اتصال في عاصمتي البلدين.

وبعد هذا البيان تنامت العلاقات الأمريكية - الصينية بشكل مضطرب خلال إدارتي الرئيس فورد وكارتر الى أن بدأت بالفتور في عهد إدارة ريغان بصدد قضية مبيعات الأسلحة الى تايوان حين قام الرئيس ريغان بتوقيع بيان سنة ١٩٨٢ الذي أكد فيه على اعتقاده بأن حاجات تايوان من الأسلحة ستتقلص تدريجياً في إطار التقدم نحو الحل السلمي للمشكلة ، إلا أنه لم يقدم أية وعود ولم يحدد أي تاريخ لوقف هذه الامدادات. بينما التزمت أمريكا بالاتفاق الخاص بمبيعات الأسلحة لتايوان.^(٢)

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة علاقاتها الدبلوماسية مع الصين كانت مدفوعة بعدة عوامل منها :

أولاً : محاصرة مد النفوذ السوفياتي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خصوصاً بعد الدعم السوفياتي لفيتنام الشمالية ، وغزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان وهما العقبان اللتان وقفنا في وجه عودة العلاقات الصينية - السوفياتية. « وبلغت هذه العلاقات السلبية أوجها إبان الغزو السوفياتي لافغانستان ، حين تردد وقتئذ عن امكانية قيام حلف دفاعي بين الصين والولايات المتحدة. واعتبرت واشنطن أن بكين ستشكل رادعاً أمام الزحف السوفياتي في المنطقة ولم تخش أمريكا من

(١) جمال الدين محمد علي : "زيارة ريجان للصين والتقارب الأمريكي- الصيني" ، السياسة الدولية ، ٧٧ ، ١٩٨٤ ، ص١٣٣.

(٢) اسماعيل صبري : "مستقبل تايوان في إطار العلاقات الصينية الأمريكية" ، السياسة الدولية ، العدد ٩٨ ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٠.

تسليح الصين ومساعدتها إستكمالها برامج التحديث الصناعي والعسكري لأنها ستظل إلى مدى طويل عامل كبح للمطامع السوفيتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ».^(١) وظهرت مؤشرات نمو تلك العلاقات في الأمور التالية :

١- الموافقة سنة ١٩٧١ على ضم الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة وطرد فرموزا من المنظمة الدولية.

٢- أعلن كارتر سنة ١٩٧٩ أنه يمكن إلغاء معاهدة الدفاع المتبادل مع تايوان التي شكلت عقبة في وجه تطبيع العلاقات بين البلدين.

ثانياً : أن توطيد العلاقات مع الصين يمكن أن يشكل رادعاً في وجه عودة اتجاه اليابان العسكري الذي عانت منه الصين طويلاً ، وبالتالي السعي الى خلق حالة توازن جديدة بين اليابان والصين في منطقة جنوب شرق آسيا.

ثالثاً : الدوافع الاقتصادية التي تدفع الطموح الأمريكي الى الوصول الى شريك اقتصادي منافس في السوق الصينية خصوصاً في ظل سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الصين منذ ١٩٧٨.

أما في مجال العلاقات الأمريكية - الصينية العسكرية فإن امريكا تنظر الى ايجابيات هذه العلاقات من خلال :^(٢)

أولاً: إن الدعم العسكري الأمريكي يعزز من وقوف الصين مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي في الشؤون الدولية.

ثانياً : الدعم العسكري الأمريكي يزيد من احساس الصين بالأمن من جهة ويقلص احساس الاتحاد السوفياتي بالأمن من جهة أخرى.

ثالثاً : التعاون العسكري الصيني الأمريكي يعطي امريكا ميزة امكانية استخدام التسهيلات العسكرية في الصين في حقول الموانئ والطيران خلال صدامها مع

(١) هالة مصطفى : " بكين ولعبة التوازن الدولي " - السياسة الدولية ، ٧٥ ، ١٩٨٤ ، ص ١٩٢.

(٢) David . S. chou : " Peking's Foreign Policy in the 1980s " , op. cit. pp. 200-201.



الفصل الرابع

السياسة الخارجية الصينية

وإنجازاتها (١٩٧٠-١٩٩٠)

المبحث الأول : تفاعل السياسة الخارجية الصينية مع القوى الدولية

أولاً : العلاقات الصينية - الأمريكية

إن دراسة السياسة الخارجية الصينية في فترتي السبعينات والثمانينات لا

بد وأن تراعى جملة من المعطيات الدولية أهمها :

أولاً : أن ظاهرة الاستقطاب السياسي بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا قد دخلت مرحلة التعايش والانفراج السلميين وأدت الى تحول في فهم الدول ومنها الصين الشعبية لقضية الصراع الدولي والعلاقات الدولية مما أثر على سلوكها السياسي الخارجي من ناحيتين :

١- سعي الصين الشعبية إلى التصدي إلى سياسة الإحتواء الأمريكية من أجل تثبيت موقعها القانوني في النظام الدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة، والحفاظ على أمنها القومي.

٢- سعي الصين الشعبية الى التصدي للخطر السوفياتي الذي وجّه رؤوسه النووية نحو الصين منذ الصدام العسكري عام ١٩٦٩ على الحدود بين البلدين مما شكّل حافزاً في تعديل سلوكها السياسي الخارجي تجاه الولايات المتحدة التي انتهجت سياسة الاحتواء. " ففي الفترة التي أعقبت الحرب الكورية كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين تتمثل في محاولة احتوائها، حسبما خطط لذلك وزير الخارجية الأمريكي دالاس ، بهدف عزلها ثم تقليل نفوذها الخارجي حتى لا تمثل ضغطاً على جيرانها، وحتى تكون الظاهرة

الصينية مجرد ظاهرة عرضية زائلة " (١)

ثانياً : تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مشكلة الهند الصينية وخاصة فيتنام واستخدام الورقة الصينية كعامل ضغط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه

(١) فوزي درويش : الشرق الأقصى : الصين واليابان ١٨٥٤-١٩٧٢ طنطا: مطابع غباشي ١٩٩٤، ص ١٩٧.

الاتحاد السوفياتي. هذه المشكلة أدت إلى بروز مبدأ نيكسون وخطابه في جوامع في ١٩٦٩/٧/٢٥ الذي كان تصريحاً للتأكيد للأسويين أن الولايات المتحدة بانسحابها من فيتنام لن تتخلى عن المنطقة بينما يؤكد للأمريكيين بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في حروب آسيوية أخرى. وهكذا أكد مبدأ نيكسون على أن مصالح أمريكا هي التي تشكل التزاماتها الخارجية وليس العكس.^(١)

من خلال استعراض ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في فترتي السبعينات والثمانينات يلاحظ وجود نظرتين حول العلاقة الأمريكية-الصينية : الأولى : تؤكد على استخدام الورقة الصينية في الضغط على الاتحاد السوفياتي في سعيه لتنظيم نفوذه وتقوية مركزه دولياً واجباره على اللجوء إلى سياسة التفاوض انسجاماً مع سياسة التعايش الدولي للحفاظ على توازن دولي معقول يدعم السلام والاستقرار، ومن هنا تؤيد هذه النظرة توثيق العلاقات الصينية-الأمريكية وتعزيزها وتقويتها في شتى المجالات.

الثانية : تؤكد على أن السياسة الخارجية الصينية ليست في جبهة واحدة ضد الاتحاد السوفياتي ، بل تحاول كذلك استغلال الموقف الأمريكي تجاه الصين لأخذ سياسة متعددة الاتجاهات تهدف إلى التركيز على أولوية التنمية والتحديث الصينيين التي انطلقت سنة ١٩٧٨ والحاجة إلى بيئة دولية مستقرة. وقبل البدء في مناقشة هاتين النظرتين لابد من محاولة بيان العوامل والمؤثرات الدافعة باتجاه التقارب الصيني - الأمريكي :

١- النظرة التي تستند إلى وقوف أمريكا إلى جانب الصين في حربها ضد الاحتلال الياباني في فترة الثلاثينات والأربعينات.

(١) محمد نفضة : مشكلات العلاقات الدولية : دور الردع النووي الاستراتيجي في السياسة الخارجية، ط١، عمان : شركة

- ٢- محاولة الصين استخدام علاقاتها مع أمريكا في وجه التهديد السوفيتي لأمنها الوطني إذا ما حاولت روسيا فعل ذلك.
- ٣- خروج الصين من فترة الثورة الثقافية واستمرار آثارها حتى منتصف السبعينات مما أثر على علاقاتها الخارجية الى أن نجح التيار الاصلاحى في النخبة القيادية الحاكمة في الصين.
- ٤- اختلاف أولويات السياسة الخارجية الصينية بعد تسلم دينغ تشياو بنغ زمام السلطة في الصين و بروز برنامج التحديث الرباعى حيث تنامى البعد الاقتصادى في حركة سياستها الخارجية مما عزز سعيها نحو اتباع سياسة الباب المفتوح لضمان الحصول على التكنولوجيا الغربية من أجل خدمة برنامجها الاصلاحى وتدارك الفجوة بينها وبين القوى الدولية الأخرى.
- هكذا فإن الدوافع الصينية نحو التقارب مع أمريكا كانت ذات مركبات داخلية وخارجية، حيث شملت المركبات الداخلية : فشل سياسة اليسار المتطرف الذى ظهر إبّان الثورة الثقافية. " كما أن الصينيين لا يستطيعون الإنكار بأن دخولهم الى المسرح يضطرهم الى تعديل هائل فى تكتيكم الدولى. فالصينيون لا ينسون مساوئ اليسار المتطرف مدة الثورة الثقافية. وقد بدا واضحاً أن هذه المسألة كانت وما زالت موجودة فى صميم المنازعات الداخلية فى الصين ضد اليسار الذى يستخف بالتحالفات التكتيكية ، أما المركبات الخارجية فقد ركزت على استفادة بكين من تناقضات الرأسمالية الأمريكية المفرطة التى قادت نيكسون الى أن يتمنى على بكين أن تدعوه إليها^(١) بعد تورطها فى « الوحلة الهائلة » فى فيتنام بحسب تعبير لين بياو وزير الدفاع الصينى.
- ظلت الولايات المتحدة تنظر إلى الصين طيلة عشرين عاماً على أنها قوة ثورية نووية تهدد السلام والاستقرار العالميين الى أن ظهر مبدأ نيكسون بإعلانه

(١) ك. س كارول: صين ماو أو الشيوعية الأخرى ، بيروت ، دار الآداب ، بدون سنة نشر ، ص ٣٠٥-٣٠٧.

عن تعديل مسار السياسة الخارجية الأمريكية في قارة آسيا بعدم التدخل الأمريكي المباشر مع ضمان الحفاظ على مصالحها في منطقة آسيا ، مما شكل سلوكية التقارب الأمريكي-الصيني. فكانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين تؤكد على بقاء وتعميق التقارب ولكن في إطار من النظرتين السابقتين فكان البيان المشترك في شنغهاي ١٩٧٢ وإنشاء العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٧٩، والبيان المشترك ١٩٨٢ الذي توصلنا من خلاله الى اتفاقية حول مبيعات السلاح الأمريكي الى تايوان تمثل مراحل ثلاث رئيسية في تطور العلاقات الأمريكية الصينية.^(١)

فكانت إدارة نيكسون تنظر إلى علاقاتها مع بكين كأداة لضبط الاتحاد السوفياتي وإرغامه على الدخول في مفاوضات جديدة مع الولايات المتحدة، كما أكد ذلك هنري كيسينجر. وتابعت إدارتا جيرالد فورد وجيمي كارتر هذا النهج في هذا المنظار في سلوك الولايات المتحدة تجاه الصين نظراً لتوسع قوات الاتحاد السوفياتي العسكرية وخصوصاً سنة ١٩٧٩ في أفغانستان. وقد أكد مستشار الأمن القومي بريجنسكي على لعب الورقة الصينية إلى أن قرر الرئيس جيمي كارتر إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين. وظهر خلاف بين سايروس فانس (Cyrus Vance) وزير الخارجية الأمريكي من جهة وبريجنسكي من جهة أخرى حول إقامة وتطوير تعاون عسكريين بين أمريكا وبكين. وبينما دعم الكسندر هيغ (Alexander Haig) تعميق العلاقات الصينية - الأمريكية في إدارة ريغان ، اختلف مع مستشار الأمن الأمريكي ريتشارد ألن (Richard Allen) حول ذلك. وتراجعت الإدارة الريفانية في وصف العلاقات بين أمريكا والصين على اعتبار انها علاقات ضد الاتحاد السوفياتي إثر زيارة جورج شولتز (G. shultz) وزير الخارجية الأمريكي عام ١٩٨٤ الى بكين.

(١)

(١) David. S. Chou : Peking's Foreign Policy in the 1980s. op. cit , p 195.

(٢) Ibid. P197.

وبدأت بكين في انتهاج سياسة متعددة الاتجاهات وذات البعد المتساوي تجاه كل من الاتحاد السوفيتي وأمريكا حيث تغيرت اعتبارات السياسة الخارجية الصينية كما يقول (Mickel Okxenberg) أحد المحللين السياسيين وطبقاً لما قاله دوك برانت (Doack Barnett) الذي أكد أن موقف الصين الشيوعية قائم على اعتبارين أساسيين هما :^(١) أولاً : تعتبر بكين أن التطور الاقتصادي هو المسألة المركزية لها وفي قمة أولوياتها لأنها تحتاج الى بيئة دولية مستقرة.

ثانياً : تحاول الصين الحفاظ على أمنها القومي بانتهاج سياسات تكتيكية مرنة. وهكذا يلاحظ أنه في ظل إدارة الرئيس ريغان بقي النظر إلى الصين للوقوف ضد الاتحاد السوفياتي، ولكن بدرجة أقل من السابق في الإدارات السابقة ، وأن العلاقات الأمريكية اليابانية والسنغافورية والتاوانية أكثر حيوية وأهمية لمصالح أمريكا في منطقة آسيا.

وبالتالي يمكن القول أن الأوضاع الصينية من الناحية السياسية كانت تقع في ثلاث دوائر أساسية كل لها تأثيرها على مجمل الحركة السياسية الخارجية الصينية : اعتبار الصين شعب ، اعتبار الصين حزبا ثورياً ، اعتبار الصين دولة مستقلة.

وهكذا استطاعت معطيات الدولة وتنميتها اقتصادياً وصناعياً وعسكرياً وتكنولوجياً أن تُغلب الجانب التكتيكي في حركة السياسة الخارجية الصينية في ظل دبلوماسية تفاوضية متعددة الحركة وأن تعزل فعل كون الصين حزب ثوري من توجيه السياسة الخارجية الصينية الذي وجهها إبان الثورة الثقافية.

إن العلاقات الصينية الأمريكية ترجع بدايتها بصور بيان شنغهاي سنة ١٩٧٢ والذي وقعه الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية الصيني شوان لاي

(١) David. S. Chou : Peking's Foreign Policy in the 1980s, op. cit , pp. 198-199.

وكانت بنوده :^(١)

أولاً : تعهد الجانبين بإقامة علاقات طبيعية بينهما.

ثانياً : الانسحاب التدريجي للقوات الامريكية من تايوان.

ثالثاً : فتح مكاتب اتصال في عاصمتي البلدين.

وبعد هذا البيان تنامت العلاقات الامريكية - الصينية بشكل مضطرب خلال إدارتي الرئيس فورد وكارتر الى أن بدأت بالفتور في عهد إدارة ريغان بصدد قضية مبيعات الأسلحة الى تايوان حين قام الرئيس ريغان بتوقيع بيان سنة ١٩٨٢ الذي أكد فيه على اعتقاده بأن حاجات تايوان من الأسلحة ستتقلص تدريجياً في إطار التقدم نحو الحل السلمي للمشكلة ، إلا أنه لم يقدم أية وعود ولم يحدد أي تاريخ لوقف هذه الامدادات. بينما التزمت امريكا بالاتفاق الخاص بمبيعات الأسلحة لتايوان.^(٢)

يمكن القول أن الولايات المتحدة الامريكية بإقامة علاقاتها الدبلوماسية مع الصين كانت مدفوعة بعدة عوامل منها :

أولاً : محاصرة مد النفوذ السوفياتي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خصوصاً بعد الدعم السوفياتي لفيتنام الشمالية ، وغزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان وهما العقبتان اللتان وقفتا في وجه عودة العلاقات الصينية - السوفياتية. « وبلغت هذه العلاقات السلبية أوجها إبان الغزو السوفياتي لافغانستان ، حين تردد وقتئذ عن امكانية قيام حلف دفاعي بين الصين والولايات المتحدة. واعتبرت واشنطن أن بكين ستشكل رادعاً أمام الزحف السوفياتي في المنطقة ولم تخش أمريكا من

(١) جمال الدين محمد علي : "زيارة ريجان للصين والتقارب الامريكي-الصيني" ، السياسة الدولية ، ٧٧ ، ١٩٨٤ ، ص١٣٣.

(٢) اسماعيل صيري : "مستقبل تايوان في إطار العلاقات الصينية الامريكية" ، السياسة الدولية ، العدد ٩٨ ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٠.

تسليح الصين ومساعدتها إستكمالها برامج التحديث الصناعي والعسكري لأنها ستظل إلى مدى طويل عامل كبح للمطامع السوفيتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ». ^(١) وظهرت مؤشرات نمو تلك العلاقات في الأمور التالية :

١- الموافقة سنة ١٩٧١ على ضم الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة وطردها فرموزا من المنظمة الدولية.

٢- أعلن كارتر سنة ١٩٧٩ أنه يمكن إلغاء معاهدة الدفاع المتبادل مع تايوان التي شكلت عقبة في وجه تطبيع العلاقات بين البلدين.

ثانياً : أن توطيد العلاقات مع الصين يمكن أن يشكل رادعاً في وجه عودة اتجاه اليابان العسكري الذي عانت منه الصين طويلاً ، وبالتالي السعي الى خلق حالة توازن جديدة بين اليابان والصين في منطقة جنوب شرق آسيا.

ثالثاً : الدوافع الاقتصادية التي تدفع الطموح الأمريكي الى الوصول الى شريك اقتصادي منافس في السوق الصينية خصوصاً في ظل سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الصين منذ ١٩٧٨.

أما في مجال العلاقات الأمريكية - الصينية العسكرية فإن امريكا تنظر الى ايجابيات هذه العلاقات من خلال : ^(٢)

أولاً: إن الدعم العسكري الأمريكي يعزز من وقوف الصين مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي في الشؤون الدولية.

ثانياً : الدعم العسكري الأمريكي يزيد من احساس الصين بالأمن من جهة ويقلص احساس الاتحاد السوفياتي بالأمن من جهة أخرى.

ثالثاً : التعاون العسكري الصيني الأمريكي يعطي امريكا ميزة امكانية استخدام التسهيلات العسكرية في الصين في حقول الموانئ والطيران خلال صدامها مع

(١) هالة مصطفى: " بكين ولعبة التوازن الدولي " : السياسة الدولية ، ٧٥ ، ١٩٨٤ ، ص١٩٢.

(٢) David . S. chou : " Peking's Foreign Policy in the 1980s " , op. cit. pp. 200-201.

الاتحاد السوفياتي.

رابعاً : الدعم العسكري الامريكى للصين يزيد من ايجابية السلوك السوفياتي تجاه الولايات المتحدة.

ولكن هناك من ينظر إلى هذا التعاون بين الصين وامريكا بحذر بالغ للأسباب التالية :

أولاً : يمكن أن يؤدي التعاون العسكري إلى أن تقوم الصين بدور مهدد للولايات المتحدة وحلفائها في آسيا ويزيد من تركيزها على قواها العسكرية الاستراتيجية. ثانياً : يزيد من الضغوط العسكرية السوفياتية تجاه الصين على الحدود بينهما ويؤدي أيضاً إلى احتمالية قيام الاتحاد السوفياتي بدعم فيتنام والهند وغيرهما في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا.

ثالثاً : ربما يؤدي التعاون العسكري بين الصين والولايات المتحدة الى عدم استقرار اقليمي وإلى تنافس على التسلح بين الصين وفيتنام واليابان والهند.

رابعاً : التعاون العسكري يزيد من احتمالية الوقوف بجانب وجهة النظر الصينية في أي نزاع صيني سوفياتي في آسيا مما يقلل من استقلالية الولايات المتحدة تجاه فيتنام أو الهند مثلاً.

خامساً : ظهور قادة صينيين أقل ميلاً نحو الولايات المتحدة سيؤدي الى مشكلات في العلاقات الصينية الامريكية إذا لم تلبي احتياجاتهم العسكرية.

وكما يؤكد وليم هيتون^(*) أحد المحللين السياسيين (William R. Heaton) فإن الولايات المتحدة ستتجنب التعاون الوثيق مع الصين لأن ذلك يسبب لها ضغوطاً سياسية داخلية ومن قبل حلفائها في آسيا أعضاء منظمة « ASEAN » ويحد من التوسع العسكري السوفياتي في المنطقة.^(١)

(١) David . S. chou : " Peking's Foreign Policy in the 1980s" , op. cit. p. 203.

* راجع

لقد انتهجت الصين سياسة الباب المفتوح للحصول على التنمية الاقتصادية من خلال علاقاتها مع العالم الغربي منذ ١٩٧٨. وقبل ذلك كانت تجارتها الخارجية في حدودها الدنيا ، ومع انفتاحها زادت هذه التجارة أكثر من ٥٠٠ ٪ بين عامي ١٩٧٨ ، ١٩٨٨ .^(١)

إن التجارة الدولية والاستثمار خلقا حالة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وأسساً لمصلحة مشتركة في النمو الاقتصادي ، ولكن علاقات الصين التجارية قطعت وأصبحت قليلة نسبياً عند حدوث مذبحة تيان أن مين في سنة ١٩٨٩ .
(Tianan men Square)^(٢)

يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قبل انتهاج سياسة الباب المفتوح من قبل بكين تغلب الاعتبارات الأمنية والسياسية في علاقاتها مع الصين ، وهذا كامتداد للسياسة الخارجية الصينية في ظل معطيات الحرب الباردة. ولكن دخول الصين في برنامج الإصلاحات وحاجتهم الى بيئة دولية مستقرة لانجاح هذا البرنامج فبدأت الصين بقيادة دينغ تشياو بنغ في أوائل الثمانينات تبدو أكثر مرونة ، أكثر ثقة ، وأكثر رغبة في المشاركة في إدارة الشؤون الدولية أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٤٩ .^(٣)

ظهرت حقائق جديدة في الثمانينات من هذا القرن في أولويات حركة السياسة الخارجية الصينية حيث تغلبت الاعتبارات الاقتصادية ومن هنا يلاحظ نمو علاقات الصين الخارجية مع دول العالم وخاصة أوروبا الغربية قد قلل من

(١) Catherine C. Langlois & Jean-pierre p. Langlois : " Rationality in inter national Relations. A game- Theoretic and Empirical study of the U.S.- china case, " World Politics, 48 April 1996 , p 364.

(٢) Ibid. p. 364.

(٣) Lillian Graig Harris : China Considers The Middle East, London. New York , I.B Tarris Co LTD,1993. p. 176.

أهمية الاعتبارات السياسية والايديولوجية. وهذا لا يعني على الاطلاق فقدان تأثيرها في حركية السياسة الخارجية الصينية ولكن يعني تراجعها في توجيهها نسبياً مقارنة مع فترة الثورة الثقافية.

هذه الحقائق تشير إلى أن الصين لاعب هام في الاقتصاد العالمي وهي واحدة من أكبر عشرة مصدرين ويتوقع أن تصبح ذات أكبر اقتصاد عالمي في القرن القادم. وهكذا فإن الاعتبارات الاقتصادية والتجارية مع الصين أصبحت على الأقل بنفس درجة أهمية الاعتبارات الأمنية والسياسية.^(١)

أما الولايات المتحدة في فترة السبعينات والثمانينات في علاقاتها مع الصين كانت تسير وفق ثلاث آليات من العمل :^(٢)

أولاً : حسب البيان المشترك عام ١٩٧٢ الموقع بين البلدين اعترف كل طرف باختلاف نظامه الاجتماعي والسياسي عن الآخر ، ولهذا تجنبوا المجادلات الايديولوجية ، وأخذوا في البحث في الأرضية المشتركة والسياسات غير الصراعية وانتهاج سياسة تضيق الفجوات.

ثانياً : كلا الجانبين عملاً معاً لدمج الصين في النظام الدولي والمؤسسات الاقليمية مثل انضمام الصين الى البنك الدولي مما أدى الى تقبل آليات السوق. كما أدى دخولها الأمم المتحدة سنة ١٩٧١ إلى انضمامها فيما بعد الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وشاركت في جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام في كمبوديا.

ثالثاً : أتفق الجانبان على تسوية النزاعات بالطرق السلمية مثل استعادة الصين لهونغ كونغ ومكاو وتايوان.

كانت العلاقات الامريكية - الصينية مدفوعة بجملة من العوامل الاقتصادية والسياسية مثل احتواء الاتحاد السوفياتي في منطقة آسيا خاصة بعد غزوه

(١) Greg Mastel : " Beijing at Bay. " Foreign Policy, No. 104, 1996 , p 27.

(٢) Chas Freeman : " Sino -Americal Relations Book to Basics. " Foreign Policy

لافغانستان سنة ١٩٧٩ ، ودعمه لفيتنام في غزو كمبوديا من جهة. كما أن إعادة النظام السياسي الصيني إلى بنية النظام الدولي مما زاد من فرص الاستقرار والسلام في آسيا ، إضافة الى مساندة التيار الاصلاحى في اثبات شرعية وجوده بمساعدته في انجاز برنامج الاصلاحى كونه أكثر استجابة للمصالح الامريكية.

انعكست سياسة الولايات المتحدة الخارجية على كل ميادين التعاون مع بكين، اقتصاديا وعسكرياً وسياسياً. فزادت هذه العلاقات بوجه عام لكن في إطار من التوازن الذي يحفظ المصالح الامريكية ، دون احداث أضرار بسياساتها الآسيوية من دعم لحلفائها الآسيويين وتهدة مخاوف اليابان من ازدياد القوة الصينية. فعسكرياً مثلاً بعثت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكى رسالة الى الرئيس ريغان حددت مصير مبيعات السلاح الى الصين :

أولاً : مبيعات السلاح يجب أن لا تشكل تهديداً لتايوان ومنطقة اسيا الباسيفيكية.
ثانياً : مبيعات السلاح يجب أن تكون محددة بالتهديد السوفياتى أو الفيتنامى.
ثالثاً : مبيعات السلاح يجب أن لا تحدث تغييراً في ميزان القوى العسكرى في خليج تايوان.

وهكذا يلاحظ أن القيمة الكلية للمشتريات الصين للتكنولوجيا للأغراض السلمية ازدادت من ٣٥ مليون دولار امريكى في ١٩٨٢ إلى حوالي ١ بليون في ١٩٨٣ و بليونين في عام ١٩٨٤.^(١)

ولكن الصين منذ ١٩٨٢ حاولت أن تحسن وتعيد علاقاتها بالاتحاد السوفياتى، وحاولت أن تنهج سياسة خارجية مستقلة ولا تدخل في أي تحالف مع أي قوة كبرى سواء الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتى. ومن هنا ظهرت السياسة الخارجية الصينية ذات الحركية المتساوية وهي تحقيق النجاح للبرنامج الإصلاحى الذي بدأه دينغ تشياو بنغ سنة ١٩٧٨ بعد انتصار التيار الاصلاحى في تسلّم

(١) David . S. Chou : Peking's Foreign Policy in the 1980s , op. cit , p 252.

مقاليد السلطة في الصين.

ثانياً : العلاقات الصينية السوفياتية

إن إلقاء نظرة سريعة على حركة السياسة الخارجية الصينية منذ سنة ١٩٤٩ نرى أن الصين كانت في جبهة واحدة مع الاتحاد السوفياتي خلال الخمسينات من هذا القرن و ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ثم انتقلت حركتها السياسية الخارجية فأصبحت تعارض كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واعتبرتهما قوتين امبريالييتين وفق نظرية المنطقة الوسطى التي ظهرت في الستينات في تفكير ماوتسي تونغ حيث أصبح تقسيم العالم وفق منظور السياسة الخارجية الصينية جغرافياً قومياً ، وليس اشتراكياً بحتاً. واستمر هذا الموقف طوال الستينات ، وفي السبعينات برز مفهوم الهيمنة الاشتراكية من قبل الاتحاد السوفياتي مع إقامة علاقات أشد ارتباطاً بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي الثمانينات ظهرت مناداة دينغ تشياو بنغ لتبني سياسة خارجية مستقلة ازاء القوتين العظميين فانتهجت سياسة تحسين العلاقات مع امريكا والاتحاد السوفياتي مستفيدة من موقعها الوسط بينهما. وفي مجلس نواب الشعب الصيني في عام ١٩٨٢ أعلن الشيوعيون أن بكين تنتهج سياسة خارجية مستقلة ولا تربط نفسها بأي من القوى الكبرى أو مجموعة قوى ، وبتوجيه من هذا المبدأ سلكت الصين سياسة متوازنة تجاه موسكو وواشنطن بحيث لا تميل كلياً الى احدهما.^(١)

تعود بداية المفاوضات السياسية بين الجانبين الصيني والروسي على الحدود إلى بداية السبعينات ، ولكن اشكال التفاوض الفنية والتجارية كانت على مدار السبعينات. وقد أسهم هذا الصراع في جعل بكين في نهاية الستينات وبداية السبعينات مضطرة للقيام ببعض الخطوات بصدد اعادة العلاقات بين الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي الى وضعها الطبيعي على الصعيد الحكومي. ففي عام

(١) David. S. Chou : " Peking's Foreign Policy in the 1980s. " op. cit , p 146.

١٩٧٠ استؤنف التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين على مستوى السفراء ولأول مرة بعد عام ١٩٦٧ ثم توقيع اتفاقية تجارية بين الحكومتين لفترة ١٩٧٠-١٩٧١، ومن يوليو حتى ديسمبر ١٩٧٠ جرت دورة اللجنة السوفيتية الصينية للملاحة في أنهار الحدود وعقدت الدورة التالية لهذه اللجنة من ٦ ديسمبر ١٩٧١ حتى ٢١ مارس ١٩٧٢ ولم تسفر كلا الدورتين عن أية نتائج محسوسة وكانت المفاوضات التجارية التي جرت ١٩٧٠ - ١٩٧٢ أكثر نجاحاً فقد ازداد التبادل السلعي بين البلدين من ٤٢ مليون روبل عام ١٩٧٠ إلى (١٧٩) مليون روبل في عام ١٩٧١ إلى (٢١٠) مليون روبل عام ١٩٧٢.^(١)

شهدت العلاقات الصينية السوفياتية أدنى مستوى بالغاء معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين الطرفين التي وقعت بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٥٠، ولكن إلغاء اتفاقية الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين جمهورية الصين الشعبية والإتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٩ «كانت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني قد قررت في جلستها السابعة المنعقدة يوم ٢ ابريل ١٩٧٩ عدم تجديد اجل اتفاقية الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين جمهورية الصين الشعبية وبين الاتحاد السوفياتي. وقد برر الجانب الصيني هذا الاجراء بأنه نظراً لحقيقة التغيرات واسعة المدى التي جرت على الموقف الدولي وبسبب أن المعاهدة كانت قد توقفت عن الوجود الفعلي ..»^(٢)

(١) محمود عبد المنعم مرتضى : المراحل الخمس للعلاقات الصينية - السوفياتية (١٩٤٩-١٩٨٤)، السياسة

الدولية ، ٧٨ ، ١٩٨٤ ، ص ٦٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤.

ولكن هذه العلاقات الصينية السوفياتية لم تستطع المفاوضات التي جرت بين البلدين سنة ١٩٧٩ تطبيعها وتحسينها وذلك للأسباب التالية :

أولاً : ظلت الصين تصر على وجوب تسوية الاتحاد السوفياتي للعقبات الثلاثة التي تواجه العلاقات بين البلدين وهي :^(١)

أولاً : الانسحاب السوفياتي من أفغانستان

ثانياً : الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا.

ثالثاً : تخفيف الحشود العسكرية على الحدود المشتركة بين البلدين.

ثانياً : محاولة الصين تثبيت علاقاتها مع الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة من أجل انجاح برنامجها الاصلاحى في تنمية الاقتصاد الصيني.

بدأت العلاقات الصينية السوفياتية بالتقدم والتحسين بدءاً من عام ١٩٨٢ عندما عقدت جولات من المشاورات بين البلدين لتحسين وتطبيع العلاقات بينهما. فالاتحاد السوفياتي كان يسعى حثيثاً لإعادة العلاقات مع الصين ولكن جهوده لم يحالفها النجاح. فقد فشلت زيارة (كوسجين) رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي الى الصين في تحسين العلاقات على الرغم من الاتفاق على بدء المفاوضات بشأن الحدود بين البلدين ، كما لم تسفر محادثات سنة ١٩٧٩ عن أي نتائج تذكر. وبدأت محادثات ١٩٨٢ في بكين في إطار دورة تمهيدية وتبعها دورة أخرى في موسكو سنة ١٩٨٣ ، ولكن هذه المفاوضات لم تحرز أي تقدم بسبب انتقادات الصين للسياسة الخارجية السوفياتية في أفغانستان وكمبوديا وحشد مليون جندي سوفياتي على الحدود إلا أنه حدث تقدم نسبي في المجالات غير السياسية. ففي أثناء دورة موسكو كانت تجري مفاوضات منفصلة بين وفدين تجاريين انتهت بتوقيع اتفاق تجاري بين البلدين لعام ١٩٨٣ يزيد حجم التبادل التجاري من ٣٠٠ مليون دولار امريكي الى ٨٠٠ مليون دولار ، كما توصل الطرفان الى اتفاق

(١) راجية ابراهيم صدقي، "الوفاق الصيني السوفياتي وقمة بكين المرتقبة"، السياسة الدولية ٩٥ ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٥.

بخصوص مشكلات الملاحة في الأنهار الواقعة على الحدود المشتركة بين البلدين في ٢٣ مارس ١٩٨٢ بالإضافة إلى التزايد المستمر في العلاقات الثقافية والتعليم والتكنولوجيا.^(١)

وبذلك يلاحظ تنامي العلاقات التجارية والفنية أكثر من تنامي العلاقات

السياسية بين موسكو وبكين وذلك في ظل جملة من المؤشرات التالية:^(٢)

١- زيارة رئيس الوزراء السوفياتي الى بكين وما حققته من توسع التعاون الاقتصادي، ففي عام ١٩٨٥ اتفق الجانبان على زيادة حجم التبادل التجاري إلى أكثر من مليار دولار أي بزيادة ٥٠٪ عن عام ١٩٨٤.

٢- توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي سنة ١٩٨٥.

٣- توقيع اتفاقية للتعاون التجاري خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥. تغطي الفترة من (١٩٨٦-١٩٩٠) بحيث يتضاعف حجم التبادل التجاري أربع مرات حتى يصل خمسة مليارات من الدولارات عام ١٩٩٠.

كما أعلن دينغ تشياو بنغ في ١٢ أكتوبر ١٩٨٨ عن عقد قمة بين بكين وموسكو وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

أولاً : خطاب ليونيد برجنيف في طشقند ١٩٨٢ الذي دعا فيه الصين الى إقامة علاقات أفضل مع الكرملين واقترح إجراء مفاوضات بشأن رسم الحدود بين البلدين.^(٣)

ثانياً : اعلان بكين عن انتهاج سياسة خارجية مستقلة في علاقاتها مع موسكو أو واشنطن سنة ١٩٨٢، « فشعار الدبلوماسية الصينية يشير الى الاستقلال بعيداً

(١) فتحي حسن عطوة : "التقارب الصيني السوفياتي" ، السياسة الدولية ، ٨٠ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٨.

(٣) جمال الدين محمد علي : "القمة الصينية - السوفياتية ومرحلة جديدة من العلاقات الدولية" ، السياسة الدولية ،

عن الطرفين خاصة بعد حدوث تطور في العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واللقاء الامريكى السوفياتي في جنيف لإجراء محادثات حول الحد من سباق التسلح ،^(١)

ثالثاً : الخطاب الذي ألقاه الزعيم السوفياتي ميخائيل جورباتشوف في مدينة فلاديفوستك في عام ١٩٨٧ لتنقية الاجواء بين البلدين بهدف إقامة نوع من مؤتمر أمن وسلام أسيوي على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي في هلنسكي بعد اعتلائه السلطة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥ وطرحه لسياسة البيريسترويكا والجلاسنوست في الاتحاد السوفياتي من النواحي الاقتصادية والسياسية.

رابعاً : تحولات القيادة السوفياتية خاصة بعد مجيء يوري اندروبوف سنة ١٩٨٢ نحو اعادة البناء من الداخل والتي زادت تبلوراً مع اعتلاء غورباتشوف السلطة عام ١٩٨٥.

خامساً : سيادة النهج الواقعي البرجماتي (Pragmatic) في حركة السياسية الخارجية الصينية بعد تسلم دينغ تشياو بنغ السلطة في الصين. «وتطبيقاً لذلك الفهم الواقعي الذي تحاول القيادة الصينية اتباعه في علاقاتها الدولية بعيداً عن أية مضامين سياسية أو ايديولوجية ، فإنه من الجلي الواضح بأن العلاقات الصينية السوفياتية تشهد في الآونة تزايداً مماثلاً في التبادلات في مجال الثقافة والتعليم والتكنولوجيا»^(٢)

هكذا تمت عدة تحركات سوفياتية بصدد العقبات الثلاث التي كانت الصين تراها في وجه تطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. فعلى صعيد المشكلة الافغانية وافقت موسكو على قصر عملياتها العسكرية على حماية قواتها أثناء الانسحاب، وبدأ الاتحاد السوفياتي في منتصف مايو ١٩٨٨ سحب قواته المؤلفة من (١٢٠ ألف

(١) فتحي حسن عطوه : التقارب الصيني- السوفياتي، مرجع سابق ، ص ٢٠٩.

(٢) محمود عبد المنعم مرتضى : "المراحل الخمس للعلاقات الصينية-السوفياتية ٤٩-١٩٨٤" ، مرجع سابق ، ص ٧٠.

جندي) من افغانستان في إطار اتفاق لسحب جميع قواته تدريجياً خلال فترة ١٠ شهور.

أما على صعيد المشكلة الفيتنامية : فقد اعلنت فيتنام عن استعدادات لسحب قواتها وعددها ٩٠ ألف جندي من كمبوديا ، ثم أعلنت أنها ستسحب ٥٠ ألف جندي مع نهاية عام ١٩٨٩.

أما على صعيد المشكلة المنغولية فقد قام الاتحاد السوفياتي بسحب وحدة عسكرية كاملة ضمن ٥ وحدات في منغوليا في الفترة من ابريل إلى يونيو ١٩٨٧. هذه الخطوات ترافقت جميعها مع توثيق الاتصال الدبلوماسي بين البلدين على مستويات عليا من الحكومتين حيث كانت زيارة وزير الخارجية الصيني (كيان كشن) تعتبر الزيارة الأولى على مستوى وزراء الخارجية بين البلدين منذ الشقاق الصيني - السوفياتي أوائل الستينات ، ورافق ذلك زيادة نمو حجم التبادل التجاري بين البلدين. كما أعلنت الصين في ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ أن تجارة الحدود بين البلدين نشطت بشكل ملحوظ ويتوقع أن تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار تقريباً » وكذلك تم التوقيع بين البلدين سنة ١٩٨٨ على اتفاق بالسماح لمواطني البلدين بالسفر الى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول وقد بدأ العمل فيها في ١٤/٨/١٩٨٨ وذلك بعد أن كان مسموحاً فقط للدبلوماسيين في البلدين بالدخول دون تأشيرة.^(١)

إن الرؤية السوفياتية لتطبيع العلاقات مع بكين تدور في المحاور التالية :
 أولاً : منع تشكل تحالف معادي للاتحاد السوفياتي مؤلف من كل من : الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، فتطبيع العلاقات مع الصين وتقويتها يقف حائلاً دون ذلك ، رغم أن الصين أعلنت سنة ١٩٨٢ عن انتهاء سياسة خارجية مستقلة.

(١) راجع ابراهيم صدقي : الوقائق الصيني - السوفياتي وقمة بكين المرتقبة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧.

ثانياً : تحقيق وحدة المعسكر الاشتراكي ، حيث أنهما ما زالوا دولتين شيوعيتين إذ أن تقوية الاشتراكية في هذه الحقبة وتحسين العلاقات الصينية - السوفياتية تقوي هذه الوحدة.

ثالثاً : إن اشتراك الاتحاد السوفياتي في المعادلة الثلاثية للعلاقات الصينية - الروسية الأمريكية يعزز من قوته في مفاوضاته في قضايا الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي عادت إلى الانعقاد عام ١٩٨٥ في جنيف.

رابعاً : تركيز الاتحاد السوفياتي على حل مشكلاته الداخلية إذ أنه يحتاج إلى المواد الأولية التي يحصل عليها من الصين إضافة إلى جملة من النشاطات الاستثمارية. أما الرؤية الصينية لتحسين علاقاتها مع حليفها السابق الاتحاد السوفياتي تركز على الأمور التالية :

أولاً : تعزيز مناخ السلام والاستقرار المواتي لبرنامج تحديث الصين وهذا يأتي عن طريق تحسين العلاقات مع موسكو حيث يؤدي إلى وقف التوتر على الحدود بين البلدين ، كما يؤدي إلى خفض النفقات الدفاعية.

ثانياً : تحسين العلاقات بين البلدين يؤدي إلى تسريع التحديث الاشتراكي بتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفياتي.

ثالثاً : لتأكيد سياستها الخارجية المستقلة وتحسين علاقاتها مع العالم الثالث. حيث أن علاقاتها مع أمريكا في السبعينات شكلت عقبة في وجه علاقاتها مع العالم الثالث.

رابعاً : تحسين العلاقات يؤدي إلى حل المشكلة الفيتنامية حيث أدى احتلال الصين لبعض الأراضي الفيتنامية إلى تقليص مكانتها دولياً.

خامساً : تعديل موقعها في العلاقة الثلاثية الروسية - الصينية - الأمريكية حتى لا تكون بكن أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد اتبعت السياسة الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها السالفة جملة من

التكتيكات والآليات منها :^(١)

أولاً : التقدم نحو تحسين علاقاتها مع موسكو بخطوات مضبوطة ومحسوبة.

ثانياً : أن تقوم بحركة متوازنة بعلاقاتها مع موسكو وواشنطن.

ثالثاً : استخدام دبلوماسية ذات بعد متساوي مع الدول من خلال تحسين علاقاتها

مع أوروبا الغربية والشرقية واليابان.

أما الاتحاد السوفياتي فقد استخدم آليات متعددة لتحقيق أهدافه منها :^(٢)

أولاً : استخدام دبلوماسية الهجوم السلمي منذ بداية السبعينات لتحقيق علاقاته

مع الصين.

ثانياً : اعتبار التعاون الاقتصادي الأسلوب الرئيسي في تطبيع العلاقات خصوصاً

في ظل حاجة الصين الى التكنولوجيا.

ثالثاً : تعزيز صداقتها وتقويتها مع القوى المساندة لها في الصين خاصة أن كثيراً

من الصينيين تعلموا وتدريبوا في الاتحاد السوفياتي

رابعاً : دعم الموقف الصيني تجاه تايوان وأن هناك صين واحدة.

هكذا فإن السياسة الخارجية الصينية حيال العلاقات مع الاتحاد السوفياتي

قد استخدمت العقبات الثلاث في مساومة ومفاوضة موسكو ، حيث استخدمتها

للحيلولة دون تسريع تطبيع العلاقات السياسية بين الجانبين ولتطمين الولايات

المتحدة الأمريكية والجانب الغربي عامة ، وذلك لتحقيق أهدافها الاصلاحية من

ناحية ، والمساعدة في اجبار الاتحاد السوفياتي على انتهاج سياسة توافقية أكثر

في مناطق أخرى من العالم. وهكذا فإن العلاقات الصينية - السوفياتية في حقبة

السبعينات والثمانينات قد ارتكزت على أن كلا البلدين يواجه عملية اصلاح

(١) David S. chou : Chinese Foreign Policy in 1980s , op. cit. pp 157-158.

(٢) Ibid . pp. 157 - 158.

داخلي ذات بعد اقتصادي ، يتطلب بيئة دولية مستقرة نسبياً .

وبالتالي الوصول الى بعض المؤشرات في حركة السياسة الخارجية الصينية

تجاه الاتحاد السوفياتي تتلخص في الآتي :

أولاً : تعزيز المصلحة الوطنية الصينية في أولويات حركتها السياسية الخارجية

ثانياً : انتهاز آلية التفاوض والمساومة في تحسين موقعها وتحقيق أهدافها .

ثالثاً : تركيز السياسة الخارجية الصينية إلى الاعتبار الداخلية لإنجاز برنامج

التحديث الاشتراكي .

رابعاً : انتهاز دبلوماسية الاتجاهات جميعها (All-direction Diplomacy) في

تعاملها مع القوى الدولية .

خامساً : تحول حركة السياسة الخارجية الصينية من صيغة تحالفية إلى صيغة

عملية .

سادساً : الحفاظ على إطار من الثبات السياسي من خلال سيطرة الحزب الشيوعي

الصيني على العملية الاصلاحية في البلاد .

ثالثاً : العلاقات الصينية - اليابانية

إن الناظر الى التجربة اليابانية بعين فاحصة يرى أن اليابان قد اتجهت الى فتح ابوابها على الخارج لتستفيد من العلوم الغربية ، على عكس التجربة الصينية نظراً لعدة عوامل مما أثر في فهم كل دولة لعلاقاتها الدولية ، وأهم هذه الاسباب والعوامل هي :

أولاً : ان الصين تعرضت الى الاستعمار بشكل ظاهر ولكن اليابان تعرضت لضغوط قليلة نسبياً ، ويعود سبب تركيز الدول الغربية عدوانها في الشرق الاقصى على الصين إلى ان الصين كانت أكثر أهمية من اليابان من ناحيتي المصالح الاستعمارية والاعتبارات الاستراتيجية. فمن هذه الناحية كانت اليابان محظوظة فعلاً.^(١)

ثانياً : ان ثورة مييجي (Meiji) الثقافية عام ١٨٦٨ كانت ثورة التراضي إذ وافق عليها الشعب على نطاق واسع ، وصممت للقضاء على هرمية رسمية عفا عليها الزمن تربعت على المجتمع الياباني، بينما كانت ثورة صن يات صن في الصين محاولة للتأسيس الجمهورية الصينية على أساس قومي والقضاء على حكم الباطرة في الصين.

هذا التنوع والتغاير في التأثير على كل من الصين واليابان ادى الى اختلاف في سلوكية كل منها في فهم العلاقات الدولية وبناء سياستهما الخارجية. ففي الصين مع قدوم دينغ تشياوبنغ حدث تحول في العلاقات الصينية واليابانية حيث كانت وجهتها بشكل عام في تحسن مستمر ، وهذا جزء من برامجاتية السلوك السياسي الخارجي الصيني في تحقيق برنامجه لتحديث الاشتراكي " فإن الصين تحاول الآن ان تحرر نفسها بقدر الاستطاعة من التزاماتها العقائدية حتى

(١) ناغاي متشيو : دراسات وابحاث في التحرية الالفائة اليابانية ، ط١ ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،

تستطيع أن تحقق التقدم الاقتصادي المنشود وذلك بفضل عدم تكرار اخطاء "الماوية" في المسار الاقتصادي للصين عندما كانت السياسة والعقائدية هما المسيطرتين وهما الاساس لكل شيء فموقف القادة الحاليين يدل كل الدلالة علي انهم واقعيون ، لايتعاملون مع النظريات المجردة.^(١)

ولكن المحددات التي تنظر اليها الصين بصدد علاقاتها مع اليابان تتمثل فيما يلي :

أولاً : تعرض الصين لخبرة الاحتلال الياباني لبعض اراضيها سنة ١٩٣١ عندما احتلت منشوريا وبالنسبة لليابان لا تزال الصين تسترجع في ذاكراتها غزو اليابان لأراضيها فيتجدد قلقها رغم عدم وجود مخاوف حقيقية لديها إزاء اليابان في الوقت الحالي.

ثانياً : الامكانية والقدرة على اعادة إحياء النزعة العسكرية اليابانية لسيطرة على منطقة قارة آسيا وخاصة جنوب شرق آسيا حيث لديها القاعدة الصناعية والثورة الاقتصادية لتحويل اليابان الى قوة هجومية وليست دفاعية اذا ارادت او اقتضت الظروف ذلك .

ولكن الدوافع التي تدفع مسلكية السياسة الخارجية الصينية نحو اليابان في فترتي السبعينيات والثمانينات فتكمن في العوامل التالية :

أولاً : حاجة الصين الى التكنولوجيا اليابانية حيث انها متخلفة عن اليابان من حيث قدراتها الصناعية. وذلك في اطار سعيها لانجاح برنامج التحديثات الرباعية

ثانياً : الدخول مع اليابان في علاقات مستقرة ومتزايدة اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً سيؤدي الى ضعف مواقع مؤيدي النزعة العسكرية اليابانية .

ثالثاً : حاجة الصين الى بيئة دولية مستقرة وخاصة في منطقة اسيا بعامة ومنطقة جنوب شرق آسيا بخاصة لتحقيق اهدافها الاصلاحية.

(١) حسين شريف : التحدي الياباني في التسعينات ، ط١ ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣ ، ص . ٥٥-٥٦ .

رابعاً : ضمان تأييد اليابان بعودة تايوان الى الصين الام باعتبارها صين واحدة.

اما الرؤية اليابانية لعلاقتها مع الصين فتنتقل من عدة مرتكزات أهمها:

أولاً : الوصول الى السوق الصيني باعتباره سوق واسع ولديه قدرة استهلاكية والاستفادة من الاستثمار في الصين بحيث تكون اكبر شريك تجاري واقتصادي للصين .

ثانياً : الدخول في علاقات متنامية ومستقرة مع الصين يساعدها في قبول قواعد اللعبة الدولية والتعامل معها وفق صيغة المصالح قبل الالتزامات العقائدية ، كما يحد من تطلعاتها العسكرية واستخدام القوة لا سيما وان للصين مشاكل حدودية مع جوارها وبعض من اراضيها مازال محتلاً .

ثالثاً : تشجيع ملامح النظام الرأسمالي في الاقتصاد الصيني التي تعزز استفادة بعض القطاعات والقوى الاقتصادية الصينية في علاقاتها مع اليابان والغرب بشكل عام ، مما يشكل ضغطاً وعائقاً في وجه عودة السيطرة الشيوعية على الاقتصاد في حال تفجر أزمات سياسية في الصين كما حدث في سنة ١٩٨٩ في ميدان تيان إن مين.^(١)

رابعاً : حفاظ اليابان على علاقاتها الامنية والعسكرية مع الولايات المتحدة في قارة آسيا لردع أي طموح صيني مستقبلي في التوسع في المنطقة أو في حال انتكاسه وتراجع التجربة الاصلاحية الصينية.

هذه هي جملة المعطيات والمرتكزات التي تحكم الرؤية الصينية واليابانية لعلاقتها معاً. وبالتالي يظهر جلياً أنه في حقبة السبعينات والثمانينات تنامت العلاقات بينهما وفق المؤشرات التالية^(٢) :

(١) حسين شريف: التحدي الياباني في التسعينات، مرجع سابق ، ص ٥٠-٥٦

(٢) المرجع سابق ، ص:٥٦

أولاً : عادت العلاقات بين اليابان والصين الى طبيعتها في سبتمبر عام ١٩٧٢ إثر زيارة قام بها رئيس الوزراء الياباني ووزير الخارجية في ذلك الوقت الى بكين وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء وأبرمت الدولتان الاتفاقيات الاربع والتي تتعلق بالتجارة والطيران والملاحة ومصايد الاسماك التي نص عليها البيان الياباني الصيني المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة.

ثانياً : في اغسطس عام ١٩٧٨ على أثر سلسلة من المفاوضات ، وقعت معاهدة السلام والصداقة بين البلدين وباتت العلاقات اليابانية الصينية في نمو مضطرد. وتعود بداية العلاقات الصينية - اليابانية الاقتصادية الى عام ١٩٦٥ حيث حلت اليابان محل الاتحاد السوفياتي كشريك رئيسي في التجارة مع الصين وحقق الميزان فائضاً لصالح اليابان مقداره ١.٠٤٩ مليون دولار في الفترة من ٦٥ - ١٩٧٣ من اجمالي التجارة الذي بلغ ٧٦٧٣ مليون دولار امريكي.^(١)

ثم تطورت العلاقات الصينية اليابانية خلال السبعينات بتوقيع اتفاقيات الطيران المدني والملاحة والتجارة عام ١٩٧٤ واتفاقية الصيد ١٩٧٨. وأشار دينغ تشياو بنغ الى ان اليابان بإمكانها ان تحتفظ بجزر (سكاكو) لمدة عقدين او ثلاثة، ووعده بأن رعايا الصين لن تدخل المياه المحيطة بهذه الجزر. ثم شهد اتفاق التجارة بين البلدين الموقع ١٩٧٤ توسعاً بحيث يمتد الاتفاق التجاري من عام ٧٨-١٩٨٥ ليصل حجم التبادل التجاري ١٠ بليون دولاراً ثم اعيد تمديده لسنة ١٩٩٠ ومن أهم ابرز تطور العلاقات الاقتصادية والعسكرية اليابانية الصينية مايلي :^(٢)

- ١- كانت هناك حوالي ١٠٠ شركة يابانية في الصين منذ منتصف ١٩٨٠.
- ٢- تملك اليابان ٣٠ وكالة اخبار يعمل فيها ٢١ مراسلاً صحفياً في الصين مقابل تملك الصين ٨ وكالات اخبار يعمل فيها ١٧ مراسلاً صحفياً.

(١) محمد نعمان جلال : الصراع بين اليابان والصين ، القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٨٩، ص : ٢٩٧

(٢) David. chou : Peking's Foreign Policy in the 1980s, pp. 287 - 305

٣- وصل عدد اليابانيين الذين يزورون الصين عام ١٩٨٥ الى ٤٠٠.٠٠٠ ياباني بعد أن كان بضع الالاف عام ١٩٧٠.

٤- زيارة رئيس أركان القوات البرية الياباني عام ١٩٧٧ إلى بكين كما زارها السكرتير العام السابق لمجلس الدفاع الوطني الياباني ، وبالمقابل زار نائب رئيس الاركان الصيني (Chang Tsai Chien) اليابان لمدة ٦ أيام .

خلال فترة السبعينات شهدت العلاقات الصينية اليابانية بعض المشكلات

بسبب :

أولاً : الصراع السياسي بين "عصابة الاربعة" والاصلاحيين في الصين عقب وفاة ماوتسي تونغ ووزيرالخارجية شوان لاي .

ثانياً : التعاقب السريع لرؤساء الوزارات في اليابان حيث تولى ميكي ١٩٧٤ ثم فوكودا عام ١٩٧٧ وأخيراً أوهيرا عام ١٩٧٩

ثالثاً : مازال الشرط المناهض للهيمنة ، وهو التعبير الصيني الموجه ضد الاتحاد السوفياتي وسياسته تجاه الصين في منطقة الباسيفيك الذي ورد في البيان ١٩٧٢ ثم ذكر بعد جدل طويل مع اليابان في معاهدة السلام والصداقة الموقعة عام ١٩٧٨ .

بعد توقيع معاهدة السلام والصداقة بين اليابان والصين خافت اليابان من

الامور التالية :

اولاً : ان هذه الاتفاقية جرت اليابان بطريقة غير مباشرة الى لعبة صراع القوى امريكا والاتحاد السوفياتي والصين مما أثر على مسألة اعادة الجزر الشمالية لليابان مع الاتحاد السوفياتي .

ثانياً : الخوف من رد الفعل السوفياتي في حال تطور العلاقات اليابانية الصينية من خلال تعاون عسكري او قيام تنسيق ثلاثي صيني امريكي وياباني. ورداً على

تلك المخاطر انتهجت اليابان دبلوماسية متعددة الاتجاهات (Omni-direction)

(Diplomacy) وهو تعبير جديد يقصد به أن يكون الاهتمام الدبلوماسي لليابان موجهاً بالتساوي نحو جميع الدول. ^(١)

لقد جرى تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان في حقبة السبعينات والثمانينات وفق المؤشرات التجارية التالية :

أولاً : حجم التبادل التجاري بين الصين واليابان من عام ١٩٧٠ الى ١٩٨٥ .

ثانياً : استيراد التكنولوجيا من اليابان من ١٩٨٣ - ١٩٨٥ وفق عقود بين البلدين

ثالثاً : حجم المشاريع المشتركة بين الصين واليابان من ١٩٧٩ .

يلاحظ ان حجم التبادل التجاري بين الصين واليابان وصل ٨٢٠ مليون

دولارا امريكيا عام ١٩٧٠ وارتفع الى ١٦٦٠٠ مليون دولار أي باكثر من ١٦ الف

دولار كما يوضح الجدول التالي :

(١) محمد نعمان جلال : الصراع الصين واليابان، مرجع سابق ، ص ٣٤٢

جدول (١) التجارة اليابانية مع الصين بملايين الدولارات منذ

١٩٨٥-١٩٧٠.

٨٢٠.	١٩٧٠.
٩٠٠.	١٩٧١
١١٠٠.	١٩٧٢
٢٠١٠.	١٩٧٣
٣٢٩٠.	١٩٧٤
	١٩٧٥
٣٠٣٠.	١٩٧٦
٣٤٩٠.	١٩٧٧
٥٠٨٠.	١٩٧٨
٦٦٥٠.	١٩٧٩
٩٤٠٠.	١٩٨٠.
٩٤٠٠.	١٩٨١
١٠٣٩٠.	١٩٨٢
١٠٠٠٠.	١٩٨٣
١٣١٧٠.	١٩٨٤
١٦٦٠٠.	١٩٨٥

* Source : David .S. Chou . Peking's Foreign policy in the 1980s, op.cit. p. 296

اما من حيث عقود الصين لنقل التكنولوجيا فقد كانت اليابان في المرتبة الاولى حيث وقعت ٤٤ عقدا عام ١٩٨٣ وازداد الى ١٧٤ عقدا عام ١٩٨٥. أما العقود مع الولايات المتحدة فقد وقعت ٤٤ عقدا عام ١٩٨٣ وازداد الى ١٤٧ عقدا مما جعل امريكا في المرتبة الثانية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٢) مستوردات الصين التكنولوجية منذ ١٩٨٣ - ١٩٨٥

النسبة %	القيمة بليون دولار	عدد العقود		البلد
		١٩٨٥	١٩٨٣	
١٩%	٥٥٠	١٧٤	٤٤	اليابان
٢٣%	٦٩٠	١٤٧	٤٦	الولايات المتحدة

* Source : David S. Chou : Peking's Foreign policy in the 1980s, op.cit. p 297

أما بخصوص جملة المشاريع المشتركة بعد سريان برنامج التحديث الصيني في الثمانينات فقد احتلت اليابان الموقع الثالث من حيث عدد المشاريع بعد كل من هونغ كونغ والولايات المتحدة الأمريكية .

جدول (٣) المشاريع المشتركة في الصين منذ ١٩٧٩ - ١٩٨٣

عدد المشاريع	البلد
١٢٨	هونغ كونغ
١٣	اليابان
٢١	الولايات المتحدة

*Source : David . D. Chou : Peking Foreign policy in the 1980s. Op.cit, P297

كما قد زادت القروض الصينية من اليابان خلال هذه الفترة حيث انها اصبحت بعد توقيع معاهدة السلام والصدقة عام ١٩٧٨ تقوم بقروض طويلة الاجل بفائدة منخفضة. وقد لمح نائب رئيس الوزارة الصيني لي هسين نين الى أن الصين ترحب بقروض ميسرة على مدى ٣٠ - ٤٠ عاماً وبفائدة من ٢-٤ %^(١) مقابل تسديد هذه القروض من انتاج البترول الصيني. اما من حيث المساعدات التي قدمتها اليابان للصين فقد بلغت عام ١٩٨٣ حوالي ٤٥٠ مليون دولارا امريكيا أو ما

(١) محمد نعمان جلال : الصراع بين الصين واليابان : مرجع سابق ، ص: ٣٥١

نسبته ٧٢٪ من كل المساعدات التي تسلمتها الصين من ١٧ دولة تشكل منظمة OECD وهذه المساعدات على عكس المساعدات الامريكية والسوفياتية المشروطة بابعاد استراتيجية او ايدولوجية^(١)

وبهذا تكون العلاقات الصينية واليابانية محكومة بجملة من العوامل التي قد تشكل عقبات في وجه هذه العلاقات :

أولاً : التغيير في السياسة الخارجية الصينية حيث أن هذه السياسة شهدت تغيرات جذرية طوال فترة ١٩٤٩ - ١٩٧٠. فبينما كانت تقف مع الاتحاد السوفياتي في فترة الخمسينات ضد احتواء امريكا واليابان لها تحولت الى اعدائه على مدى الستينات والسبعينات واطلقت وصف الامبريالية الاشتراكية عليه وكذلك الحال مع فيتنام التي قامت الصين باحتلال بعض اراضيها عام ١٩٧٩ رداً على غزو فيتنام لكمبوديا في منطقة الهند الصينية .

ثانياً : قدرة الصين على الاعتماد على جلب التكنولوجيا لانجاح برنامجها التحديثي من دول اخرى كالولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية يحد من قدرة اليابان في التأثير على سياستها الخارجية .

ثالثاً : استخدام الصين للقوة لاسترجاع تايوان مما يؤثر على العلاقات الصينية اليابانية ، حيث أن اليابان بقيت على علاقات اقتصادية مع تايوان باعتبار تايوان الجسر الذي تمر فيه التجارة اليابانية مما يؤثر على العلاقات السياسية بين البلدين .

(١) David . D. Chou : Peking Foreign policy in the 1980s. Op.cit. p.295

هذا لا يعني أن مساعدات اليابان ليست مشروطة فهي تشرط مساعداتها بقضية جزر سكاكو

رابعاً : العلاقات الصينية الاسيوية

أ- العلاقات الصينية الهندية

ان السياسة الاسيوية الصينية في هذه الفترة كانت مدفوعة بشكل كبير نسبياً بتصاعد الخلاف بين العملاقين الشيوعيين حيث اعتبرت الصين الاتحاد السوفياتي المهدد الاول والرئيسي لأمنها الوطني ، لهذا كانت محاولة كلا الطرفين عزل واحتواء الآخر ولا يتبع النزاع الصيني - الهندي عن ذلك في ضوء من المؤشرات: اولاً : كانت الهند عضواً أساسياً وفعالاً في حركة عدم الانحياز ولم تكن الصين عضواً فيها.

ثانياً : كان الاتحاد السوفياتي يقف مسانداً للهند ، بينما كانت الصين تقف بحانب باكستان.

ثالثاً : يرى المحللون السياسيون أن اهتمام الاتحاد السوفياتي بمنطقة جنوب آسيا هو اهتمام استراتيجي يتعلق بالصراع الصيني السوفياتي وهكذا فإن نوعية العلاقات الهندية - الباكستانية تتأثر بعلاقات الصين مع دول المنطقة . وبالتالي فإن ما يقلق مضاجع موسكو هو وجود دولة كبرى منافسه لها على حدودها بالتعاون مع دول متاخمة للاتحاد السوفياتي.^(١)

أن الصين تحاول فك احتوائها من قبل الاتحاد السوفياتي في قارة آسيا حيث أن إضعاف بكين لشبه الجزيرة الهندية لتكون ضمن النفوذ الصيني مما يقطع الطريق امام موسكو لتحقيق استراتيجيتها في الوصول الى البحر الغربي والمحيط الهندي^(٢)

(١) محمد فضة : التدخل السوفياتي في أفغانستان : دراسة جو سياسة وجو استراتيجية للصراع الد...

آسيا . شقير وعكشة ، عمان : مطبعة كتابكم ، ١٩٨٦ ، ص: ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص: ٦٨.

يتضح أن الصين في علاقاتها مع الهند كانت تنظر بعينها الى الاتحاد السوفياتي في الوقت الذي أظهرت الصين بأنها دولة قادرة على الدفاع عن حدودها امام الطامعين في تهديد أمنها وأن الغاية من هذا الصدام هو التأثير على المحادثات التي كان كروشوف يجريها مع الرئيس الراحل كنيدي ، وتدعي الصين بأن الهند تحتل ١٢٥ الف كيلو متر مربع من الاراضي الصينية وأخذت الفوضى الاقتصادية تضرب اطنابها في الصين ، حتى بلغت ذروة المجاعة في عام ١٩٦٢ فجهزت الصين جيوشا جرارة إندفعت عبر الأراضي الهندية فأظهرت نفسها امام المواطنين الصينيين بأنها دافعت عن نفسها وفي الوقت نفسه ارادت ان تبين للعالم بأنها طردت المحتلين الهنود من الاراضي الصينية التي يحتلونها^(١)، وهكذا يكون ماوتسي تونج قد استغل مسألة الحدود بين الصين والهند كتحضير للرأي العام الصيني فكراً ونفسياً لمواجهة مسألة اعادة الاراضي الصينية المفقودة مستقبلاً الناتجة عن الخبرة الاستعمارية من قبل الدول الاخرى^(٢) .

حاولت الصين ابعاد قضية الحدود مع الهند عن منظمة التعاون الاسيوي الافريقي ولكن الهند حاولت اثاره هذه القضية في عام ١٩٦٢ في مؤتمر كولومبو لحركة عدم الانحياز فانقسمت الدول بين مؤيد للصين ومؤيد للهند .

ولكن نتائج النزاع الصيني - الهندي كانت :

اولاً : ظهور الصين على المسرح الدولي كدولة عسكرية قوية مثلت انتصار الاشتراكية المعنوي على الديمقراطية .

ثانياً : وضع الصين في صورة سلبية بالنسبة لدول عدم الانحياز ودول العالم الثالث بشكل عام .

(١) فؤاد الصاحب ، عراقي في الصين الحمراء ، بيروت : دار نهار للنشر ، ١٩٦٩ ، ص: ٦٤

(٢) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية : تجاه العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص: ١٣٦-١٣٧

ثالثاً : ادى الى تقرب الهند من الدول الغربية اكثر.

ترجع بداية انقطاع العلاقات الصينية الهندية الى سنة ١٩٦٢ اثر الصدام

بين البلدين على الحدود. وتتمحور جذور الخلاف بين الجانبين في الامور الآتية :

أولاً : قضية تسوية الحدود بين البلدين المختلف عليها.

ثانياً : دعم الهند للداي لاما الزعيم الروحي لإقليم التبت التي تعتبره الصين

جزءاً من اراضيها مقابل دعم الصين للحركات الانفصالية في شمال شرقي الهند .

ثالثاً : دعم الصين للباكستان بالمساعدات العسكرية والاقتصادية مقابل دعم الاتحاد

السوفياتي للهند .

هذه محاور الخلاف الاساسية التي اعاقت تطبيع العلاقات الصينية -

الهندية. ولكن هناك جملة من العوامل التي تدفع باتجاه تحسين العلاقات بين

البلدين منها :

أولاً : حاجة كلا البلدين لتطوير اقتصاديهما وفتح ابوابهما لجلب التكنولوجيا

والمشاريع الرأسمالية الاستثمارية ، وهذا ما أكده وزير الخارجية الهندي

(خورشيد خان) في الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لتأسيس العلاقات بين

الصين والهند وبالتالي حاجة كلا البلدين الى بيئة دولية مستقرة.^(١)

ثانياً : أنتهاج سياسة خارجية مستقلة وسياسة حسن الجوار من قبل كل من

البلدين .

ثالثاً : انخفاض التوتر بين باكستان والهند بعد اعتراف باكستان بدولة بنغلادش

المستقلة عنها واعتراف بكين ببنغلادش بعد مقتل القائد الموالي للهند موجابي

رحمان عام ١٩٧٥ .

كما تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وفق المؤشرات

التالية :

(١) David . Chou : Peking's Foreign policy . Op.cit. p.410

١- توقيع اتفاقية تجارية في عام ١٩٨٤ ثم عام ١٩٨٦ بين الصين والهند ومعاملة بعضهما كدولتين أولى بالرعاية اقتصادياً ، ورغم ذلك نلاحظ أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تناقص بسبب النزاع على الحدود منذ عام ١٩٦٢ حيث بلغ ١٤٥ مليون دولاراً الى ٦٤ مليون دولار في عام ١٩٨٢ الى ٤٦,٧ مليون دولار عام ١٩٨٤. كما صرّح رئيس وزراء الهند راجيف غاندي بان عقبة الحدود قضية اساسية ولايوجد تسوية لها وبالتالي لاتبدأ العلاقات التجارية بينما قضية الحدود لم تسوى.^(١) ويرجع إيلاء الهند هذه المنطقة أهمية كبرى لطبوغرافيتها الجبلية حيث يصعب فيها العمل العسكري.

وتعود بداية قضية الحدود والخلاف عليها الى أن الهند تتمسك بخط مكماهون (McMahon line) الذي يعتبر الخط الفاصل بين حدود البلدين بموجب اتفاق بين الهند وبريطانيا وحكومة التبت سنة ١٩١٤. ثم تطورت القضية الى احتلال الصين للجزء الغربي من الحدود والهند للجزء الشرقي من الحدود وعُقدت ستة جولات من المفاوضات بين البلدين لتسوية هذه القضية حتى عام ١٩٨٦ منذ عام ١٩٨١ ولكن بقي الموقف الهندي على تمسكه بمنطقة (Aksai) التي تسيطر عليها الصين .

من خلال استعراض هذه العلاقات نرى أن الصين قد تقدمت بعلاقاتها الاقتصادية والتجارية نسبياً بينما بقيت قضية الحدود للمفاوضات القادمة. وبالنظر الى تطور العلاقات المستقبلية بين بكين ونيودلهي فإن العلاقات التجارية تشهد بعض النمو البطيء ، من خلال الزيارات في حقول الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والزراعة والصناعة التي تزداد نسبياً. ولكن مشكلة (Aksai china area) قد أجلت للمفاوضات القادمة^(٢)

٤٩٧٠٦٧

(١) David. S. Shou : Pekings Foreign Policy in the 1980s , Op. cit. p414

(٢) Ibid . P.419

إن التطورات في العلاقات الصينية الهندية تشير إلى أن البيئة الإقليمية هي نقطة التنافس بين الصين الشعبية والهند حيث تسعى كل منهما إلى أن تكون القوى الإقليمية الرئيسية في آسيا الشرقية حيث أن المؤشرات العسكرية تشير إلى أن الهند تعتبر في المرتبة السابعة من بين الدول الكبرى المستوردة للسلاح في العالم الثالث حيث استوردت خلال عام ٦٩-٨٨ ما قيمته ٢١.٧ مليون دولار.

لقد أجرت الصين تجاربها النووية في عام ١٩٩٨ حيث تعتبر هذه التجارب واحدة ممن الأدوات الرئيسية للهند في صراع الأدوار في جنوب شرق آسيا، بل على مستوى القارة الآسيوية كلها فالصراع يبدو مهتماً بين الهند وكل من الصين والباكستان على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة وهذا يشير مسعى الهند إلى المشاركة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وأمتلاك المقومات الدولة الكبرى وخصوصاً في حالة استمرار قيادة اليمين للسياسة الهندية (بهاراتا جاناتا)

ب- العلاقات الصينية الفيتنامية

أكثر ما يبين السلوك البرجماتي عند القيادة الصينية في سياستها الخارجية هو قضية غزو فيتنام لكمبروديا، ودعم الاتحاد السوفياتي لهذا الغزو. فلقد اتبعت الصين لضمان جبهة متحالفة ضد هذا الغزو التكتيكات التالية :

١- فعلى الصعيد الاقليمي زادت الصين علاقاتها مع اعضاء رابطة جنوب شرق آسيا حيث وقفت تايلاند الى جانب الصين رغم الشكوك الموجودة لدى دول جنوب شرق آسيا تجاه هيمنة الصين من خلال دعم الاحزاب الشيوعية في دول هذه الرابطة مثل الحزب الشيوعي الماليزي والاندونيسي ، وساعد على ذلك وجود الجالية الصينية باعداد كبيرة في دول هذه الرابطة وارتباطاتهم مع دولتهم الصين الام. إلا أن الصين توقفت عن دعم الاحزاب الشيوعية وانتقاد معاملة هذه الدول للجالية الصينية .

٢- غمس الاتحاد السوفياتي في الصراع في كمبوديا لإنهاكها عسكرياً لزيادة طلب الفيتنامين للمساعدات السوفياتية علاوة على اضعاف وجوده في منطقة آسيا.

٣- توثيق علاقاتها مع أمريكا والغرب سيحسن من مصداقيتها لدى دول جنوب شرق آسيا وبالتالي يزيد ارتباطها اقليمياً ودولياً .

ج- العلاقات الصينية الكورية

اما على صعيد العلاقات الصينية الكورية فيلاحظ أن علاقات الصين مع كوريا الشمالية منذ ١٩٧٨ بدأت بالضعف نتيجة تنامي العلاقات الصينية الاميركية والاعتدال في مقاومة السياسة الاميركية ضد كوريا الشمالية.^(١)

وفي نفس العام قام كيم ايل سونج رئيس جمهورية كوريا الشمالية بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي في إطار الضغط على الولايات المتحدة الاميركية لسحب قواتها من كوريا الجنوبية وإعادة توحيد الكوريتين. وكانت وجهة النظر الصينية بخصوص المسألة الكورية تركز على خلق كوريا موحدة بنظامين.

أصبح الموقف الصيني يتلخص منذ الثمانينات بشأن المسألة الكورية على

النحو التالي :

أولاً : احلال السلام في شبه الجزيرة الكورية عبر آلية المفاوضات بحضور جميع الاطراف وخفض التوتر بين الكوريتين على الحدود بينهما .

ثانياً : بدأت الصين بتحسين علاقاتها غير السياسية مع كوريا الجنوبية منذ مطلع الثمانينات^(٢)

ثالثاً : استمرار أهمية كوريا الجيوبوليتكية حيث تتصل كوريا بالمناطق الشمالية الشرقية الصناعية للصين وتطل على شمال الصين والحركة البحرية في النهر

(١) David . Chou : Peking's Foreign policy in the 1980s. Op.cit. p532

(٢) Ibid , p435

الاصفر

رابعاً : ان النظام الشيوعي الصيني يشارك اليابان وامريكا وجهة نظرهم بان استقرار شبه الجزيرة الكورية هام لاستقرار الوضع في شمال شرق آسيا ومنطقة آسيا الباسيفكية .

خامساً : استمرار العلاقات الصينية مع كوريا الشمالية واستمرار الزيارات بين الطرفين لمنع ميل كوريا الشمالية بشكل كامل نحو الاتحاد السوفياتي .

إن هناك مؤشرات تحسن العلاقات الصينية - الكورية تتلخص فيما يلي :^(١)

اولاً : اعطاء بكين في ١٩٨٤ فيزا للاعبين التنس من كوريا الجنوبية.

ثانياً : سمحت الصين لوفد من كوريا الجنوبية بالمشاركة في اجتماع اتصالات الاقمار الصناعية الذي عقد في شنغهاي عام ١٩٨٣ بمبادرة من الاتحاد الدولي للاتصالات .

ثالثاً : حضور دبلوماسيين كوريين جنوبيين : لي سي يونغ وكم جن هو مؤتمر الامم المتحدة العاشر حول المشكلة الفلسطينية الذي عقد في بكين عام ١٩٨٥ .

وهكذا يلاحظ أن السياسة الخارجية الصينية تجاه المسألة الكورية قد تأثرت بعوامل دولية وعوامل داخلية ، فأما العوامل الدولية فتشمل تنامي علاقاتها مع كل من اليابان وامريكا ، وأما العوامل الداخلية فتشمل برنامج الاصلاح الصيني الذي يتطلب بيئة مستقرة دولياً في شبه الجزيرة الكورية.^(٢)

¹hou : Peking Foreign Policy in the 1980s. Op. cit . P.452

خامساً : العلاقات الصينية مع العالم الثالث

إن العلاقات الصينية بالعالم الثالث اختلفت من فترة الى أخرى في فترة الخمسينات والستينات وذلك تبعاً لما يلي :

بداية كان هناك دوراً لعلاقة الصين الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي دوراً في نظرة الصين الى العلاقات الدولية التي تسير بمقتضى الاستقطاب وبالتالي الدول تقسّم اما الى المعسكر الاشتراكي او المعسكر الرأسمالي الغربي. وبعد استلام ماوتسي تونج بوقت قصير مقاليد السلطة في الصين في عام ١٩٤٩ اعلن التحالف مع المعسكر السوفياتي وأكد على أن الامم إما أن تكون في المعسكر السوفياتي ، أو في المعسكر الغربي وليس هناك بديل^(١). ولكن في منتصف الخمسينات قبل ماوتسي تونج سياسات عدم الانحياز من خلال حضوره مؤتمر باندونج (Bandung conf.) عام ١٩٥٥ الذي كان نواة تشكل أسيوي افريقي حيث قسم العالم الي ثلاثة فئات : الدول الاشتراكية ، الدول الامبريالية ، الدول النامية التي حصلت على استقلالها والشعوب التي لاتزال تحارب من اجل استقلالها ومن هنا قامت الصين بالاعلان عن نفسها بأنها من دول العالم الثالث لتأخرها اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً عن دول العالم الاول والثاني فساندت حركات التحرر واعتبرت نفسها قائدة الامم الفقيرة وصنفت الاتحاد السوفياتي في خانة الدول الغنية والدول الاعداء.^(٢)

لقد برّر ماوتسي تونج الحاق الصين بالعالم الثالث بذريعة مفادها ان الصين لا تستطيع أن تقارن في الميدانين الاقتصادي والسياسي وغيرهما بالبلدان الغنية القوية وأنها تستطيع الوقوف فقط في صف واحد مع البلدان الفقيرة في القارات

(١) David.s. chou: Peking's Foreign Policy in the 1980s , Institute of International Relations. 1989 , P.350

(٢) David. s. chou : Ibid. , P.351

الثلاث حيث أن هناك عوامل تجعل من الصين دولة تنتمي على العالم الثالث وهي: ^(١)

أولاً : معظم هذه الدول كانت تحت نير الاستعمار ، وحصلت على استقلالها حديثاً

ثانياً : البناء الاجتماعي فيها يغلب عليه طابع الفلاحين .

ثالثاً : تتميز بأنها منتجة للمواد الأولية

رابعاً : جميعها ترغب في التطور السريع لكي تلحق بالركب الحضاري .

خامساً : يتبنى معظم دول العالم الثالث النظام الديمقراطي الشعبي أساساً لحكوماتها.

سادساً : تتسم بالشعور الوطني المتقد والغيرة على استقلالها وسيادتها وذلك كردة فعل للتجربة الاستعمارية المريرة والاستغلال الاجنبي الذين مرت بهما تلك الدول .

سابعاً : يتسم معظمها بطابع الثورية في نظرياتها الى العالم في سعيها الى تحقيق مصالحها السياسية.

لكن كل هذه العوامل والمؤثرات التي تدفع بعلاقات الصين الشعبية مع العالم الثالث لم تكن بعيدة عن تحقيق مصالحها القومية حيث تشير بعض الأدبيات السياسية حول هذا الموضوع على أنه هناك أدلة سلبية بان سياسة الصين الخارجية بالدفاع عن دول العالم الثالث كانت نظرية اكثر منها فعلية لأنها لا تعتبر نفسها من دول العالم الثالث ولا تعطى الاولوية الكبرى لدعم قضاياها مستنديين في ذلك الى جملة من المؤشرات : ^(٢)

أولاً : انها ليست عضواً في مجموعة السبعة والسبعين (G77) ، حركة عدم الانحياز أو مجموعة الدول المصدرة للبترول (OPEC) أو اي تجمع اقتصادي آخر.

(١) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية تجاه العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص: ٤٤

(٢) David.S. Chou: Peking Foreign Policy in the 1980 s. Op. cit. P.349

ثانياً : ليست عضواً في أي منظمة اقليمية في العالم الثالث.

ثالثاً : لم تدعم الصين بشكل واضح اقامة نظام اقتصادي جديد (NIEO).

رابعاً : ليس لها تبادلات تجارية كبيرة مع دول العالم الثالث.

خامساً : تتنافس الصين مع دول العالم الثالث في الحصول على الاستثمارات الاجنبية وعلاقات تجارية كبيرة .

هناك مؤشرات عديدة على العلاقات التجارية الصينية مع دول العالم الثالث منها: فبينما زادت نسب التبادل التجاري بين كل من الصين والولايات المتحدة واليابان، وزاد حجم التبادل التجاري مع تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهذه لا تعتبر من دول العالم الثالث اقتصادياً إلا أن الصادرات الصينية الى دول العالم الثالث كانت اكثر من وارداتها مما عمق من الخلل في الميزان التجاري بين الصين وتلك الدول.

ان تركيبة الواردات الصينية مثل الحبوب والقطن والاسمدة الكيماوية والمعادن والكمبيوترات والتكنولوجيا لا يستطيع دول العالم الثالث ان تنافس فيها مع الدول المتقدمة من جهة ، ومن جهة ثانية فإن صادرات الصين مثل النسيج وبعض المنتجات الغذائية والمواد الخام والبتروكيمياويات كلها منافسة للصادرات من دول العالم الثالث في الاسواق العالمية .

اما برنامج المساعدات الصينية الى دول العالم الثالث فكان يهدف في فترة الخمسينات والستينات الى تحقيق الاعتراف بها دبلوماسياً أو مد نفوذها السياسي منافسة الاتحاد السوفياتي خصوصاً في الستينات اما في السبعينات فقد تغير الوضع

أولاً : ففي بداية السبعينات كانت باكستان وتيرانيا وزامبيا والبنانيا من اكثر الدول المستلمة للمساعدات بالاضافة إلى فيتنام وكوريا الشمالية وكانت في

معظمها مساعدات عسكرية.^(١)

ثانياً : في سنة ١٩٧٨ خفضت الصين برنامج مساعداتها نتيجة قطع مساعداتها عن فيتنام والبايانيا.^(٢)

ثالثاً : اتجهت المساعدات الصينية من اجل تحقيق الربح والفائدة في اطار من مبدأ المنفعة المتبادلة من خلال اقامة المشاريع في دول العالم الثالث واتجهت الى تحقيق الربح من مبيعات اسلحتها .

رابعاً : منافسة دول العالم الثالث من خلال اخذ القروض من المؤسسات المالية الدولية.

خامساً : دخول وانضمام الصين الى المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة ١٩٨٠ وبالتالي قبول النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي بكل قواعده في الاقراض والتمويل حيث بلغت قروض البنك للصين في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ حوالي بليون دولار امريكي^(٣)

هذه المؤشرات تشير الى أن العلاقة مع دول العالم الثالث بقيت في إطارها النظري الناتج دون ترجمتها الى علاقات تجارية واقتصادية ملموسة نسبياً مقارنة مع علاقاتها مع الدول الغربية والاسيوية وذلك نظراً لإعتبارين اساسيين : أولاً، زيادة علاقاتها ومصالحها وارتباطاتها مع امريكا واليابان التي أثرت في نجاح الاصلاح والتحديث الصيني منذ ١٩٧٨ وحفظ أمنها الوطني من التهديد السوفيياتي حيث يعتبر ذلك أكثر أهمية وحيوية من ارتباطها مع دول العالم الثالث.

ثانياً : ان امكانيات وقدرة الدولة الصينية على بناء جبهة متحدة مع دول العالم

(١) David . D. Chou : Peking's Foreign policy p.359

(٢) Ibid, P359.

(٣) Ibid p.363.

الثالث ضعيفة مقارنة مع قدرة الاتحاد السوفياتي ، علاوة على رفض بعض قادة العالم الثالث الارتباط بالنموذج الشيوعي سياسياً واقتصادياً .

١- العلاقات الصينية -الافريقية

من المعروف ان القارة الافريقية بجميع دولها كانت مركزاً للتنافس بين القوى الاستعمارية كمناطق نفوذ ، فلقد كانت القارة الافريقية تقليدياً منطقة نفوذ غربي مغلقة في وجه الصين والاتحاد السوفياتي . لهذا ترجع بداية دخول الصين الفعال الى هذه القارة منذ قيام حركات التحرر الوطني فيها للقضاء على الاستعمار والحصول على الاستقلال السياسي. فوجدت كلاً من الصين والاتحاد السوفياتي فرصة مغرية لدخولها لتحقيق مناطق نفوذ وجملة مصالحها العقائدية والاقتصادية في هذه القارة ، وإزداد هذا التنافس وضوحاً كلما ازداد الخلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي .

وهكذا رأت دول القارة الافريقية أن تستفيد من القوى غير الغربية لمساعدتها اقتصادياً وعسكرياً علاوة على ما واجهته دول هذه القارة من استعمار غربي بريطاني وفرنسي.

كانت الدول الافريقية مدفوعة الى تحقيق :

اولاً : تعزيز استقلال الدول الافريقية الاقتصادية والسياسية ومن هنا جاء انضمامها الى منظمة التعاون الاسيوي الافريقي ، بعد ان اكد مؤتمر بانديونغ على قضية تصفية الاستعمار .^(١)

ثانياً : كانت مدفوعة بتوجه وطني لتحقيق الاستقلال دون توجه عقائدي متبلور كما هو الحال في الصين ، وهذا العامل قد يكون من أسباب ضعف حركة السياسة الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها في المنطقة .

إن الصين من أجل تحقيق مصالحها في القارة الافريقية انتهجت سياسة

(١) محمد نضة : سياسة الصين الخارجية تجاه العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص: ٩١

مستقلة ومدعوفة بالعوامل الآتية :

أولاً : منافسة الاتحاد السوفياتي على قيادة حركات التحرر الوطني في القارة الافريقية منذ انعقاد مؤتمر باندونغ حيث كانت الصين قبل ذلك مشغولة بتثبيت سيطرتها السياسية على الشعب الصيني. وتنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٥٣-١٩٥٧) وانتهاج سياسة التحالف مع الاتحاد السوفياتي طبقاً لمعاهدة التحالف بينهما سنة ١٩٥٠ واعترافها بقيادته لحركة الاشتراكية العالمية .

ثانياً : اتجاه بريطانيا وفرنسا نحو مستعمراتهما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث تخلت بريطانيا عن مستعمراتها في افريقيا ماعدا روديسيا بينما فرنسا تخلت عن الجزائر .

ثالثاً : محاولة الصين قيادة العالم الثالث حيث اعلنت انها دولة عالم ثالث في بداية الستينات واوجدت نظرية المنطقة الوسطى في توجه سياستها الخارجية لمحاولة فك احتوائها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ظل سياسة التعايش السلمي.

لهذا نستطيع القول أن الاهداف السياسية والاقتصادية للصين في افريقيا

كانت :

أولاً : تقليص نفوذ الاتحاد السوفياتي اذ كانت الصين تحاول توسيع نطاق نفوذها في منطقة الفراغ الوحيد .^(١)

ثانياً : تقليص نفوذ قادة مجموعة عدم الانحياز: الهند ويوغسلافيا ومصر .

ثالثاً : كسب عطف الافارقة في صراعها مع الهند.

رابعاً : السعي لمساعدة الدول الافريقية في الدخول الى عضوية الامم المتحدة.

خامساً : السعي للوصول الى الاسواق والمواد الغذائية والمعدن في القاره الكبرى.

وفي نهاية عام ١٩٦٥ كانت حوالي ٢٢ دولة افريقية انجزت استقلالها ، ومن

(١) محمد فضة : سياسة الصين الخارجية تجاه العالم الثالث : مرجع سابق ، ص:٩٥

وفي نهاية عام ١٩٦٥ كانت حوالي ٢٢ دولة افريقية انجزت استقلالها ، ومن بين هذه الدول المستقلة كانت ١٧ دولة منها في سنة ١٩٦٠ ، لهذا اصبحت افريقيا منطقة دولية للتنافس بين الاتحاد السوفياتي والصين في صراعهما على مناطق النفوذ. ولكن تمخض عن الصراع بين الصين الشعبية والصين الوطنية (تايوان) لدخولها في عضوية الامم المتحدة، ودعم حركات التحرر الذي تهاجم الدول الاستعمارية في افريقيا^(١)

وبناء على مفهوم المنطقة الوسطى انطلقت الصين باتصالاتها بالوسائل الدبلوماسية والتجارية والقروض والاشراف على التدريب العسكري والمساعدات التكنولوجية. ففي سنة ١٩٦٣ بدأ شو إن لاي جولته الشهيرة لعشرة دول افريقية مستنداً على المبادئ الخمسة للتعایش السلمي والمبادئ الثمانية للمساعدات الخارجية الصينية التي ارتكزت على المساعدات من جهة واحدة. وفي نهاية سنة ١٩٦٥ كانت ١٧ دولة افريقية تعترف بالصين الشعبية من أصل ٢٢ دولة مستقلة في افريقيا بينما ١٤ دولة افريقية تعترف بتايبيه (Taipe) بالمقابل^(٢)

لكن الصين كانت تدعم الحركات التحررية التي تدعم مصالحها وتقف ضد الحركات التي لا تعترف بها او تصوت ضدها في الامم المتحدة او تبقي على اتصالات عسكرية وسياسية مع امريكا. وكنتيجة لنشوب الثورة الثقافية عام ١٩٦٦ وتراجع خطها الثوري في افريقيا كانت ٢٠ دولة افريقية من ٤٢ دولة افريقية تعترف ببكين و ١٢ دولة تعترف بتايبيه. وكان التنافس بين الصين الوطنية والصين الشعبية في افريقيا يعكسه التصويت في الامم المتحدة من قبل الدول الافريقية حتى سنة ١٩٧١.^(٣)

(١) David . S. Chou : Peking's Foreign policy in 1980s . Op.cit. p 372

(٢) Ibid. P. 373

(٣) Ibid . P. 373

كانت تنزانيا أهم مركز لعمليات الصين في افريقيا ولما كان وزير الخارجية والدفاع التنزاني معجباً بالصين قامت بكين ودول اشتراكية اخرى بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لتنزانيا التي اقامت الصين فيها اكبر سفارة في افريقيا . أما في الكونغو ، فقد دعمت الصين والاتحاد السوفياتي ودول افريقية رئيس وزراء الكونغو لومومبا بينما نددت بتدخل هيئة الامم المتحدة في الازمة.^(١) ويتجلى بين الموقفين الصيني والسوفياتي بأن الاخير لم يعارض تدخل الامم المتحدة بينما بكين عارضت ذلك ، واعترف الاتحاد السوفياتي بالحكومة التي اقامتها امريكا في ليوبولدفيل (Leopoldville) بينما لم تعترف الصين بحكومة أنطوان جازانكا كحكومة شرعية^(٢)

في بداية السبعينات وبعد الصدام الحدودي مع الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٦٩ في دامانسكي (Damansky) اصبح الاتحاد السوفياتي يشكل الخطر الاساسي على الامن القومي الصيني. ومن هنا اتجهت الصين الى تعميق تأثيرها في القارة الافريقية ووقوفها الى جانبها ضد الهيمنة السوفياتية وفق نظرية العوالم الثلاثة، وبالتالي زاد التنافس على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الافريقية ، فمنذ عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ قدمت الصين حوالي ٢ بليون دولار كقروض للدول الافريقية مقابل بليون دولار قدمها الاتحاد السوفياتي كما ساعدت الصين في بناء سكة حديد (Tanzam) باكثير من ٤٥٠ مليون دولار.^(٣) لكن المساعدات الصينية انخفضت بشكل ملحوظ منذ ١٩٨٠ مما يشير الى انخفاض الاهمية النسبية للقارة الافريقية خاصة مع بدء التفاوض مع الاتحاد السوفياتي ، ومع تركيز الصين على برنامجها الاصلاحي ، وتنامي علاقاتها مع الولايات المتحدة ،

(١) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث : مرجع سابق ، ص: ١٠٢

(٢) المرجع السابق ، ص: ١٠٣

(٣) David . Chou : Peking's Foreign policy . Op.cit. P374.

تحولت الصين إلى دولة باحثة عن القروض والمساعدات بدل أن تكون دولة مانحة لها.

لكن الصين عادت من عام ١٩٨٢ الإعتبار الى دول العالم الثالث للحفاظ مما ساعد الصين على الحفاظ على سمعتها في هذه الدول ومنها القارة الافريقية. ونتيجة إن زيارة جاو تزيو يانغ (Chao Tuz-yang) من ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢ الى ١٧ شباط ١٩٨٣ ل احد عشرة دولة افريقية أكدت على المبادئ الخمس للتعايش السلمي والمبادئ الأربعة للتعاون التكنولوجي والاقتصادي مع افريقيا وهي: ^(١)

أولاً: بكن لا تفرض شروط لتعاونها ولا تطلب أي امتيازات .

ثانياً: المشاريع بين الطرفين يجب أن تحقق نتائج اقتصادية مع استثمار أقل .

ثالثاً: العقود التعاونية يجب ان تؤكد نوعية الاعمال وتعميق الصداقة بين الطرفين.

رابعاً: التعاون الاقتصادي والتكنولوجي يجب ان يعتمد على الاعتماد على النفس من قبل الطرفين .

يمكن تحديد السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية ضمن عناصر

اربعة :

أولاً ، انتهاج السياسة الاعتدالية مع دول افريقيا بحيث لا تدخل في صراعات بين الدول الافريقية.

ثانياً ، الوقوف في جبهة متحدة مع دول افريقيا بحيث تعامل جميع دول افريقيا كبرها وصغيرها على قدم المساواة.

ثالثاً ، ترك الحرية للافارقة في اختيار نظمهم السياسية الإقتصادية.

رابعاً ، التعاون الاقتصادي القائم على المنفعة المتبادلة مع مستوى مساعدات اقل.

(١) David . Chou : Peking's Foreign policy op. cit. pp.380-381

يلاحظ أن اولوية العلاقات بين الصين والقارة الافريقية قد تحركت من مستواها الاستراتيجي التحالفي خلال الحقبة الماوية الى اولوية الاعتبار الاقتصادية وعدم التدخل مباشرة في الشؤون الافريقية مع الحفاظ على تواجدتها في القارة كحليف نظري لدول العالم الثالث. وهذا التحول في العلاقات الصينية - الافريقية جزء من تحول شامل في حركة السياسة الخارجية الصينية تجاه السياسة الدولية ، حيث انطوى هذا التحول على برجماتية وعملية سلوكها السياسي الخارجي .

تنجلي حركة السياسة الخارجية الصينية تجاه دول القارة الإفريقية في ثمانيات هذا القرن خلال عدة أدوات اقتصادية وسياسية فأما أدواتها الاقتصادية تتلخص في خفض مساعداتها ومنحها إلى الدول الإفريقية منذ مطلع عام ١٩٨٠ وإقامة برنامج مساعدتها الاقتصادية على أساس المنفعة المتبادلة الذي يعتبر أحد أهم مبادئ السياسة الخارجية الصينية.

أما حركتها السياسة في الدول الإفريقية ف قائمة على أساس من الابتعاد عن التدخل في الشؤون الإفريقية وصراعات دولها حيث دعمت حركة (UNTA) ضد النظام الرسمي في أنجولا وقدمت الدعم إلى الصومال ضد أثيوبيا عام ١٩٧٨ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حاولت الحفاظ على علاقاتها مع دول القارة الإفريقية تمشياً مع إعلانها سياسة خارجية مستقلة عام ١٩٨٢ وشجعت قيام منظمات إفريقية تعني بشؤون القارة مثل المجلس الوطني الإفريقي (ANC) ومنظمة الشعوب الإفريقية الجنوبية الغربية (SWAPO) .

ب- العلاقات الصينية العربية

تعود العلاقات العربية الصينية الى زمن بعيد فقد كانت العلاقات في اساسها علاقات تجارية لنقل البضائع ، وتوثقت العلاقات بين العرب والصين منذ اكثر من خمسة عشر قرناً من الزمان.^(١)

ان البعد التجاري في العلاقات الصينية العربية قديم « وقد دخل الاسلام والتجار العرب الصين عن طريقين رئيسين : الاولى ، طريق بغداد - ايران وتنتهي في سنكيانغ المركز الرئيسي للمسلمين الصينيين ، وهذه الطريق تدعى "طريق الحرير" (Silk Road) استورد العرب الحرير الصيني عن هذا الطريق. اما الطريق الثانية فهي طريق البحر فتبدأ ببغداد عبر البصرة والمحيط الهندي والملايو وتنتهي ب(كانتون) او (خانجو) الواقعتين على ساحل الصين الشرقي .^(٢)

اما من حيث البعد السياسي في العلاقات الصينية العربية فإنه يمكن اجمالها في التالية :

اولاً : وقوف الصين سنة ١٩٥٦ بحانب مصر ضد اعتداء بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، وجاء الموقف المصري بالرد بالاعتراف بالصين في سنة ١٩٥٦

ثانياً : وقوف الصين الى جانب الثورة العراقية وفي سنة ١٩٧٦ ، حين ابرق شو إن لاي الى كل من الرئيس عبد الناصر ونور الدين الاتاسي واحمد الشقيري يعرب لهم عن تأييده للدول العربية ، وبعد أيام قليلة تسلم السفير المصري في بكين من حكومة الصين شيكاً بمبلغ عشرة ملايين دولار مساعدة من الصين للجمهورية العربية المتحدة. وكذلك طالبت بكين بخلق حركات عسكرية في الشرق الاوسط على غرار ما حدث في فيتنام (Vietnam).

(١) محمد محمود زنتون : الصين والعرب عبر التاريخ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص: ٥

(٢) فؤاد الصاحب : عراقي في الصين الحراء ، مرجع سابق ، ص: ٧٢

يعزى تأخر إتصال الصين بدول منطقة الشرق الاوسط الى الاسباب التالية:

أولاً : كانت المنطقة تقليدياً ضمن النفوذ الغربي

ثانياً : كانت مساعي الاتحاد السوفياتي لدخولها قد اغنت عن التدخل اذا كانت تعترف بقيادة موسكو للاشتراكية .

ثالثاً : لم تكن المنطقة ذات أهمية استراتيجية للصين بسبب بعدها الجغرافي.

رابعاً : لم تكن امكانيات الصين الاقتصادية والسياسية بشكل يمكنها من التورط في منطقة شبه مجهولة بالنسبة لها.

يبدو أن العلاقات العربية-الصينية واجهت عوامل أعاققت من قوه دفعها من

أهمها:

أولاً : ان مصر بقيادة عبد الناصر كانت لا تريد الهيمنة من قبل الغرب أو الشرق على سلوكها السياسي، حيث كانت عنصراً فعّالاً في منظمة عدم الانحياز ، كما كان لمصر طموحات في قيادة العالم الثالث وفق رؤاها. ولذلك كان ردة فعلها قوية عندما حاولت الصين أن تقف بجانب الحزب الشيوعي العراقي الأمر الذي اعتبرته مصر محاولة لضرب الحركة القومية العربية .^(١)

ثانياً : محاولة ربط الاحزاب الشيوعية العربية بالخط الصيني وهذا ما حاولت عمله عند زيادة خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري الذي قام بانتقاد عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة .

ثالثاً : أن علاقات الصين مع دول المنطقة اصبحت تخضع للتنافس بينها وبين الاتحاد السوفياتي. فقد عقدت معاهدة صداقة وتعاون مع ايران بعد معاهدة الصداقة السوفياتية-العراقية ثم تخلت الصين عن تقديم المساعدة لكثير من حركات التحرر بسبب موقفها من السوفيت^(٢) .

(١) فزاد صاحب : عراقي في الصين الحمراء : مرجع سابق ، ص : ١١

(٢) صباح محمود محمد : صدام حسين ومركز الاستقطاب الصيني والياباني ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص : ١٣

وهكذا فإن السياسة الخارجية الصينية حاولت أن تقود حركات التحرر في المنطقة الافريقية والعربية منافسة بذلك الاتحاد السوفياتي. فقد كانت تخشى من قيام دولة عربية بدور يوازن الدور الصيني ، وبنجاح اكبر لمنعها من اختراق بعض الاطراف في العالم النامي ، ويستطيع هذا الدور أن يحاصر إحدى الدول التي تدعمها الصين أو يساعد دولاً على احتواء محاولة للتغيير فيها قد تقوم بها حركات تدعمها الصين^(١) ووضح الامثلة على برجماتية السلوك السياسي الخارجي للصين في المنطقة انطلاقاً من مصلحتها في كسب النفوذ لبرنامجها السياسي الداعي لوحدة العالم الثالث بقيادتها ضد هيمنة الدول الكبرى ضمن منطلق نظرية العوالم الثلاثة الصينية ، هو تخلي الصين عن الجبهة الشعبية لتحرير عُمان لاقامة علاقات دبلوماسية مع ايران اكثر انظمة العالم قمعاً^(٢) وقد كان هذا مثلاً على التغيير الدرامي في اولويات السياسة الخارجية الصينية.

اما دعم الصين لجبهة التحرير الجزائرية فلا يبتعد عن الهدف الاساسي للسياسة الخارجية الصينية بمحاولة قيادة العالم الثالث لفك سياسة الاحتواء الغربية عن طريق التغلغل في حركات التحرر الافريقية.

فقد قدمت الصين لجبهة التحرير الجزائرية دعماً بإستقبال الوفود الجزائرية وبيع اسلحة لها بقروض معفاة من الفوائد تدفع بعد الاستقلال كما قامت بتدريب الثوار الجزائريين^(٣)

ان الصين في علاقاتها مع مصر في فترة السبعينات والثمانينات تقع ضمن

(١) ناصيف يوسف حتي ، القوى الخمسة الكبرى والوطن العربي : ط١ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧

ص: ١٣٠

(٢) هاشم بهبهاني ، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥ ، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ،

١٩٨٢ ، ص ٢٣٥

(٣) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية تجاه العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص: ١٦٦

المؤشرات التالية:

أولاً، تأييد السادات للوقوف ضد الاتحاد السوفياتي وطرده الخبراء السوفيات من مصر فالصين شجعت أنور السادات بإجراء محادثاته المبدئية مع الولايات المتحدة لتسوية الصراع مع اسرائيل وطرده الخبراء السوفيات ونائب الرئيس المؤيد للسوفيات علي صبري. وزادت العلاقات بعد زيارة محمود رياض سنة ١٩٧٢ حيث حثت الصين مصر على إنهاء حالة اللا حرب واللا سلم « وكان هذا بانفجار حرب اكتوبر ١٩٧٣.

ثانياً، تقديم الصين ٨٠ مليون دولار وخبراء فنيين بعد طرد الخبراء السوفيات كما ارتفعت التجارة بين البلدين من ١٢٠ مليون دولار في ١٩٧٧ الى ١٣٤ مليون دولار في ١٩٧٨^(١)

أما العلاقات الصينية السورية فيمكن طرح المؤشرات التالية بصدها :

أولاً: حاولت الصين استغلال تأييد الاتحاد السوفياتي لقرار ٢٤٢ في الامم المتحدة لتدعيم العلاقات السورية-الصينية .

ثانياً: وقع وزير الخارجية السورية عبدالحليم خدام في زيارته الى الصين ١٩٧٢ قرض مع الصين بدون فائدة مقداره ٤٥ مليون دولار لبناء مصانع شمال الصين ومصنع نسيج في حمص ولكن انتقاد الصين للدور السوري في الحرب الاهلية اللبنانية وتصريح حافظ الاسد سنة ١٩٧٨ بان الصين ليس لها تأثير كبير نسبياً في سوريا.^(٢)

(١) Lillian Craig Harris : China considers The middle East, London New York , 1.B

Tauris & Colld 1993. P.153

(٢) Ibid. . P.150

أما العلاقات الصينية العراقية فكانت تسير وفق المؤشرات التالية : أولاً ، دعم الاتحاد السوفياتي لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ومحاولة النظام الحاكم في العراق التضييق على الشيوعيين ادى الى خلل في العلاقات الروسية العراقية دفعت بالفرصة للصين لتحسين علاقاتها مع العراق .

ثانياً، توقيع اتفاقية قرض بـ ٤٥ مليون دولار بدون فائدة بين الصين والعراق وتصريح وزير الاقتصاد العراقي عبد الخالق سامرائي في سنة ١٩٧٨ بأن الصين والعراق يتعاونوا على قاعدة ثورية واسعة من خلال زيادة العلاقات السياسية والفنية والاقتصادية كما وقع اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين البلدين عام ١٩٧٣ ووافقت على شراء ٦٠.٠٠٠ طن من التمر العراقي.

أما من حيث العلاقات الصينية الفلسطينية فقد استمرت الصين في دعم المقاومة الفلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ من خلال التدريب العسكري وتبادل الزيارات وركزت على وحدة هذه الحركة تحت قيادة " فتح " ، ولكن زيارة السادات للقدس أدخلت الصين في حركة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وبالرغم من الدعم النظري للصراع المسلح ، لكن الصينيين أكدوا على تسوية المشكلة الشرق أوسطية. وهناك حدثان حدثا فعلياً في أواخر السبعينات يدلان على ذلك : الاعتراف الصيني بحق اسرائيل في الوجود ، ودعم الصين لوجود دولة فلسطينية. وفي ابريل ١٩٧٩ أعلنت الصين أنه بالوحدة والكفاح يسترجع العرب أراضيهم المحتلة من قبل اسرائيل وإثبات الحق الفلسطيني وحقه في تأسيس دولته^(١) حيث اتخذت الصين موقفا رافضا لإدانة اتفاق كامب ديفيد بحجة انها تتخذ موقف التروي وعدم التدخل ولم تصدر

(١) Lillian Craig Harris : China consider the Middle East , Op.Cit. p168.

هكذا نلاحظ أن العلاقات العربية الصينية شهدت تحولاً من خلال :

أولاً : فكرة قبول اسرائيل كوجود في منطقة الشرق الأوسط ويتجلى ذلك كما بين الباحث من مواقفها تجاه مبادرة السادات في كامب ديفيد.

ثانياً : ضعف دعم الصين للثورة الفلسطينية وأصبحت تؤيد إيجاد حل للقضية الفلسطينية ودعوة قيادات الثورة الى الاعتماد على ذاتها.

ثالثاً : دعم الصين لنظام الشاة في إيران ووقف دعمها لجبهة الشعبية لتحرير عُمان لمواجهة التهديد السوفياتي وتوسعة في المنطقة.

رابعاً : أصبحت الصين تنظر الى منطقة الشرق الأوسط كسوق لتصريف منتجاتها وتعميق فوائدها الاقتصادية والتجارية معها.

ومن كل هذا ، تظهر الفجوة بين المواقف النظرية الداعمة لحق الشعب الفلسطيني في ترابه الوطني وانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها وبين تحركات العملية على صعيد حركة السياسة الخارجية الصينية في العالم الثالث الذي تناوله الباحث من خلال علاقاتها الافريقية وعلاقاتها العربية ورؤيتها للصراع في منطقة الشرق الأوسط.

أما عن العلاقات الصينية الاسرائيلية لقد أعربت اسرائيل عن رغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل منذ الخمسينات ولكن هذه العلاقات زادت وضوحاً على لسان السفير (David Hacohe) الذي قال « إذا اليهود أرادوا أن يعرفوا في آسيا ، الصين هي المفتاح ويجب أن نخبرهم من نحن نتيجة رفض العرب لوجودنا وإذا أقمنا علاقات مع الصين، علمنا سيرتفع في دول أسيوية أخرى .»^(٢)

(١) سامي مسلم : الصين والقضية الفلسطينية (١٩٧٦-١٩٨١) ، ط ١ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ومن المؤشرات الأخرى على العلاقات الصينية الاسرائيلية : (١) أولاً،التقاء دبلوماسيين صينيين مع ممثلي حزب المابام اليساري الذي كان جزء من الإئتلاف الحكومي في سنة ١٩٧١ في باريس. ثانياً ، إشارة شو إن لاي بواسطة السناتور هنري جاكسون إلى نقل رغبة الصين إلى اسرائيل بأن تقف في وجه القوة السوفياتية. ثالثاً ، في سنة ١٩٧٨ في معرض الدفاع الذي أقيم في سويسرا الاسرائيليون والصينيون ناقشوا قضية مبيعات السلاح نتيجة لسعي رجل الأعمال الدولي (shaul Eisenberg) الذي نظم زيارة سرية الى الصين مع اسرائيليين لبدء علاقات اقتصادية تجارية. رابعاً ، وزير الدفاع الاسرائيلي (Mordecai Zippori) قال بأن صادرات اسرائيل العسكرية الى الصين سترتفع بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩٨٠. خامساً ، في عام ١٩٧٩ أخبر هوانغ فو أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي بتعاطفه مع حاجة اسرائيل إلى الأمن وعدم رغبته في رؤية اسرائيل تقذف الى البحر.

يلاحظ أن الصين قد بدأت تسعى نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وذلك للإستفادة من التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية كهدف أساسي ، وبالمقابل سعت اسرائيل إلى الدخول إلى قارة آسيا من خلال علاقاتها مع الصين.

(١) Lillian Craig Harris : China consider the Middle East , Op.Cit p.p 169-172

المبحث الثاني : أثر الانفتاح والاصلاح على السياسة الخارجية الصينية.

أولاً : بدايات برنامج الانفتاح والاصلاح الصيني.

شهدت الصين بعد وفاة ماوتسي تونغ وشو إن لاي والقضاء على عصابة الأربعة جدلاً سياسياً حاداً بين أجنحة الحزب الشيوعي الصيني حيث عانت البلاد من فوضى واضطرابات ونشاطات تخريبية مستمرة وزادت خلال الربع الأخير من سنة ١٩٧٦ والثلاثة شهور الأولى من عام ١٩٧٧. وعلنت وسائل الاعلام الصينية أن التخريب للانتاج سبب دماراً في واحد وعشرين وحدة اقتصادية من أصل تسعة وعشرين وحدة إقتصادية».^(١)

في هذه الفترة كان هواكوفنغ (Hua kuo-Feng) على رأس السلطة في الصين الذي حاول أن يبقي الميراث حياً في توجيه الاقتصاد والسياسة لأنه كان يخشى أن مزيداً من التحرير الاقتصادي ونقد سياسات ماو ستؤدي الى عدم استقرار في النظام السياسي، وكان يشاركه في هذا الرأي كل من المارشال يوه جين ينغ (Yeh chien-Ying) ولي هوسين نين (Li Hsien - nien).

لقد كانت خطة هواكوفنغ للسنوات من ١٩٧٥-١٩٨٥ تتلخص في تحقيق نمو سنوي للإنتاج الزراعي بمقدار ٤-٥ ٪ ، والإنتاج الصناعي أكثر من ١٠ ٪ مما يعني زيادة نسبة النمو في الدخل القومي على الأقل ٨ ٪ ، وبالتالي تكون الأهداف الانتاجية خلال هذه السنوات انتاج ما يقارب (٤٠٠) مليون طن من الحبوب ، وستمائة مليون طن من الفولاذ والصلب. وكان هواكوفنغ يأمل في بداية ١٩٨٠ بأن تكون ثلث المشاريع الصناعية على غرار مشروع (Taching) الصناعي وثلث

(١) Jurgen Domes : The Government and Politics of the PRC :Atime of Transition
London,westview press,1985. p 140.

المشاريع الزراعية على غرار مشروع داتشاي الزراعي في شنسي^(١) كما أعطى الأولوية لانتاج الحبوب في المجال الزراعي ، و انتاج الصلب في المجال الصناعي وكأنها قفزة عظمى أخرى إلى الأمام مع انفتاح اقتصادي أكبر.

يمكن تلخيص أهم اهداف برنامج الانفتاح والاصلاح الصيني في فترة هواكوفنغ فيما يلي :

أولاً : في المجال الاقتصادي : الوصول بالصين لتصبح قوة صناعية في نهاية القرن العشرين مع التركيز على الصناعة الثقيلة كأولوية.

ثانياً : احلال نظام الحوافز المادية ونظام الأجور المتميزة ولكن في ظل تخطيط مركزي مع التأكيد على الملكية الجماعية والانتاج في الاقتصاد المدني في الصين.

ثالثاً : في السياسات الاقتصادية تبقى الجماعية في الريف الصيني ووضع حدود وقيود على مبادرة الفلاحين الفردية.

رابعاً : ابقاء المبادئ الماركسية - اللينينية هي المسيطرة في التعليم ولكن ستعطى المعرفة الواقعية أولوية في التعليم الصيني.

ومع مجيء دينغ تشياو بنغ (Teng. Hsiao ping) الى السلطة في عام ١٩٧٨

صعدت ثلاثة قضايا مركزية في التفكير السياسي في الصين وهي :^(٢)

أولاً : هل سيتوسع نقد شخص ماو وافكاره الاساسية ويتعمق مراجعتها.

ثانياً : هل ستخفض مستويات أسلوب الانتاج الجماعي في الريف واعطاء حرية أكبر للمبادرة الفردية للفلاحين وتوسيع نطاق الملكية الخاصة.

ثالثاً : هل سيحصل المواطنون في الصين على مزيد من الحقوق والحرريات والتنافس الثقافي الى حد معين.

(١) Jurgen Domes : The Government and Politics of the PRC : op, cit, p 153.

(٢) Ibid , p. 155.

يمكن القول بأن القضاء على مجموعة الأربعة وعلى رأسها زوجة ماوتسي تونغ (شيانغ شنغ) كان بمثابة رفض لليسارية المتطرفة كما فعل ماوتسي تونغ مع (وانغ منغ) أحد أتباع ماوتسي تونغ عام ١٩٢٥ عندما قرر سلوك المسيرة الكبرى^(١) استطاع دينغ تشياو بنغ خلال الجلسة الحادية عشرة للمكتب السياسي ، حيث ساندته ١٢ عضواً من أصل ٢٧ عضواً مقابل ٧ أعضاء لهواكوفنغ وثمانية يتخذون موقفاً محايداً ، وقد صاحب ذلك عدة مؤشرات على التحول في الصين تمثلت في :^(٢)

أولاً : مظاهرات سنة ١٩٧٦ وحرب الملصقات التي تهاجم ووتسي Wu Te في بكين التي الصقت على حائط سُمي « جدار أو حائط الديمقراطية ».

ثانياً : تعمقت مظاهر المطالبة بالاصلاحات والحقوق في منتصف ١٩٧٨ حيث علق ملصق يهاجم فيه هواكوفنغ.

ثالثاً : قيام وي جنغ شنغ (Wei ching - sheng) بحملة نقد سياسي داعياً الى الديمقراطية السياسية في النظام السياسي الصيني كاصلاح خامس. (fifth moderization) إذ بدونه لا نستطيع انجاز الاصلاحات الاربعة.

رابعاً : أكثر من عشرة آلاف من الفلاحين بقيادة فويوه هو (Fu Yueh-hua) قامت بالتظاهر في بكين مطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية في قراهم.

خامساً : حوالي ٢٥ ألف من عمال الصناعة تظاهروا في شنغهاي (Shanghai) وسيطروا على محطة سكة الحديد واغلقوا حركة المرور الى أن طردتهم قوات الأمن. ولكن النظام السياسي الصيني قام باعتقال فويوه هو وأوقف لصق الشعارات في صيف ١٩٨٠ ووضع وي جنغ شنغ في السجن لمدة ١٥ سنة.

(١) هان سرين : اليوم الأول في العالم ، ماوتسي تونغ والثورة الصينية ١٩٤٩-١٩٧٥ ، ط١ ، بيروت ، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ ، ص ٣٧١ .

(٢) Jurgen Domes : The Government and Politics of The PRC. op. cit , p.p 159-161.

يلاحظ من خلال ما سبق أن الإصلاح السياسي في حركة الإصلاح والانفتاح الصيني ظلت تحت سيطرة الحزب الشيوعي الصيني ولم يسمح لها بالتطور الى حالة تهدد النظام السياسي الصيني ، كما ظهر ذلك جلياً أيضاً في احداث الميدان السماوي عندما قام الجيش بقمع حركات الطلاب سنة ١٩٨٩.

ثانياً : الإصلاح الزراعي والصناعي

أدركت القيادة الصينية أن تحقيق تقدم زراعي وصناعي في الصين يقوم على استبدال نزعة المساواة والاعتماد على النفس دون الأخذ بمعطيات التكنولوجيا الحديثة بالحوافز المادية والسماح ببعض مظاهر التملك الخاص لوسائل الانتاج ، والغاء الأسلوب الجماعي في الزراعة والصناعة. وهذا ما تضمنته الوثيقة « قواعد للعمل في كوميونات الشعب الريفية » الصادرة عام ١٩٧٨. والتي تمثلت في تفكيك الكوميونات وتحويلها من وحدات جماعية تقوم على الاعتماد الذاتي إلى أراض مقسمة على نحو فردي تستوي في ذلك الكوميونات الفقيرة والغنية ، وبعبارة أخرى التحول من النشاط الزراعي الجماعي الى النشاط الفردي وتم اقرار هذا الاجراء على نحو نهائي في الدستور الصيني الصادر عام ١٩٨٢. وتعمق اتجاه بكين نحو الانفتاح الاقتصادي نحو الغرب بإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة (Special Economic Zone) وفتح الموانئ الصينية أيضاً للاستثمارات الاجنبية ، أربعة مناطق اقتصادية خاصة ، وأربعة عشرة ميناء ستجعلان من الصين قاعدة للتجارة الخارجية. وأكد دينغ تشياوبنغ وفقاً لمبدأ «صين واحدة ونظامين» ، (One china and Two Systems) أن المناطق الاقتصادية الخاصة ستكون بين الاقتصاد الرأسمالي في هونغ كونغ من جهة ، والاقتصاد الاشتراكي لبقية الصين.^(١)

(١) John Gittings : China changes Face : The Road from Revolution 1949-1989.

Oxford University press. New york 1990. pp 234-235.

ومن مظاهر الاصلاح الاقتصادي في الصين أن الصناعات والاستثمارات قد تنامت على الساحل الشرقي للصين بحيث أصبحت هذه السواحل تقترب الى أسلوب رأسمالي في الاقتصاد والتمويل. وربما أن الصين تريد أن تجعل منها قاعدة صناعية واقتصادية قائمة على أولوية التصدير « لأن الصناعات الناشئة للتصدير لعبت دوراً قانداً في النمو الصناعي الصيني كما حدث في كل من اليابان ، وكوريا الجنوبية ، تايوان ، هونغ كونغ وسنغافورة خلال العقود الماضية. وهذا يعطي هذه المناطق التي تملك سواحل بحرية ميزة اقتصادية «^(١) ، وصرح سكرتير الحزب الشيوعي هويابانغ (Hue Yaobang) بأن الشركات المتعددة الجنسية تعمل في كل أنحاء العالم وأنها لا تضر باستقلال أي بلد «^(٢) ، ومن هذا المنطلق كانت المناطق الاقتصادية الخاصة تهدف بالدرجة الأولى الى انتاج صادرات قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وكانت معظم الشركات الاجنبية تفضل استخدام قوة العمل الرخيصة في الصين للانتاج للسوق الصيني الداخلي .

يظهر أن الاصلاح الزراعي والاقتصادي في الصين قد أدى الى تحقيق النتائج

التالية :

أولاً : تشجيع الفلاحين بربط عوائدهم مباشرة بالانتاج والكفاءة مع إعطاء دور للمركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي.

ثانياً : أدى الاصلاح الزراعي والصناعي الى استغلال المشاريع من خلال بيع المنتجات في السوق بعد الوفاء بالتعاقدات التي قامت بها هذه المشاريع مع الحكومة.

(١) Edwin. E. Moise : Modern china ; A history, Longman ,2nd edition, London. 1994. p 233.

(٢) Tack Gray : Rebellions and Revolutions china From 1800s to the 1980s , Oxford. Un. press. 1990 , p 385.

ثالثاً : الغاء أسلوب الانتاج الجماعي في الكيومونات الشعبية كما تم الغاء المزارع الجماعية وفتح السوق لأي مجموعات أو أفراد يختارون أن يعملوا فيه.

رابعاً : العمل بأسلوب العقود التي قد تمنح لسنة ثم الى ثلاث سنوات وخمسة سنوات الى أن أصبحت ثلاثين سنة مع الفلاحين حيث أن الصين أمة ريفية تقوم على قوة عمل مؤلفة بشكل أساسي من الفلاحين.^(١)

خامساً : تم ادخال قرار الثلاثين نقطة للصناعة (30 point Decision On Industry) وذلك في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٧٨ حيث دعا الى إعطاء سلطة واسعة للمديرين والمهندسين والفنيين وفقاً لنظام المسؤولية المتخصصة. سادساً : إدخال نظام الحوافز الفردية منذ عام ١٩٧٧ في المشاريع الزراعية والصناعية.

سابعاً : زيادة الفجوة في الدخول بين فئات العمل الاقتصادي من عمال وفنيين ومديرين لصالح الفئتين الأخيرتين وخلق مستويات الأجور الثمانية لكل فئة. ثامناً : تعميق الاتجاه نحو تبني اللامركزية في أعمال المؤسسات حيث تضمن قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول عام ١٩٨٤ في البند السادس تحت عنوان « أبعاد الحكومة عن أعمال المؤسسات حتى تستطيع الأجهزة الحكومية أداء اعمالها في إدارة الاقتصاد على نحو سليم ».^(٢)

لقد شهدت السياسة الاقتصادية الصناعية والزراعية في الصين في ظل برنامج التحديث والاصلاح تحولات نحو تعزيز قوى الانتاج التي تسعى نحو زيادة الانتاجية عن طريق ادخال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج. وحلّ الاهتمام بالاقتصاد والمعايير المادية محل السياسة والايديولوجيا ، واعتماد أهل الخبرة من فنيين ومهندسين محل أهل الثقة السياسيين ، والانفتاح على الخارج وحوافز

(١) Victor Nee & James Peck : China uninterrupted revolution from 1840 to the present, 1st. Ed , New York , A division of Random House. .1973. p 19.

(٢) أحمد سهاد جبارة : " المركزية والديمقراطية في الاقتصاد الاشتراكي " ، دراسات عربية ، ٤ ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠ .

المصلحة المادية. كما طبق نظام المسؤولية الاقتصادية في الصناعة حيث يسمح بموجب هذا النظام الاحتفاظ بنسبة أكبر من الأرباح للمشروع ويعطى صلاحيات أكبر في التخطيط والتسويق وإدارة العاملين.

أما افرازات هذا الإصلاح السلبية فهي : البطالة ، التفاوت في الدخل وظهور بدايات للتضخم والفساد ، وظهور فئات رأسمالية داخل الاقتصاد الصيني مرتبطة بالخارج. ولكن الافرازات الايجابية تمثلت بالتركيز على النوعية وتقييم نتائج العمل بالكيف وبمستوى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى تنمية قوى الانتاج والتعجيل بتحديث الصناعة واعطاء دور أكبر للبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي الذي تديره الدولة.^(١)

يلاحظ أن الإصلاح والتحديث الصينيين على المستويين الاقتصادي الصناعي والاقتصادي الزراعي قد ولد بعض التحولات في النظام السياسي. فلقد سعت النخبة الحاكمة بقيادة دينغ تشياو بنغ إلى التركيز على ما يحقق فوائد للانتاج والاقتصاد وتجاهل المعايير السياسية في تطويره للخطة الخمسية التي وضعت في شباط ١٩٧٦ على عكس رؤية اليساريين الذي يعطون الاعتبار السياسية أهمية أكبر^(٢) كما كان الحال مع ماو. وبالتالي يمكن القول أن ثلاث رؤى كانت تتصارع في توجيه السياسة والاقتصاد في فترة السبعينات والثمانينات :

- الرؤية الأولى :كانت رؤية يسارية تريد الإبقاء على سياسات ماو الاقتصادية والسياسية من تغليب للسياسة على الاقتصاد والاعتماد على الذات والباب المغلق وكانت تتمثل في عصاة الأربعة. أما الرؤية الثانية بقيادة هواكوفنغ (Hua Kno) فكانت تجمع بين السياسة والاقتصاد. أما الرؤية الثالثة : وهي الرؤية (١) عارف دليلة : " حول بحث المركزية والديمقراطية في الاقتصاد الاشتراكي " ، دراسات عربية ، ٤ ، ١٩٨٤ ،

ص٤٤-٤٥.

(٢) Charles , Cell : Revolution At work : Mobilization campaigns in china, New York, Academic press ,1977. p. 182.

الاصلاحية التحديثية التي تعتبر التجربة معيار الحقيقة وتغلب الاقتصاد على اعتبارات السياسة وتطالب بسياسة الباب المفتوح وهي التي قويت مراكزها في الحزب والجيش في الثمانينات .

ولكن الاصلاح السياسي في هذه الفترة شهد عدة ظواهر واحداث تؤكد ضرورة بقاء الضوابط على الاصلاح السياسي بيد الحزب الشيوعي الصيني لضبط حركة الاصلاح الاقتصادي الصيني وهي :

١- الحملة التي قام بها دينغ تشياو بنغ ضد « التلوث الروحي » كما تسميه النخبة القائدة.

٢- مظاهر الاحتجاج التي قادها الطلاب في عام ١٩٨٦ التي طالبت بالسيطرة على التضخم وعدم قمع المظاهرات الطلابية وفتح حوار مع الطلاب.

٣- حادث ميدان السلام السماوي أو (Tianan men square massacre) الذي قمع فيه الطلبة بدبابات الجيش.

كما يلاحظ أن التحديث والاصلاح في الاقتصاد الصيني قد أفرز النتائج التالية :

أولاً : زيادة المطالبة بالاصلاح السياسي. ولكن النخبة الحاكمة الممثلة بكل من دينغ تشياو بنغ (Deng xiao ping) ، هو ياو بانغ (Hu Yaobang) وزهاو زيانغ (Zhao Ziyang) بقيت هي المقررة للسياسات الأساسية وهي التي تحدد اتجاه تطور الاشتراكية في الصين.

ثانياً : استمرار الرؤية لدى النخبة الصينية الحاكمة بأن نجاح التحديث والاصلاح يجلب معه وحدة واستقرار في السياسات الصينية ، حيث النجاح في الاصلاح سيؤدي الى استمرار السياسات الحالية.

ثالثاً : زيادة الحراك في مستويات الحزب والدولة والاقتصاد لصالح الفئات المساندة للاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

رابعاً : زيادة انتهاج اسلوب المعالجة السلمية لقضايا السياسة الخارجية الصينية لضمان الاستقرار في العلاقات الدولية ، وخاصة في العلاقات الصينية الامريكية والصينية الروسية والصينية اليابانية لضمان انجاز أهداف برنامج الاصلاح الصيني.

خامساً : زيادة تركيز الحزب الشيوعي الصيني لاجلال التكنوقراطيين لصياغة القرار في المنظمات السياسية.^(١)

سادساً : إن الاصلاح خلق كثيراً من المصالح المكتسبة لدى فئات كثيرة ومتنوعة من الشعب الصيني لهذا يواجه أي تراجع مقاومة شديدة ، فبموجب هذا الاصلاح حلت الصناعات الخفيفة والبضائع الاستهلاكية محل الصناعات الثقيلة والدفاع التي كانت لها الأولوية في الماضي.

سابعاً : قيام الدولة بإرسال الطلبة الى الخارج للدراسة والبحث وتم فتح كثير من المراكز العلمية والبحثية المرتبطة بعلاقات وثيقة مع الروابط العلمية الغربية.

ثامناً : اعادة سيطرة الحزب على المؤسسة العسكرية الصينية حيث تولى دينغ تشياو بنغ لجنة الرقابة العسكرية في الحزب وتم تعيين أعداد كبيرة من الموالين لسياسة الاصلاح في الجيش. إن الاصلاح والانفتاح الصينيين يواجهان كثيراً من العقبات التي قد تؤدي إلى فشلها وهي : أولاً، مقاومة البيروقراطية في أجهزة ومؤسسات الحزب والجيش والدولة للاصلاحات والتي تضررت مصالحها كثيراً كونها كانت تعيش على المبادئ والسياسات الماوية وتربت في كنف الثورة الثقافية. ثانياً ، إن التضخم والفساد الناتجين عن تحرير الاسعار بشكل جزئي والغاء سياسة الدعم الحكومي ، والبطالة الناتجة عن توقف معونة الحكومة للمشاريع الخاسرة والفاشلة ستولد ردود فعل عنيفة. ثالثاً ، التفاوت في الدخل الناتج عن الاصلاح الزراعي خلف فئة مزارعين أثرياء وإلى بطالة هائلة في صفوف

(١) Jack Gray & Gordon White : China's New Development Strategy ,New York , Academic press. 1982 , p 10.

الفلاحين في الريف الصيني.

يُلاحظ من مقارنة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية النتائج التالية :

أولاً : ازدياد انتاج المحاصيل الغذائية بالأضعاف باعتماد عام ١٩٦٥ سنة الأساس حيث زاد انتاج الرز ١.٥٨ ضعفاً ، والقمح ٢.١٤ ضعفاً والقطن ١.٥ ضعفاً (انظر جدول رقم (١) من جداول المقارنة في الملحق الاقتصادي).

ثانياً : ازدياد انتاج المنتجات الصناعية بالأضعاف باعتماد سنة ١٩٦٥ سنة الأساس، حيث زاد انتاج البترول في عام ١٩٨٠ بداية التحديث الصيني ٩.٣٦ ضعفاً ، والغاز الطبيعي ١٢.٩ ضعفاً والفحم ٢.٦٧ ضعفاً ، تلفزيون ٥٧٩.٥ ضعفاً ، والراديو ٣٦٨.٥ ضعفاً وسكر ١.٧٦ ضعفاً وساعات اليد ٢١.٩ ضعفاً والمصابيح الكهربائية ٥.٥ ضعفاً ، ومن هنا يظهر اتجاه برنامج التحديث الصيني الى اشباع الحاجات الاستهلاكية للشعب الصيني. (انظر جدول رقم (٢) من جداول المقارنة في الملحق الاقتصادي).

ثالثاً : ازدياد قطاع النقل والمواصلات في عام ١٩٨٠ حيث كانت الزيادة بالأضعاف باعتماد سنة ١٩٦٥ سنة اساس ، حيث زادت الطرق العامة ١.٧ ضعفاً ، والطرق المائية ٢.٣٦ ضعفاً ، والسكك الحديدية ٢.٤٨ ضعفاً . (انظر جدول رقم (٣) من جداول المقارنة في الملحق الاقتصادي).

رابعاً : أما قطاع المؤشرات التعليمية والصحية ، فقد زادت مدارس رياض الأطفال ٨.٨ ضعفاً في عام ١٩٨٠ باعتماد سنة ١٩٦٥ سنة الأساس وعدد الطلاب فيها زاد ٦.٧ ضعفاً وزادت المدارس الابتدائية ٥.٤ ضعفاً وعدد الطلاب فيها ١.٢ ضعفاً والمدارس الثانوية زادت ١.٥ ضعفاً وعدد الطلاب فيها ٣.٩ ضعفاً والتعليم العالي زاد ١.٥ ضعفاً وعدد الطلاب فيها ٨.٣ ضعفاً ، أما المؤشرات الصحية فقد زاد مجموع المؤسسات الصحية ٤٩.١ ضعفاً عام ١٩٨٠ باعتماد سنة ١٩٤٩ سنة الأساس وعدد العاملين فيها ٥.٥ ضعفاً. (انظر جدول رقم (٥) من جداول المقارنة

في الملحق الاقتصادي).

خامساً : أما مؤشرات المعادلات التجارية المقاس باعتبار سنة ١٩٥٦ سنة الأساس حيث زاد حجم التبادل التجاري بشكل عام ١.٠٦ ضعفاً حيث زادت الصادرات ١.١٦ ضعفاً والواردات ١.٠٣ ضعفاً والميزان التجاري ٥.٩ ضعفاً بينما إذا ما قارنا سنة ١٩٨٠ مع سنة ١٩٨٥ فسنجد أنه خلال خمس سنوات زاد حجم التبادل التجاري ١.٦ ضعفاً والصادرات ١.٣ ضعفاً والواردات ١.٩ ضعفاً. (انظر جدول رقم (٤) من جداول المقارنة في الملحق الاقتصادي).

سادساً : إن مؤشرات القوى العاملة باعتبار سنة ١٩٥٢ سنة الأساس قد زادت من حيث عدد العاملين ، مجمل الأجور ، معدل الأجور حيث كانت الزيادة بالأضعاف على التوالي : ٤.٠٦ ضعفاً ، ٩.٢ ضعفاً ، ١.٨ ضعفاً. (انظر جدول رقم (٦) من جداول المقارنة في الملحق الاقتصادي).

سابعاً : أما مؤشرات النمو التجاري باعتبار سنة ١٩٦٥ سنة الأساس حيث زاد مجموع التجارة عام ١٩٨٢ ٩١.٨ ضعفاً والصادرات ٩.٧ ضعفاً والواردات ٨.٦ ضعفاً ، والميزان التجاري ٢.٠٦ ضعفاً ، باعتبار النمو التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية بين الصين والدول الأخرى. (انظر جدول رقم (٧) من جداول المقارنة في الملحق الاقتصادي).

ثامناً : يلاحظ أن نسبة الحضر في الصين ٢١٪ بينما في الولايات المتحدة ٧٨٪ ، وعدد الأطباء بالنسبة للسكان في عام ١٩٨٠ حيث ١٨١٠ طبيب في الصين بينما في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٢٠ طبيب لكل ١٠٠٠ شخص (انظر جدول رقم (٨) من جداول الفصل الرابع في الملحق الاقتصادي).

تاسعاً : يلاحظ أن الميزان التجاري للصين يأتي على التوالي مع كل من هونغ كونغ، اليابان ، امريكا : -٢٨٩٦ ، -٦٣.٢٥ ، -٦٤٩ بينما يلاحظ أن شركاء الصين التجاريين منذ (١٩٨٣-١٩٨٥) فقد كانوا على التوالي، اليابان في المرتبة الأولى ، ثم تليها هونغ كونغ ثم الولايات المتحدة الامريكية. (انظر جدول رقم (٧) من جداول الفصل الرابع في الملحق الاقتصادي).

عاشراً : ظهور مشكلة التفاوت والفجوة بين الريف والحضر في الصين من حيث قيمة الانتاج في الأقاليم الصينية الشمالية والشمالية الشرقية ، والشرقية والجنوبية ، احتل الشمال الشرقي والجنوب أعلى قيمة انتاج ، وارتفاع مؤشرات الاستهلاك لصالح الحضر من حيث استهلاك البضائع والتغذية ، وهذا يشير إلي مشكلة تتفاقم في الصين في مستويات التنمية والاستهلاك بين الأقاليم الصينية. (انظر جدول رقم (٨) من جداول الفصل الرابع في الملحق الاقتصادي).

هذه المؤشرات السابقة تدل على أن حركة السياسة الخارجية الصينية أصبحت تركز في الدرجة الأولى على أولوية الإعتبارات الإقتصادية كمهمة أساسية في برنامج التحديثات الأربعة من حيث شركائها التجاريين وازدياد التحسن في القطاعات المختلفة، وهذا رافقه جملة من المشكلات كتفاوت مستوى التنمية بين الأقاليم المختلفة مما يؤثر في سياستها الخارجية كمعطيات داخلية.

النتائج

من خلال دراسة السياسة الخارجية الصينية في فترة السبعينات والثمانينات نخلص الى النتائج التالية :

أولاً : إن إدارة حركة السياسة الخارجية الصينية في هذه الفترة ابتعدت عن اسلوب الدبلوماسية الثورية إلى أسلوب الدبلوماسية المتعددة الاتجاهات.

ثانياً : تأثر حركة وضع القرار السياسي الخارجي الصيني بمعطيات برنامج الاصلاح والتحديث الصيني الذي بدأ عام ١٩٧٨ ، وحدث بشكل ملحوظ نسبياً فصل السياسة عن الاقتصاد في توجيه القرار السياسي الخارجي أو اعطاء الاعتبارات الاقتصادية درجة تضاهي أو تزيد عن الاعتبارات السياسية.

ثالثاً : الاستفادة من الموقع الوسط بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي واستثمار هذا الموقع كأداة مساومة في تحقيق اهدافها الخارجية. رابعاً : سعي الصين الى الدخول إلى النظام الدولي من خلال مؤسساته عبر آليات المفاوضة والمساومة.

خامساً : ربط المساعدات الصينية لدول العالم الثالث بشروط المساعدة والمنفعة المتبادلة ، والابتعاد عن الدخول في صراعاتها انظمتها السياسية والاجتماعية.

سادساً : زيادة حجم مبادلاتها التجارية مع شركائها التجاريين مثل اليابان وهونغ كونغ والولايات المتحدة الامريكية والسعي الحثيث لجلب التكنولوجيا لخدمة الانتاج الصناعي والزراعي.

سابعاً : التراجع في دور الجيش كمؤسسة في صنع القرار السياسي الخارجي والسعي لتكوين جيش نظامي محترف ذو عدد أقل مع تجهيز تقني عسكري متقدم.

ثامناً : التخلي عن أسلوب الادارة الجماعية في الصناعة والزراعة واعطاء سياسة العقود مع الحكومة على أساس حسابات الربح والخسارة حافزاً لدفع حركة التحديث الصناعي والزراعي.

تاسعاً : الحفاظ على سيطرة الحزب الشيوعي في الحياة السياسية الصينية بقيادة الاصلاحيين ، ولكن هذا لم يمنع قيام حراك سياسي في شكل مظاهرات واحتجاجات في عام ١٩٨٩ في الميدان السماوي.

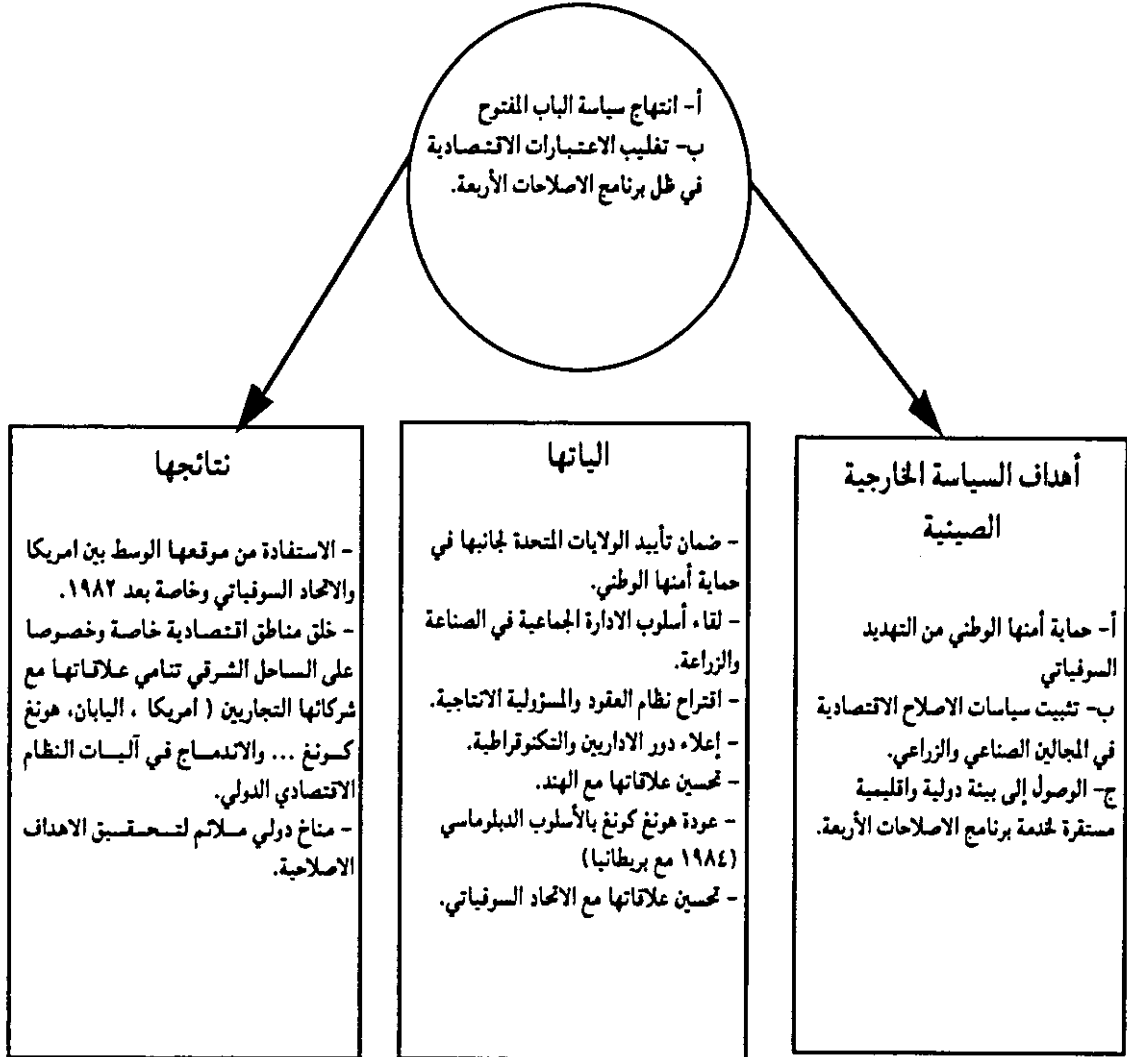
عاشراً : ظهور بؤادر الفجوة في التفاوت في التنمية ومستويات الاستهلاك بين الريف والحضر والأقاليم الصينية من الشمال الى الجنوب. خاصة في ظل اتباع سياسة فتح المناطق الاقتصادية الخاصة على الساحل الشرقي للصين.

الحادي عشر : انخفاض حدة التوترات الصينية السابقة مع الهند وفيتنام والاتحاد السوفياتي وبداية توثيق التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان.

الثاني عشر : بداية ظهور بؤادر قبول الصين لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي.

مخطط (٢) : المعطيات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الصينية

القواعد الناظمة





المبحث الأول : أثر المعطيات الداخلية على السياسة الخارجية الصينية

من اقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية.

أولاً : مشكلة الثقافة السياسية

إن الثقافة السياسية هي التصور الجمعي لمجموعة بشرية بخصوص السلطة وكيفية ممارستها ، لهذا تعتبر الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات مؤثر على حركة النظام السياسي في سلوكاته السياسية والاجتماعية ، لكن الثقافة السياسية لا تكتسب دفعة واحدة بل عبر عملية تاريخية مستمرة ، وتتشكل مصادرها من ميراث تاريخي وخبرة حاضرة في التعامل مع شؤون الحكم وعلاقات البلد الخارجية ، وبالتالي يطلق مصطلح الثقافة السياسية على التوجهات القيمية والسيكولوجية للجماعات أو الأفراد نحو المسائل السياسية.^(١)

إن الثقافة السياسية في الصين تأثرت بعدة عوامل داخلية وخارجية. فأما العوامل الداخلية فتركز على عاملين : أولاً فتمثلت في كون الصين دولة حضارية قديمة تتمتع بثقافة تقليدية يرجع تاريخها إلى عدة آلاف من السنين ونظامها الثقافي يختلف كثيراً عن الغرب وتقوم بالتحديث في ظل الظروف الخاصة بها^(٢) وهذا أدى بدوره إلى ذلك الشعور بالقومية والمركزية الثقافية اعاقت التقييم الذاتي للأمة الصينية والثقافة ومنعت الصينيين من تقييم الأمم والثقافات الأخرى. ثانياً : إن أفكار وتعاليم كونفوشيوس قد شكلت الهيكل الرئيسي للثقافة الصينية التقليدية ونموذجها لعدة الآلاف من السنين.

(١) عادل مختار الهوارى ، مدخل إلى العلوم السياسية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٤ .

(٢) روين : الصينيون المعاصرون : التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي ، ج١ ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة

إن كونفوشيوس قد اعتبر الأسرة هي الأساس لتطور نظام الدولة كما اعتبر أن استقرار أي نظام اجتماعي وسياسي لا يتحقق إلا إذا قام على الأخلاق وأن يكون الحاكم نفسه ذا اخلاق سليمة. يلاحظ أن الأسرة هي النموذج الأصلي للدولة ، والترابط بين التنظيم العشائري وتنظيم الدولة ونظام المراسم والأخلاق كميّار لحكم الشعب ومعالجة شؤون البلاد ، فلقد قال ماكس فيبر أن الصين دولة على طراز الهيكل العشائري وأكد هيجل أن البناء في الصين قائم على اندماج الاخلاق، وتكمن خصوصية الدولة في احترام الأسرة للوالدين.^(١)

أما المكونات الخارجية للثقافة الصينية :

أولاً : إن الخبرة الصينية في التعامل مع الخارج وما أصابها من اعتداءات على أراضيها شكل عندها شعوراً بالحصار والخوف على خصائصها الصينية الثقافية من الوافد « فقد تمثلت في شكل اعتداءات متكررة على الصين سواء من جيرانها -اليابان- أو من الدول الأوروبية تحديداً إنجلترا والولايات المتحدة من بعدها، وقد تمخض عن ذلك شعور راسخ لدى الصينيين بالخطر من الخارج ومن الوافد ومن ثم ضرورة الترابط الشديد في مواجهته وقد يتسق ذلك مع تفسير بعض المؤرخين من أن وجود سور الصين العظيم دلالة على رغبة في الانعزال عن العالم الخارجي.

ثانياً : إن الماركسية - اللينينية قد شكلت جزءاً من ملامح الثقافة الصينية. ولم تكن الصين لتقبل بالفكر الاشتراكي إلا أنه نتيجة توافر الأرضية في الصين حيث كان الفلاحون يعانون من الاضطهاد والاستغلال، وجاءت هذه الايديولوجية بشعارات عدالة توزيع الموارد ومساواة الأفراد. «إن نجاح انتشار الشيوعية في الصين له أسبابه الثقافية والاجتماعية الخاصة، ولكن الملاحظ أن القادة الصينيين أرادوا أن تكون الشيوعية ذات خصائص صينية مما أدى إلى سرعة تفجر الخلاف الايديولوجي مع الاتحاد السوفياتي بعد عشرة سنوات على قيام جمهورية الصين الشعبية. ومن

(١) روين ، الصينون المعاصرون ، مرجع سابق ، ص : ١٠٦-١٠٧

هنا يلاحظ النزعة القومية في تأسيس الايديولوجية الشيوعية بما يتناسب مع الخصائص الثقافية الصينية العريقة ، إذ أن استراتيجية الحزب الشيوعي أكدت على أنه لكي يقوم بدوره في عملية التنشئة لابد ألا ينفصل عن الواقع وعن الأصول التاريخية لعلاقة المواطن الصيني بالسلطة .^(١)

يركز التاريخ الصيني القديم والمعاصر على الروح الجماعية ومن هنا جاء الحديث عن اشتراكية بصورة أو بروح صينية ، حيث تسود هذه الروح في تكوين الأسرة الصينية التي يجب فيها طاعة الوالدين ، ويمكن إدراج خصائص الثقافة الصينية التقليدية فيما يلي :^(٢)

- ١- السيكولوجية الثقافية وقوامها الاهتمام بالملاحظة والسعي وراء الاستقرار والضبط كما أشار لينغ وي تانغ : تبدو حياة الصينيين دائما وكأنها تتحرك فوق سطح الماء الأكثر بطناً والأكثر هدوءاً والأكثر سلماً ، وتختلف عن حياة الأوروبيين التي تزخر بالحركة والمخاطرة.
 - ٢- الإعتقاد الثقافي بالمركزية القومية الذاتية مما جعل الصينيين ينغلقون على أنفسهم ويرسمون حداً فاصلاً وبارزاً بين الصين والدول الخارجية.
 - ٣- اعتبار أخلاق العشيرة أساس مقياس السلوك الثقافي.
 - ٤- أسلوب التفكير القائم على الحدسية والكلية.
 - ٥- الازعان للسلطة ونموذج تطور الشخصيات الانطوائية.
 - ٦- التقاليد والنزعة الجماعية في اتجاه القيم الثقافية.
- ولكن الصينيون بعد سياسة الباب المفتوح أخذوا يمرون بمرحلة انتقالية من حيث الانتقال من التقليد إلى الحداثة والمعاصرة ، وبالتالي قام هناك نوع من الاختلال في الذات الثقافية الصينية حيث أن العناصر الثقافية المتنوعة في

(١) عزة جلال هاشم : الثقافة السياسية الصينية ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨ ، ص ٨٣.

(٢) روين ، الصينيون المعاصرون ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٤٦-١٥٣.

التشكيلية الثقافية الصينية الحديثة هي العناصر الثقافية المتوازنة من الثقافة الصينية التقليدية وعناصر الثقافة الأجنبية التي تشمل العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون الحديثة التي تطورت نتيجة الأفكار الغربية من ديمقراطية وحرية وأسلوب حياة اجتماعية غربية. وبخلاف ذلك فقد كان للصينيين في القرن السابع تقاليد ألف سنة تعد غير الصينيين بربابه ومن ثم كان الصينيون في غاية الحذر بشأن الأخذ من غيرهم من الحضارات ويتضح ذلك بصدد العلم ، فمتى أنتهم تحسينات وابتكارات ، فإنهم يطرحونها جانبا أو يتبنونها بعد اندثار القديم كما حدث بالنسبة للصفرة الهندي الذي لم يأخذوا به إلا في القرن الثامن أو النظام البطلمي في زمن مراغة في القرن الثالث عشر.^(١)

خلاصة القول أنه ليس هناك مجال لاستقلال ذاتي على أي مستوى، فانفراد الامبرطور بالسلطة المطلقة يقيد التشريع إلى سلطة واحدة ، ومن ثم فإنه لا نشأة للصور القانونية لحكم ذاتي محلي ولا مجال تبعاً لذلك لنشأة مدن أو بلدان أو جامعات لها استقلال ذاتي كما هي حال الهيئات في الغرب.^(٢)

ومهما يكن من أمر فإن سياسة الانفتاح والاصلاح الصينيين احدثا تغييرات في مجمل التفكير الثقافي الصيني ، وبالتالي لا تستطيع الصين في الآونة الراهنة أن تغلق بابها في وجه القنوات الفضائية والانترنت.

تواجه الثقافة السياسية الصينية مؤثرات مختلفة ناتجة عن :

أولاً : حركة الاصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى التخلص من المركزية في التخطيط وتعميق روح المبادرة والمسؤولية الفردية حيث أدت هذه الحركة من التحديث الى عدم توازن انتشارها وتأثيرها علاوة على وجود الثقافة الصينية

(١) ت.ب.بي. أ. هاف : فجر العلم الحديث ، الاسلام ، الصين ، الغرب ، ج ٢ ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٥

التقليدية واحتفاظها بقيمها لدى شرائح واسعة من المجتمع الصيني ، ومن هنا تظهر الصفة الانتقالية في القيم الثقافية الصينية. ومن أهم الاختلافات الناجمة عن التحديث في الصين : اختلاف مجال أنشطة حياة الأفراد في المدن والأرياف والمناطق الساحلية والداخلية ، واختلاف توازن تطوير وتحديث المجالات المختلفة، واختلاف درجة تأثر الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية بالتحديث ونتائجه الثقافية القيمة.

ثانياً : الثقافة العالمية ، التي زادت سرعة انتقالها وتجاوزها لكل الحواجز الجغرافية والسياسية والتي تدور حول القيم الفردية والاستقلال الشخصي ، زادت فرص انتشارها في الصين نتيجة لانفتاح السياسة الخارجية الصينية على الخارج وتعميق التبادلات الاقتصادية والتجارية من خلال المشاريع المشتركة والمناطق الاقتصادية الخاصة ، كما تغلغت الثقافة العالمية أيضاً. وعلى هذا النحو اتسع مجال حياة الصينيين المعاصرين بصورة كبيرة. وبالنظر الى حياة الصينيين والوضع الثقافي لهم يتضح أنهما يشتملان على الثقافة الصينية والثقافة العالمية التي أصبحت جزءاً من حياة الصينيين المعاصرين.^(١)

ولكن التحديث أفرز بعض النتائج السلبية على القيم السياسية الثقافية الصينية وهذه النتائج تظهر أكثر وضوحاً إذا ما تعرضت مسيرة التحديث للنكسة أو يظهر التباعد بين مسيرة التحديث الواقعية وآمال الناس الذاتية مما ينجم عنه الآمال المضادة.^(٢)

يمكن أن تتأثر القيم السياسية الصينية إذا ظلت العوامل التالية قائمة :

أولاً : استمرار حركة التحديث الاقتصادي الصيني وانعكاساتها على مجمل الهيكل الاجتماعي مما أدى إلى بروز طبقة جديدة ذات ميول رأسمالية تطالب

(١) روين ، الصينيون المعاصرون ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص : ١٠٧ - ١٠٩ .

بالإصلاح السياسي ممثلاً بتعديل قيم الجماعية في السلوك الاقتصادي والاجتماعي مما يعزز منظمات تطالب بمزيد من الديمقراطية وحقوق الانسان.

ثانياً : استمرار السياسة الخارجية الصينية في تركيزها على البعد الاقتصادي في حركتها السياسية الخارجية مما يزيد من تأثير القوى الخارجية الليبرالية ويعطيها فرص أكبر لنشر أفكارها وقيمها السياسية.

هكذا تظهر التجربة الثقافية الصينية السياسية التي تركز على الروح الكلية والنظرة الشمولية في العهد الامبراطوري وعهد ماوتسي تونغ التي تؤكد على المحافظة على الأسرة ثم الدولة في نشأتها المعاصرة هي المغذية لحركة الصين الشعبية الخارجية. فالأمة الصينية متفردة ومتفوقة قديماً ولكن هذا القيم السياسية الثقافية بدأت تتأثر بنتائج وافرازات الانفتاح الاقتصادي وتراجع الاعتبارات الايديولوجية السياسية مما يخلق تغيرات في الهيكل الاجتماعي، ومع تراكم النتائج الاقتصادية الانفتاحية سيؤدي ذلك إلى ظهور منظمات وقوى ضغط نحو الاصلاح السياسي وتبني القيم الفردية. ولكن النظام السياسي الصيني يقف صامداً أمام طرح قضية حقوق الانسان بشدة من قبل الغرب وحركة الطلاب في عام ١٩٨٩ في الميدان السماوي.

إن الثقافة الصينية العامة قد تأثرت كل من كونفوشيوس ٤٧٩ق.م ثم مونفوشيوس وتشونفوشيوس الذي يرى أن للامبرطور مركز كوني وهذا يدل دلالة واضحة على الميل نحو مركزية السلطة وفي هذا يبرز البعد السياسي للثقافة الصينية التي تمتاز بأنها ثقافة تقنية ليس لها مضمون ميتافيزيقي وهذا واضح بشكل رئيس في فترة أسرة ممنغ (١٢٨٦-١٦٤٤)

إن هذه الجذور في كون الثقافة السياسية الصينية تميل نحو مركزية السلطة أدى إلى سهولة دخول وقبول الصينيين للماركسية كإيدولوجية إجتماعية وسياسية رغم كونها تراث غربي.

إن البعد القومي في تكوين الثقافة السياسية الصينية واضح منذ محاولات قيام صن يات صن بثورة ذات طابع قومي، حيث أنه درس في هاواي وحاول جمع الصينين لخلق صين قوية قومية ونادى بهدم دار كونفوشيوس.

إن مكونات الثقافة الصينية تأثرت بمعطيات الفكر السياسي الكونفوشي من جهة والنظرة اللادينية من جهة ثانية حيث تخلو اللغة الصينية من كلمة تعني "دين".

إن أثر التحول في الثقافة السياسية الصينية بعد سياسة الباب المفتوح إقتصادياً في سلوكها السياسي الخارجي كان بفعل اقتحام كوني لها لاتستطيع أن تغلق أبوابها دونه ولكن الصين استجابت لأثر هذا التحول بإقامة مراكز وطنية لإحياء الأمجاد الحضارية حيث يوجد مئة مركز حتى عام ١٩٩٧ وعاد التفسير السور العظيم كدليل للوحدة الوطنية حيث تعد الأبراج والممرات وسيلة لتسهيل الاتصال بين الجماعات العرقية الصينية بعد أن كان لصد الهجوم من قبل الأعداء . نستطيع أن نقول أن الثقافة السياسية الصينية تحاول أن تكتسي الطابع القومي للحفاظ على الهوية الحضارية مما يشكل عاملاً مؤثراً وفاعلاً في تشكيل مسار سياستها الخارجية مستقبلاً وحاضراً حيث يصبح هذا ضابطاً من ضوابط حركة سياستها الخارجية يضبط سرعة أنفتاحها الإقتصادي نحو الخارج مما يحافظ على مركزية السلطة بقيادة الحزب الشيوعي الصيني.

ثانياً : المعطيات العسكرية

أولاً : إن الجيش كأحد القوى الرئيسية في النظام السياسي الصيني لعب دوراً بارزاً أثناء قيام الثورة الثقافية ، لكن بعد تسلم دينغ تشياو بنغ عاد الجيش الى الثكنات واستطاع الحزب استعادة دوره الاساسي في توجيه السياسة. ولكن الجيش دخل في صلب عملية الاصلاح الاقتصادي وأصبح يدير كثيراً من المؤسسات الانتاجية من أجل كسب مزيد من الأرباح لدعم ميزانيته « وكما تشير الاحصاءات الرسمية أنه منذ ١٩٨٧ أصبحت قيمة الانتاج العسكري المدني أكبر من قيمة الانتاج العسكري الصرف كما أن الجهود التسويقية التي بدأت سنة ١٩٩٠ و ١٩٩١ سرّعت من هذا التحول في اهتمامات الجيش في التصنيع العسكري وألوياته. ففي التسعينات أخذت كثير من المنظمات العسكرية تكافح لتحويل نفسها نحو تخفيض الارباح بالتركيز على انتاج السلع المدنية ، حتى أن ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ مؤسسة تجارية يديرها الجيش ، وزارة الدفاع ، والمنظمات الدفاعية المرتبطة بهما، وكثير من هذه المؤسسات التجارية لها مواقع انتاجية وحسابات مستقلة.^(١)

وهكذا يلاحظ ازدياد وجود النزعة التجارية في المؤسسة العسكرية الصينية وتحويل الانتاج العسكري نحو الانتاج المدني لجني الأرباح ، حيث يبين الجدول التالي نسبة مشاركة الانتاج العسكري لإنتاج سلع مدنية منذ عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٤.

(١) Solomon Karmel : The Chinese Military's Hunt for Profits, Foreign Policy Summer 1997. P. 105.

جدول (١) : نسبة مشاركة الانتاج العسكري للانتاج المدني (١٩٧٩-١٩٩٤)

السنة	النسبة من مجموع الانتاج العسكري
١٩٧٩	٨ - ١٠٪
١٩٨٧	٥٪
١٩٩٠	٦٢٪
١٩٩٢	٦٥٪
١٩٩٤	٨٠٪

* Source : Solomon Karmel : The Chinese Military's Hunt for Profits, op.cit. p 104

ثانياً : اشتراك الجيش في مشاريع انتاجية مع شركاء اجانب ، « في عام ١٩٩٥ اعترفت الحكومة الصينية أنه عام ١٩٩٤ شاركت في أكثر من ٣٠٠ مشروع مشترك تأسس بين منظمات الجيش والشركاء الأجانب ».^(١)

ثالثاً : مع تنامي اتجاه الجيش نحو الأعمال التجارية ظهرت قضايا الفساد والتجاوزات المالية في هذه المؤسسة وتشمل هذه :^(٢)

١- تقرير مجلة (Times) اللندنية أثار في منتصف عام ١٩٩٤ أن حوالي ١٠٠٠٠ شركة ومؤسسة تجارية واقتصادية تابعة للجيش قد تم تسجيلها دون الحصول علي موافقة الحكومة المركزية وحدد التقرير رأسمال هذه الشركات بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرليني كما أشار التقرير أن هذه الشركات نشطت في أسواق البورصة في هونج كونج.

٢- تورط أكثر من ٣٠٠ شخص في عمليات رشوة بقيمة (٥٠٠٠٠٠٠) دولار أمريكي.

٣- إنشاء جيش التحرير الشعبي عام ١٩٩٣ منطقة اقتصادية به في اقليم قوانغدونغ ، كما أقام سلاح الجو الصيني علاقات خارجية مع أكثر من ٣٠ دولة

(١) Solomon , Karmel : The Chinese Military's Hunt for Profits, op.cit, p.109.

(٢) جعفر كرار أحمد : الصين بعد رحيل دينغ شياو بنغ ، دراسة : حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل ، السياسة

٤- صدور مرشد حول الممارسات الاقتصادية التي قام بها (Yu Yong Bo, Ahong)
 (Wan Nian, Fu Quon You) بإسم النظام داخل المؤسسة العسكرية الذي يصدر
 منذ عام ١٩٤٩.

ولكن يبقى أن نقول أن العوامل التالية تحد من ظاهرة الفساد وتنامي
 النزعة التجارية في المؤسسة العسكرية :^(١)

١- وجود جناح داخل الجيش مؤيد للتيار الاصلاحى المعتدل بقيادة جيانغ زيمين
 (Jiang Zemin) حيث دعت صحف جيش التحرير الشعبى إلى تأمين ٢٠ عاماً
 من الاستقرار السياسى كضمان لتشريع التنمية الاقتصادية وتحديث
 الجيش.

٢- نشأة جيش التحرير الشعبى PLA في ظروف توحيد البلاد ومقاومة الاحتلال
 الأجنبى ويظهر ذلك في الأزمة مع تايوان في ١٩٩٦ حيث وقف الجيش ضد
 اعلان دولة جديدة في تايوان وبدأ الجيش مقاتلاً ومحافظةً تماماً.

إن الجيش أصبح يميل نحو الإحتراف والمشاركة في التنمية الاقتصادية
 حيث :^(٢)

- ١- ١٣٪ من اعضاء المؤتمر العام للحزب الشيوعى من جيش التحرير الشعبى .
- ٢- يمتلك الجيش الصينى ٢٠ الف مشروع يقدر أرباحها خمسة مليارات دولار.
- ٣- انخفاض متوسط أعمار الجيش الصينى من ٦٤.٩ الى ٥٦.٧ عاماً.
- ٤- انخفاض عدد الجيش من ٤,٥ مليون إلى ٣ ملايين ثم هناك خطة لتخفيضه الى
 ٢.٥ مليون ونصف.

وابعاً : أما بخصوص الميزانية الدفاعية للجيش الصينى حيث أنها من سنة
 ١٩٧٩ الى سنة ١٩٩٤ زادت النفقات الدفاعية بنسبة ٦.٢٢٪ سنوياً في شكلها

(١) جعفر كزار أحمد : الصين بعد رحيل دنغ تشاو نينغ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٢) معتز محمد سلامة : الجيش وصناعة القرار في الصين ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ص ٦٧-٦٩ .

المطلق، فخلال سنة ١٩٩٤ أنفقت الصين على الدفاع ما مجموعه ٥٥.٧١ بليون يوان أي ما نسبته ٢٤.٠٩٪، فكان ما مقداره ١٨.٧٧٤ بليون يوان أنفق على لباس وطعام ورواتب العسكريين، ٣٤.٢٢٪ ما مقداره ١٨.٨٤٥ بليون يوان أنفق على الصيانة والتدريب والبناء وخدمات أخرى مثل المياه والكهرباء، ٣١.٦٩٪ ما مقداره ١٧.٤٥٢ بليون يوان أنفق على التجهيزات متضمناً البحث والتطوير (R, D) والشراء والنقل والتخزين وبالتالي تمتص نشاطات الحفظ والصيانة أكبر نسبة من الميزانية الدفاعية الصينية أي مجموع ما أنفق على الدفاع بالدولارات يقدر ٦.٣٩ بليون دولار. يلاحظ أن الصين أنفقت ٥.٦٪ من الناتج القومي الصافي عام ١٩٧٩ على الدفاع بينما في عام ١٩٩٤ انفقت ما نسبته ١.٣٪. أما الولايات المتحدة فأنفقت ٤.٢٪ وبريطانيا ٢.٦٪ وفرنسا ٣.١٨٪ وشكل نسبة الانفاق الدفاعي من مجمل الانفاق الحكومي في الصين عام ١٩٧٩ ما نسبته ١٨.٥٪ وفي عام ١٩٩٤ ما نسبته ٩.٥٪ بينما الانفاق الدفاعي في الولايات المتحدة من مجمل الانفاق الحكومي عام ١٩٩٤ فشكل ١٨.٩٪ وبريطانيا ٩.٩٤٪ وفرنسا ١٣.٦٪^(١)، وبالتالي يكون الفارق بين الصين والولايات المتحدة من حيث نسبة الانفاق الدفاعي من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩٤ ٢.٩٪ ومن مجمل الانفاق الحكومي يكون الفارق ٩.٤ أي حوالي الضعف.

إذا قارنا نسبة الانفاق الدفاعي في عام ١٩٨٦ في الصين حيث كانت ٢.١٥٪ من مجمل الناتج القومي، والميزانية الدفاعية تساوي ٥.٨ بليون دولار عام ١٩٩٤ حيث كانت الميزانية الدفاعية تساوي ٦.٣٩ بليون دولار فيلاحظ أن الزيادة قليلة نسبياً وإذا ما قورن من حيث نسبته من مجمل الناتج القومي عام ١٩٩٤ حيث كان ١.٣٪ فيلاحظ الانخفاض كان نسبته ٠.٧٦٪.

(١) China : Arms Control and Disarmament, Information Office of the State Council of PRC , pp. 10-12.

يبقى أن الاحصاءات التقديرية لميزانية الدفاع الصينية تختلف باختلاف المصادر ، فتقدير الحكومة الصينية يختلف عن تقدير الولايات المتحدة كما يختلف عن تقديرات معاهد الدراسات الدفاعية. فمثلا يقدر معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية ومعهد ستوكهولم للابحاث السلمية بأن مجمل الانفاق الدفاعي للصين يتراوح بين ٢٨ بليون دولار إلى ٣٦ بليون دولار^(١).

والجدول التالي يوضح نسبة الانفاق الدفاعي من مجمل الناتج القومي ومقدار ميزانية الدفاع :

جدول (٢) : نسبة الانفاق الدفاعي من مجمل الناتج القومي والميزانية الدفاعية

الميزانية الدفاعية	النسبة من GDP	السنة	البلد
----	% ٥.٦	١٩٧٩	الصين
٥.٨ بليون دولار	% ٢.٥	١٩٨٦	
٦.٣٩ بليون دولار	% ١.٣	١٩٩٤	

خامساً : إن حجم ونوعية التركيب العسكري الصيني فيمكن ادراجها ضمن الجدول التالي في عام ١٩٩٦.

جدول (٣) : الاسلحة الصينية عام ١٩٩٦

الميزانية الدفاعية	التقدير الصيني	عددها		نوع القوة
		٢.٩ مليون	١.٢ مليون	
٢٨.٥ بليون دولار	٧.٥ بليون دولار	٢.٩ مليون	١.٢ مليون	القوات المسلحة
		٥٠ سفينة		القوات البحرية
		٥٢ submarines غواصة		
		٤٧٠٠ طائرة مقاتلة		القوات الجوية
		٨٠٠٠ - ٧٥٠٠		الديابات
		١٧ مداها (٤٣٥٠ - ٩٣٠٠)		القوة النووية
		٧٠ مداها (١١٢٠ - ١٧٠٠)		صواريخ عابرة قارات
		١ مع ١٢ صاروخ متوسط المدى		صواريخ متوسطة المدى
				غواصات اطلاق صواريخ

* Source : Internet. [http://www.nando.net/News room / nt/ 323 thal ch. htm](http://www.nando.net/News%20room/nt/323%20thal%20ch.htm).3-21-96

(١) David Shambaugh : China's Military : Real or Paper Tiger? op.cit . p.23.

سادساً : تقف الصين الى جانب نزع أسلحة الدمار الشامل في العالم ، وذلك لخلق بيئة دولية مستقرة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين ، ولكن الصين تريد التأكيد في مجال المسألة الذرية على التالي :

- ١- إن الاستخدام السلمي للقوة النووية أمر مشروع وليس شرطاً أنه يقيد ويضر بالتطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي في الدول النامية.
- ٢- أن من حق جميع الدول صغيرها وكبيرها أن تحقق درجة عالية من الأمن القومي وأن تشترك بفعالية في محادثات نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها على قاعدة المساواة ، وأن لا يحتكر أحد القوة النووية كالدول الكبرى. وقد دخلت الصين الى النادي النووي بعد أن فجرت أول قنبلة نووية ذرية لها في ١٩٦٤ ، وأكد ماو على الاستقلال الذري الصيني منذ عام ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٥٨ قال ماوتسي تونغ لكروشوف أثناء زيارته لبكين " لنعمل على بناء القنبلة الذرية . أنا أعتقد أن عشر سنوات تكفي" (١) .

ومن المؤشرات على اتجاه القيادة الصينية في تحديث الصين دفاعياً وإعادة

بنائها فتتلخص في التالية: (٢)

- ١- تخفيض عدد القوات المسلحة ، ففي ١٩٨٧ تم تخفيض الجيش من ٢٣٨ . ٤ مليون الى ٣ . ٢٣٥ مليون ، وفي بداية ١٩٩٠ خفضت قوة الجيش من حيث عدد افراده حسب خطة مليون رجل الى ٣ ، ١٩٩ مليون ، فتم الاستغناء عن ١ ، ٣٩ مليون من الجنود مما يمثل ما نسبته ٢٤ ، ٥٪ من قوة الجيش الاصلية .
- ٢- تفكيك ودمج نسبة كبيرة من المنظمات العسكرية فأكثر من ٥٩٠٠ وحدة عسكرية إختفت عبر إجراءات الدمج والنزع والاصلاح والتخفيض.
- ٣- تخفيض في حجم التسليح فأزيلت ١٠ . ١٠٠ دبابة من الخدمة وكذلك ٢ . ٥٠٠

(١) صباح محمود محمد : صدام ومركز الاستقطاب الصيني والياباني ، مرجع سابق، ص : ١٠ - ١١

(٢) China : Arm control and Disarmament. op.cit, p.8.

طائرة ، و٦١٠ قوارب وزوارق بحرية .

٤- فتح كثير من الخدمات العسكرية للشعب حيث فتح ١٠١ مطار عسكري وضعت للاستخدام المدني .

ولكن يبقى أن نقول مستوى التسليح الصيني يبقى متخلفاً ١٠ الى ٢٠ سنة، رغم سد بعض الفجوات ، مقارنة بدول العالم الصناعية ، أما الفكر العسكري الصيني وحتى عام (٢٠٠٠) فيدور حول أن جيش التحرير الشعبي يحاول أن ينفذ استجابات مرنة لمهام متعددة قائمة على أسلحة ذات تكنولوجيا عالية وبذلك يكون المبدأ العسكري "حرب محدودة تحت ظروف تكنولوجية عالية" ^(١)

ولكن يبقى أن نقول أن المؤشرات التالية تشير إلى خطة تحديث الجيش الصيني :

١- إبعاد الجيش عن مهامه المادية التي اشتملت على القيام بدور تثقيفي وتسييسي والاشترك على نطاق واسع في تطوير القاعدة الاقتصادية وتنمية المجتمع الصيني ^(٢) .

٢- اسناد الجيش بقاعدة تكنولوجية متقدمة لتحديث. تسليحه وقوته وفعالته

٣- تأهيل الجيش لخوض حرب محدودة نتيجة نزاعات الصين الحدودية في التبت، بحر الصين الجنوبي ، واستعادة تايوان .

٤- اشراك الجيش في الانتاج المدني بمختلف قطاعاته وبالتالي ظهور النزعة التجارية داخل المؤسسة العسكرية .

إن الامن القومي الصيني كان يدور على اعتبار أن الولايات المتحدة هي المهدد والخطر الرئيسي في الخمسينات من هذا القرن ثم الاتجاد السوفياتي في

(١) David Shambaugh : China's Military : Real or Paper Tiger? the washington Quarterly , spring 1996. p. 34.

(٢) حسين آغا : الصين واليابان والشرق الاقصى . لندن ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، ص : ٢٨

ستينات وحتى منتصف الثمانينات كخطر رئيسي مهدد لأمنها القومي. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت الرؤية الصينية تجاه الامن القومي تتجه نحو المرونة والتركيز على افرازات ونتائج الاصلاح والتحديث ، وبالتالي تسعى الصين إلى تقوية مركزها اقتصادياً وتكنولوجياً لإنجاز أهداف الاصلاح الاقتصادي وتنمية متطلبات الامن الداخلية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي مع تحقيق أمن عسكري بصدد احتمالات نشوب صراعات اقليمية في منطقة آسيا الشرقية. و جدير بالذكر أن معظم القوات النووية للصين موجهة اساساً للصراعات الاقليمية المحتملة. فعلى الرغم من محدودية ترسانتها من الصواريخ الباليستكية عابرة القارات سواء البرية أو المحمولة بالغواصات ، فإن لديها القدرة على توجيه ضربة للقارة الامريكية وعلى الانتقام من الهجوم النووي الأمريكي او الروسي. ويتحدد هدف الصين بعيد الاجل في تنويع أنظمة الاطلاق وتعزيز قدرتها على توجيه الضربة الثانية بما لا يضطرها الى الاستسلام في حالة التهديد الأمريكي أو الروسي على الرغم من أنهما تملكان ترسانة نووية أضخم عشر مرات مما لديها ^(١) .

يمكن القول إن الصين تحتفظ بقدرة ردع طويلة الاجل ممثلة بالقوة النووية في حالة تنامي التهديد الاميركي أو تنامي الروح العسكرية اليابانية ، كما أنها قادرة في الوقت ذاته على الرد على أي صراعات إقليمية تهدد أمنها القومي ضمن نطاق حرب محدودة .

إن المعطيات العسكرية والفكر العسكري الصيني كان يتكيف مع الإستراتيجية الصينية حيث أرادت الصين منذ عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٧١ أن تلعب دور القوى العظمى لذا سارعت إلى الدخول في النادي النووي عام ١٩٦٤ أما الفترة ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٨ فحاولت أن تلعب دور قوة التوازن بين القوتين

(١) عبد المنعم طلعت : الاستراتيجية الامريكية في شرق آسيا : صياغة اسبوية ، السياسة الدولية . ١٣١ ، يناير

العظمين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ثم من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٧ حاولت أن تكون قوى إقليمية كقطب في دائرتها الإقليمية فزادت علاقاتها واشتركتها في المنظمات الإقليمية.

سابعاً : نرى أن عوائق القوة العسكرية الصينية في إطار تفاعلات القوى الدولية في قارة آسيا تأخذ المرتكزات التالية :

١- استعداد اليابان لبناء قوة عسكرية في المنطقة لا سيما وأن اليابان تملك اليابان الطاقة النووية التي تستخدم في اغراض سلمية. ففي اليابان يتم توليد ٣٠٪ من الطاقة الكهربائية في محطات التوليد النووية ، فهناك الآن في محطات التوليد النووية العاملة في اليابان ٣٧ مجموعة توليد تبلغ قدراتها الإجمالية ٢٠ مليون كيلو واط*^(١)

٢- ظهور قوى نووية في قارة آسيا مثل الباكستان والهند مما زاد من فعالية الردع النووي لحماية الأمن الوطني حيث أجرت الدولتان تجارب نووية في أيار من عام ١٩٩٨، مما قد يخلق دافعاً للتقارب بين الصين والولايات المتحدة لمنع انتشار الاسلحة النووية ووقف التجارب النووية .

٣- تحكم الولايات المتحدة بتكنولوجيا الاسلحة النووية حيث منعت توريدها الى الصين في عام ١٩٨٥.

ثالثاً : المعطيات الاجتماعية

١- الصراع بين المركز والاقاليم

إن أحد الأبعاد الاجتماعية المؤثرة في حركة السياسة الخارجية الصينية تتجلى في الحجم السكاني (المجال الحيوي) حيث تعد الصين الشعبية في المرتبة الرابعة بين الدول الكبرى حيث يشكل هذا عاملاً دافعاً في إتباع الصين لسياسة الباب المفتوح إقتصادياً وتحسين علاقاتها الخارجية لتلبية متطلبات حجم سكانها

(١) هنا دوزوم : الطاقة النووية في اليابان الامان اولاً، أبو ظبي، اخبار النفط والصناعة، ٣١١٠، تموز ١٩٩٧، ص ٦٢

الكبير كما تحاول أن تستفيد من الصينيين المتواجدين في دول آسيا الباسيفكية إقتصادياً لتشكيل ما يسمى بالصين الكبرى خاصة بعد عودة أقاليمها هونغ كونغ، تايوان، مكاو.

إن تسلم دينغ تشياو لمقاليد السلطة في الصين وطرحه برنامج الاصلاحات الاربعة قد أعاد تفعيل بعض الآليات التي تفرز حراكاً إجتماعياً بعيداً عن نظام المساواة الصارم الذي كان سائداً إبّان الحقبة الماوية. فلقد أعاد الاعتبار للحوافز الفردية والكفاءة والترقية حسب العمل الانتاجي وفتح مناطق اقتصادية خاصة على الساحل الشرقي للصين ، كما قوى النزعة الاستهلاكية لدى افراد المجتمع الصيني وتطلعهم إلى الوصول إلى مستويات معيشية أكبر ، فكانت تحركات دينغ تشياو بنغ تسير في إتجاهين :

الأول : تغلب متطلبات التنمية والتحديث الاقتصادي بقيادة الحزب ولخص ذلك دينغ بقوله " لا يهتم اذا كان القط رمادياً او اسوداً . المهم أن يلتهم الفئران." (١)

الثاني : تبني السياسة الاقليمية في التنمية الاقتصادية وفحواها تحقيق النمو الاقتصادي في مناطق حرة مفتوحة للاستثمارات الاجنبية والوطنية قائمة على آليات السوق في الانتاج والتصدير لقيادة المناطق الفقيرة فيما بعد. وجاءت هذه السياسة في خطاب ألقاه دينغ تشياو بنغ في ١٩٨٥ أمام المؤتمر الوطني حول الاعمال العلمية والتكنولوجية : " إننا عندما نشجع بعض المناطق على تحقيق الرخاء أولاً إنما نهدف الى أن يتعين عليهم أن يساعدوا الآخرين الذين مازلوا في

(١) محمد ابراهيم الدسوقي : رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين، السياسة الدولية ١١٢ ، ١٩٩٣ ، ص :

هناك نظرية لوي بوتشنغ التي لاتدعو إلى المفاضلة بين العصابات والجيش التقليدي وإنما المهم تحقيق الهدف، ونظرة

تشين يوان المسماة بعصفور القفص التي سانهه فيها لي بنغ في البداية والآن رئيس الوزراء عرونجي.

حالة الفقر حتى تتحسن أحوالهم لكي نحقق الرخاء المشترك وليس الاستقطاب" (١) ومن افرازات هذه السياسة الاقليمية في التنمية ازدياد الفجوة بين اقاليم السواحل الشرقي الجنوبي و اقاليم الشمال الغربي ، وتغير العلاقة بين الاقاليم والمركز في بكين نتيجة تفاوت مستويات التنمية. ومن المؤشرات الدالة على حدوث نزاع بين المركز والاقاليم فيما بينها :

١- نشوء علاقات توتر بين الاقاليم الغنية والمراكز على الضرائب حيث يحصل المركز علي أقل من ٤٠٪ من الدخل القومي بينما تسيطر الاقاليم الساحلية على ٦٠٪ من الدخل القومي ، ولهذا تلجأ الحكومة المركزية الى فرض الضرائب على الاقاليم الغنية .

٢- قامت بكين في عام ١٩٩٤ بعدة اجراءات قاسية لدفع الكادر المحلي في الاقاليم على احترام المركزية، وقام (Zhn Ronghi) رئيس الوزراء الصيني بازاحة رئيس الحزب الشيوعي في محافظة Hei Long Jiang السيد wei Sun Ben ، وانتقد محافظه قواندونغ (Guang dong) لرفضها تقديم مساعدات اقتصادية للاقاليم الفقيرة مطالباً ايأها بتقديم مليار دولارالى الحكومة المركزية .

٣- انعقاد مؤتمر في عام ١٩٩٤ في بكين تحت اسم الاقتصاد الاقليمي يدعو الى نقل التكنولوجيا ورأس المال والخبرة الى الاقاليم الغربية والشمالية الفقيرة في الصين وحضر المؤتمر حكام كل من : شنغهاي ، قواندونغ ، قاندونغ ، جيانجسو

٤- في الخطة الوطنية للتنمية بعيدة الأمد لعام ٢٠١٠ نص على أن ٦٠٪ من القروض الاجنبية في السنوات الخمسة القادمة سوف توجه الى تنمية اقليم الصين الفقيرة واكدت على منح المستثمرين الاجانب امتيازات مرضية .

(١) جعفر كزار أحمد : الصين بعد رجل دينغ تشياو بينغ ، مرجع سابق ، ص ١١

يظهر أن ظاهرة الاقليمية في التنمية التي تقوم على إنشاء مراكز صناعية ومشاريع استثمارية على الساحل الصيني مرتبطة مع اقتصاديات هونغ كونغ بعد عودتها الى الصين قد يؤدي الى نشوء تجمع رأسمالي مندمج في اقتصاديات قارة آسيا حيث العديد من الجالية الصينية ، مما قد يؤدي الى تفاوت في التنمية مع الاقاليم الداخلية ويضعف من سلطة الحكومة المركزية في بكين " ظاهرة الاقليمية في التنمية وهي ظاهرة ينمو فيها الساحل الصيني بصورة أكبر من معدل نمو المناطق الداخلية ، وهو ما يقود الى مشكلات من نوع خاص فهذه الاقاليم تشهد تآكلاً حاداً في دور وفعالية السلطة المركزية. ويتصاعد نداء هذه الاقاليم بمزيد من تقليص السلطة المركزية للدولة عليها، وهو الوضع الذي يضع الدولة أمام مشكلة هي كيفية الحفاظ على ارتباط هذه المناطق بها مركزياً من دون الاضرار بمناخ الحرية بها وتهديد معدلات نموها العالية. " (١)

يمكن القول ان ظاهرة الاقليمية في التنمية في الصين تمثل تحدياً أساسياً للصين ، ومن هنا سارعت الحكومة الصينية المركزية باتخاذ اجراءات لضمان سيطرتها على الاقاليم الساحلية الغنية في الجنوب والشرق وذلك عن طريق تحكم الحكومة المركزية بالمواد الاولية كالبتترول اللازمة لهذه الاقاليم. وهذا ما حدث لمنطقة شانغونغ حيث زاد حجم الضرائب وألزمت الاقاليم الساحلية بنقل التنمية الى المناطق الداخلية، حيث أن الاقاليم الصينية الساحلية لديها القدرة على استثمار التعليم عالي المستوى الذي هو أفضل من المناطق ذات الدخل المنخفض وذلك بسبب أثر المعرفة الاجنبية التي أثرت في مستوى التعليم لدى القوى

(١) وسام محمد فزاد: الاشكاليات الاجتماعية السياسية في الصين : قراءة في مرحلة انتقالية ، السياسة الدولية ١٣٢ ،

العامة .^(١) وبالتالي يمكن القول أن هذه الاقاليم قد أصبحت مراكز تصدير انتاج تتمتع ببنية تحتية عالية المستوى بالاضافة لاستخدام التكنولوجيا الغربية مما يشكل تفاوتاً في الاجور بين العمال في الاقاليم الداخلية مما يؤدي الى هجرة ذات اثر اجتماعي .

هكذا أدت عملية الاصلاح الى تحسن في الظروف السكنية في المدن والارياف الى حد كبير باعتبارها رمزاً هاماً لارتفاع مستوى حياة الشعب الملحوظ ، وليس هذا فقط بل صار بوسع عامة الشعب تركيب الهواتف وشراء الكمبيوترات والسيارات الخاصة وغيرها من السلع الثمينة^(٢) وهذا يشير الى ارتفاع في مستوى توقعات الشعب الصيني الاقتصادية خلال فترة الاصلاح مما يستلزم المحافظة على وتيرة الاصلاح والنمو الاقتصادي لتلبية هذه التوقعات الاقتصادية .

إن الصين في حقبة الاصلاح الاقتصادي قد سمحت بدخول شركات أجنبية مختلفة في مجالات مختلفة بعد أن كانت مغلقة الأبواب حيث اجتذبت جينان في وسط مقاطعه شاندونغ اهتمام عدد من المؤسسات الاجنبية التي قامت بتوظيف الاموال ومنها ناشيونال سوزوكي، كاسيو اليابانية، سيمنس الالمانية وكوكا كولا الامريكية^(٣) .

ب- ظهور قوى المجتمع المدني

ان حركة الاصلاح والتحديث في الصين اتاحت هامشاً للحركة اكبر وفرصاً للنمو لتنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تلعب دوراً في محاولة تشكيل جماعات ضغط ، حيث ظهرت تنظيمات رجال الاعمال غير المنطوية تحت

(١) Ashoka Mody and Fangy wang: Explaining industrial Growth in coastal china : Economic Reform . And what Else? The world bank Economy . vol. 11. No.2 , P. 320

(٢) بي ميتغ : المؤتمر التاريخي على عتبة القرن الجديد ، الصين المصورة، بكين، ١، ١٩٩٨، ص : ٥

(٣) شيه بوي تانغ : مدينة البنابيع تحت خطها على طريق الاصلاح، الصين المصورة، بكين ، ٥، ١٩٩٧، ص ٤٥

خلال عقد الاصلاح ما يقارب من ١,٢ بليون دولاراً أمريكياً^(١)

ومن المؤشرات العملية على تصاعد قوة تنظيمات المجتمع المدني :^(٢)

- ١- وصول عدد المشاغبات والتظاهرات عام ١٩٩٣ الى ٦٢٣٠ ضد الفساد الكادر المحلي وفرض ضرائب إجبارية .
- ٢- اشتراك مجموعات عمالية في مظاهرات ١٩٨٩ والتبرع بـ ١٠٠,٠٠٠ ين لتظاهرات الطلبة .
- ٣- تشكيل نقابة العمل الحرة عام ١٩٩٢ وعصبة حماية حقوق الطبقة العاملة عام ١٩٩٤ .

وبتفاقم التأثير على قوى الفلاحين والعمال والطلبة من خلال الاجراءات الحكومية ابّان التسعينات حدثت الامور التالية :

اولاً : طالب المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني بتوسيع الملكية الخاصة والبيع واصلاح الشركات المتعثرة في ظل آليات السوق بسبب الكثير من القلق لاكثر من ١٢٠ مليون عامل بمؤسسات الدولة عليهم ان يواجهوا السوق دون توفر شبكة من التأمينات الاجتماعية واعانات البطالة .

ثانياً : ازدياد نسبة التضخم والفساد في اجهزة الحزب والدولة وفق :

- ١- اطلاق الدولة حملة ضد الفساد عام ١٩٩٣ حيث اعتبر (Jiang Zemin) ان النضال ضد الفساد هو العمل السياسي العاجل للحزب امام الدورة الثانية للجنة المركزية للفحص والانضباط .
- ٢- انطلاق حملة ضد الفساد عام ١٩٩٦ حيث عُقد مؤتمر لتقييم الانجازات في نهاية الحملة حيث أعلنت السلطات اعتقال (٢٤٥٠٠٠) منهم في قضايا فساد وحكمت على (٢١٩٠٠٠) خلال خمسة أشهر مدة الحملة .

(١) مروه حامد البدرى ، المجتمع المدني ، مرجع سابق : ص ٩٨

(٢) المرجع السابق : ص ٩٩

٣- أشار التقرير الى اخضاع ١,١٥١ من كبار رجالات الحزب والدولة للتحقيق اضافة للتحقيق مع ٦,٠٠٠ من رجال الشرطة وتنفيذ حكم الاعدام في رئيس شرطة مدينة Shandong وإعدام رئيس شرطة مدينة (Tai An) لقبوله رشوة قدرت بحوالي ٨٥,٠٠٠ يوان واغتصابه لثمانى نساء

٤- اعلنت مجلة Out Look الصينية الصادرة في بكين تورط ٤٥ مسئولاً كبيراً في جهاز الحزب والدولة بفضيحة مالية قدرها ٢,٢١ بليون دولار^(١)

ثالثاً : إغلاق الدولة لكثير من الشركات المفلسة بعد المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني ودمج كثيراً من الوزارات .
وهناك بعض المؤشرات الاجتماعية التي تشير الى حالة ناتجة عن سياسات الإصلاح والانفتاح الصيني منها :

أولاً : انخفاض نسبة الانجاب خلال أقل من عشرين سنة اكثر من ٥٠٪ وارتفاع دخل النساء الى ٤٠٪ في عام ١٩٩٧ ، حيث يوجد في الصين ٢٦٧ مليون أسرة ويضاف اليها خمسة ملايين أسرة جديدة كل سنة ، وتحولت اهتمامات الاسرة من زواج مبكر ومواليد مبكرة " واطفال أكثر سعادة أكثر " والنظرة الى الرجل بشكل أفضل من المرأة، كما انخفضت نسبة الانجاب من ٣٣.٤ لكل ألف عام ١٩٩٤ إلى ١١.٢ لكل ألف وانخفاض معدل خصوبة النساء من ٥.٨ الى ٢.٢^(٢)

ثانياً : انخفاض نسبة عدد النساء في عام ١٩٩٢ اللواتي يتزوجن لأول مرة قبل سن ٢٠ سنة الى ١٢.٩٪ من مجموع النساء اللواتي يتزوجن لأول مرة، وأصبح متوسط عمر المرأة التي تتزوج ٢٢.٦ سنة في عام ١٩٩٣ ، بعد أن كان ٢٠.٢ في عام ١٩٧٠ ، وأصبح حجم الأسرة الصينية بالمتوسط ٣.٩ شخص بعد أن كان ٤.٨

(١) جعفر كزار محمد : الصين بعد رحيل دنغ تشاوبينغ ، مرجع سابق ، ص : ٢٧

(٢) Family Planning in china. Information office of The state council PRC, 1995, pp,9- 10

أطراف دولية لتعميقها، حيث تسعى الهند مثلاً والتي تستضيف الزعيم الروحي (الدلاي لاما) لأقليم التبت بحالة سعى الصين الشعبية لتشكيل قطب أقليمي في المنطقة حيث ظل أهل التبت ينازعون المركز مطالبين بإستقلال التام مدعومين من أمريكا والهند، أما الأقلية القومية في منغوليا الداخلية التي لم يعرف عنها أي نشاط معادي قبل ١٩٩٥ عندما اعتقلت السلطات الصينية حوالي اثني عشر ناشطاً طالبوا بحكم ذاتي حيث دعا السكرتير العام للحزب الشيوعي في المنطقة السيد لي مينغ (Lin ming) للوعي بخطورة النشاطات الانفصالية التي تستهدف وحدة الصين.

أكد ماو على أن حل مسألة القوميات في الصين تتم عن طريق مناطق ذات حكم ذاتي " إن إقامة منطقة ذات حكم ذاتي اقليمي قومي هي سياسة اساسية وضعها الرئيس ماو منذ زمن بعيد الى وجوب الاعتراف بحقوق المساواة والحكم الذاتي للاقليات في ارض الصين ".^(١)

أن مسألة القوميات ودورها في الحياة الصينية كقوى ضاغطة ينبع من المؤشرات التالية :

أولاً : تتكون الصين من ٥٦ مجموعة عرقية حسب الاحصاء الرابع للسكان عام ١٩٩٠ وتشكل قومية الهان مانسبته ٩١.٩٪ من مجموع السكان أى يساوى ١.٠٤٢ بليون نسمة والباقي عبارة عن قوميات تشكل ٩١ بليون نسمة ومانسبته ٨.٠٤٪ من المجموع الكلي للسكان.^(٢)

ثانياً : تتوزع قومية الهان في جميع انحاء البلاد، بينما تتركز باقي القوميات في المنطقة الشمالية الغربية ، وتمتاز اراضي القوميات بالموارد الطبيعية والاراضي الزراعية الخصبة كما أن اغلب مخزون النفط موجود في اراضي هذه

(١) بن مينغ : الأقلية القومية على طريق التقدم، بكين ، دار النشر باللغات الاجنبية ، ١٩٧٨ ، ص : ٢٧

(٢) Fifty - six Nationalities ,op,cit, p.1

ثالثاً : ظهرت انتفاضات مسلحة وحركات احتجاج في منطقة اليوغورالتي تشكل مزيجاً من الترك والأذريين والقرغيز في مقاطعة شيتجيانج وتتراوح المطالب بين الانفصال وایجاد نوع حقيقي من الحكم الذاتي وحركات احتجاج في منطقة منغوليا الداخلية قبل عام ١٩٩٥. حيث تساند أفغانستان ممثلة بحركة طالبان الاقليات الدينية الموجودة في المقاطعات الإسلامية.

رابعاً : قام الرئيس الصيني بزيارة إلى جمهورية فاذا خستان في ١٩٩٦ ، وكذلك قامت ثلاث دول في آسيا الوسطى بتوقيع اتفاقية حدودية مع الصين في عام ١٩٩٦ لضمان عدم تسلل مجموعات انفصالية الى منطقة شنجانغ المتاخمة لحدود هذه الدول .^(٢)

خامساً : أقامت الجبهة المتحدة التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٩٣ ندوة ناقشت فيها سياسات الدولة تجاه مسألة الاقليات ودعا الاجتماع الى تطوير العلاقات بين القوميات الصينية المختلفة وتحسين نظام الحكم الذاتي والاسراع بخطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الاقليات.^(٣)

سادساً : في عام ١٩٩٠ ثم نشر ٣٢٥١ نوع من الكتب مكتوبة بلغات الاقليات أي ما يوازي ٢٨.٦٧ مليون نسخة ، ١٣١ مجلة بما يساوي ١٠.٢٧ مليون نسخة ، ٧٧ صحيفة مختلفة بما يساوي ١٤٨,٣٥ مليون نسخة.

سابعاً : أن البوذية تمثل الديانة الرئيسية للصين ويدين بها أكثر ١٣٠ مليون نسخة من اجمالي مليار و ٢٠٠ ألف نسمة ، ومنذ أن اطلقت الدولة الصينية

(١) جعفر كزار احمد : الصين بعد رحيل تشاو دنغ ، مرجع سابق ، ص ١٨

(٢) جعفر كزار أحمد: الصين بعد رحيل دنغ تشاو دنغ ، مرجع سابق ، ص : ١٩

(٣) جعفر كزار محمد ، الصين بعد رحيل دنغ تشاو دنغ ، مرجع سابق ، ص : ٢٠

جمعت المؤشرات ٧.٦ من :

حرية التعبد عام ١٩٨٠ يوجد حتى عام ١٩٩٠ (٤٠٠٠٠٠) مكان للعبادة.

هكذا نستطيع القول أن مؤشر القوميات ذو تأثير إذ تم تعميق الخلل والفجوة في مستويات التنمية في المناطق والأقاليم الصينية ، رغم جهود الحكومة الصينية لتضييق هذه الفجوة.

د- في حقوق المرأة كمؤشر على الحالة الاجتماعية .

لقد تم وضع عدة قوانين لتنظيم قضايا المرأة والسجناء ، فوضع قانون الشرطة ١٩٩٥ وقانون الجنايات ، وقانون السجون ١٩٩٤ والمحاكم والرقابة القضائية عام ١٩٩٥ ، كل هذه حسنت من حقوق المواطن الصيني بعد أن كانت الدولة تدير كل شيء ، فعلى صعيد القطاع النسائي :^(١)

أولاً : مشاركة المرأة في الحكم بمستوياته المختلفة ، حيث توجد إمراة واحدة كمستشار في مجلس الدولة ١٦ وزيرة ونائب وزير ١٨ حاكمة اقليم واكثر من ٣٠٠ حاكمة ونائب حاكم.

ثانياً : زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة الصينية ، حيث شكلت نسبة النساء العاملات من مجمل قوة العمل ٣٨٪ حيث نصف قوة العمل في الريف نساء، ووصل عدد النساء العاملات من خلال الحكومة ١٢٣٧١ مليون عام ١٩٩٤ ما نسبته ٣٢.٥٪ من مستخدمي الحكومة .

ثالثاً : زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث وضع ١٩٩٢ قانون حماية المرأة لجمهورية الصين الشعبية وفي عام ١٩٩٣ صوت ٩٥٪ من النساء في الانتخابات المحلية للمجالس الشعبية ورشحت ٦٢٦ إمراة لمجلس نواب الشعب الثامن مما شكل ٢١.٣٪ من مجمل المرشحين.

(١) The Process of Human Right in china : china , international press, 1996,p 1-3

جدول (٤) عدد النساء المرشحات لمجلس نواب الشعب

السنة	عدد المرشحات	رقم مجلس الشعب
١٩٥٤	١٤٧	الاول
١٩٥٩	١٥٠	الثاني
١٩٦٤	٥٤٢	الثالث
١٩٧٥	٦٥٣	الرابع
١٩٧٨	٧٤٢	الخامس
١٩٨٣	٦٣٢	السادس
١٩٨٨	٦٣٤	السابع
١٩٩٣	٦٢٦	الثامن

* Source : 'The Process of Human Right in china International press. 1996. P.3

رابعاً : زيادة استفادة المرأة الصينية في التعليم والصحة حيث أن البنات من اعمار ٧-١١ سنة التحقنا بالمدرسة وارتفعت النسب ٩٧,٧٪ في عام ١٩٩٤ ، كما وصل معدل الطالبات في المدارس المتوسطة ٤٤,٣٪ ، في الجامعات ٣٤,٥٪ .

اما في مجال العناية الصحية فإن ٩٨٪ من نساء الحضر و ٧٠٪ من نساء الريف يتلقين فحص طبي وهبط معدل الوفيات للنساء الحوامل الى ٦٧,٣ لكل ١٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٩٣ ومعدل الولادة ١٧,٧٪ لكل ١٠٠ بعد أن عام ١٩٠٠ ٢١,٠٦٪ ومعدل نمو السكان هبط ١١,٢١ لكل ١٠٠ في عام ١٩٩٤ بعد أن ١٤,٣٩٪ عام ١٩٩٠ هناك ٤٥,٠٠٠ ممرضة . ٣١٦٤ مرفق للعناية الصحية ، ومعدل الاطفال الذين طعموا ضد الامراض ٩٢,٦٪ عام ١٩٩٤ .

خامساً : يوجد ٣٥٤ طبيب لكل ١٠٠ مريض ، و ١٤,٨ سرير لكل ١٠٠ مريض في عام ١٩٩٤^(١)

(١) The Process of Human right in china op.cit,pp1-3

الحزبية في الحقبة الماوية .

تتعدد مراكز وأجهزة صنع السياسة الخارجية الصينية ويأتي على رأس هذه الأجهزة اللجنة الدائمة المرتبطة بالمكتب السياسي حيث أصبح (رونجي) رئيساً للوزراء بعد أن كان يشغل المرتبة الخامسة في اللجنة المذكورة ثم بعد ذلك المرتبة الثالثة، ومن الأجهزة الأخرى العسكرية المركزية والمكتب السياسي حيث نلاحظ أن القيادات الموجودة بهذه المراكز هي قيادات تساند السياسة الإصلاحية المتبعة في الصين.

ب- تتوزع ثلاثة اتجاهات سياسية في داخل وخارج أجهزة الحزب والدولة والجيش في ادارة العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي :

أولا الإتجاه الاصلاحى المعتدل الذي يقود البلاد على طريق الانفتاح والتعددية الاقتصادية مع بقاء المركزية في ادارة العملية السياسية وهو الاتجاه الذي قاده دينغ تشياو بنغ واستمر بعد وفاته في قيادته جيانغ زيمين (Jiang Zmin) .

اما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الليبرالي الذي يدعو الى الاصلاح السياسي لانه بدونه لا يتحقق الاصلاح الاقتصادي وتحديث وتقوية الصين.

اما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه الماوي المحافظ الذي يرى أن القيادة الصينية الحالية تقود البلاد الى الليبرالية والرأسمالية وتبني قيم الغرب ومفاهيمه في الاقتصاد والاجتماع.

ومن مؤشرات عمل التيار الاصلاحى المعتدل بقيادة جيانغ زيمين :

أولاً: تعيين جيانغ زيمين رفاقه في شنغهاي في الصحف وأجهزة الدعاية الحزبية^(١)
ثانياً : استطاع تيار جيانغ زيمين المدعوم من اصلاحيين اقوياء في شنغهاي وقوانجو انتخاب هوانغ جو عمدة شنغهاي لعضوية المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني وترقية ووبانج قوا سكرتير لجنة الحزب في شنغهاي وجيانغ

(١) جعفر كزار أحمد: الصين بعد رحيل دينغ تشياو بنغ، السياسة الدولية مرجع سابق ص٢٨.

شون يون سكرتير لجنة الحزب في ساندونغ من عضوية المكتب السياسي الى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب ، وبالتالي يكون حوالي ٧ اعضاء من المكتب السياسي البالغ عددهم ٢٠ عضوا عملوا في شنغهاي^(١)

ولكن الملاحظ أن هذا التيار الاصلاحى المعتدل يتركز على التقدم الاخلاقى والثقافى والاشتراكي والذي يعود الى الحملة التى اطلقها دينغ تشياو بنغ ضد ما أسماه " التلوث الروحى والدعوة إلى الحضارة الروحية الاشتراكية عندما قويت مراكز الفساد وزادت نسب التخضم وساءت العلاقات مع الولايات المتحدة. وبعد أن بدأ التيار الليبرالى هجومه على النظرية الماركسية ، تدهورت العلاقات الصينية الامريكية بشكل حاد فى وقت بدأت فيه قضايا الفساد تشكل حيزاً كبيراً فى تفكير المواطن الصينى ، بدأ هذا التيار يتخذ خطى متشدده تجاه القضايا الداخلىة والخارجية " ^(٢)

اما المؤشرات الدالة على نشاط التيار الغربى الليبرالى داخل وخارج الحزب والدولة الذى دفعت بوجوده فى الحياة السياسية الصينية منذ مسيرة الاصلاح عده عوامل منها : عملية الاصلاح الاقتصادى وانشاء المناطق الاقتصادية الساحلية ، الأفكار الليبرالية فى تاريخ الصين الحديث منذ ثورة ١٩١١ بقيادة صن يات صن (Sun Yat Sen) الليبرالية فى تاريخ الصين .

وأهم نشاطات هذا التيار فى التسعينات هي : ^(٣)
 أولاً : قدم هذا التيار دعوة الى جهاز الدعاية التابع للحزب ١٩٩٤ لاقامة مؤتمر اقتصادى تحت شعار " لنعمق اصلاحات دينغ تشياو بنغ" وذلك فى مدينة قوانجو وفوجيان فرفض الحزب هذا الطلب

(١) جعفر كزار أحمد : الصين بعد رحل دينغ تشياو بنغ ، ص ٢٨

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٨

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٩-٣٠.

ثانياً : قام (Tian Ji Yun) نائب رئيس مؤتمر الشعب بجولة في الاقاليم الغنية للحصول على دعم قيادتها في صراعهم من أجل تعميق اتجاهات اقتصاد السوق .

ثالثاً : طالب (Li Rui) احد رموز هذا التيار في تطبيق الديمقراطية والتدرج في تطبيقها وفقاً للشروط الوطنية

رابعاً : حقق هذا التيار ابّان الدورة الرابعة للمجلس الوطني الثامن لنواب الشعب ١٩٩٦ انجازات بتعديل قانون العقوبات الجنائية وقانون الاجراءات الجنائية بمساندة التيار الاصلاحى المعتدل .

اما التيار الماوي المحافظ فلم يشارك في اصلاحات دينغ تشياو بنغ ، ولكنه

ظلّ موجوداً داخل الحزب وفي جهاز الدولة. ومن مؤشرات فعالية هذا التيار :^(١)

أولاً : بدأ عام ١٩٩٤ شن حملة ضد الاصلاحات الاقتصادية عبر صحيفة البحث عن الحقيقة (In search of Truth) حيث ينشر هذا التيار في وسط الاكاديمين وكبار رجال

الحزب سنأ وهم ما اصطلح على تسميتهم عصابة الاكبر سنأ (Gang of Elders)

ثانياً : وجه "Ding Li Gun" أهم قيادات التيار المحافظ وهو نائب رئيس معهد بحوث التاريخ الصيني التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام

١٩٩٤ نقداً الى اصلاحات دينغ تشياو بنغ وطالب اللجنة المركزية للحزب

الشيوعي الصيني بتوجيه اجهزة الدعاية للوقوف ضد هذه الاصلاحات .

ثالثاً : شكلت مجموعة التيار المحافظ مجموعة عمل مقاومة ما اسموه "شورر السوق".

ان تحديد مسار السياسة الخارجية الصينية يأخذ أحد المسارات التالية في المستقبل :

المسار الاول : التزام الصين بسياسة خارجية تأخذ بالبعد الدولى نتيجة لاعتبارين:

(١) جعفر كزار احمد : الصين بعد رحيل دينغ تشياو بنغ، مرجع سابق، ص : ٣٠ - ٣٣

أولهما : ان النظام الدولي في فترة مابعد انتهاء الحرب الباردة يسير وفق آلية بناء القوة الجماعي .

ثانيهما : إن عدم تمركز القوة الاقتصادية في كتلة او دولة مما سمح بانتشارها على عدة كتل اقتصادية بعضها قد تم تشكيله. والآخر في طريقة نحو التشكل ، والتضاؤل النسبي للقوة العسكرية .

لذا سيكون السلوك السياسي الخارجي الصيني متجهاً الى الدخول في قواعد النظام الدولي بعد الحرب الباردة ومشاركاً وذلك من اجل انجاز واكمال تحقيق برنامجه الاصلاحى الاقتصادي وتكون من نتائج هذا المسار تعميق علاقة الصين بالغرب واعطاء الاعتبار الاقتصادية دوراً أكبر .

المسار الثاني : تغير السلوك السياسي الخارجي الصيني الى صيغة اكثر ابتعاداً عن الانخراط في النظام الدولي في حالة نشوء الامور التالية :

١- محاولة العبث بأمنها الوطني وخاصة إعادة تايوان الى الوطن الام واستخدام تايوان كورقة ضغط من قبل الولايات المتحدة الامريكية في حالة تنامي قوة الصين السياسية والاقتصادية والعسكرية لاحتوائها .

٢- تراجع مؤشرات قوتها الاقتصادية او تزايد هذه المؤشرات ولكن قي إتجاه نحو تكون مراكز رأسمالية وتعميق التفاوت بين مستويات التنمية في الاقاليم الصينية

٣- استمرار البرنامج الاقتصادي الاصلاحى سيؤدي الى تكوين طبقة وسطى متزايدة مما يحول التماسك الطبقي في الصين لصالح الاداريين والتكنوقراط على حساب القوى الفلاحية التي تشكل نسبة كبيرة في الريف الصيني .

المسار الثالث : انتهاج سياسة خارجية مستقلة تتحرك نحو بناء قوتها الاقليمية عبر تجمعات اقليمية ، مع استمرار اعتقادها ان حركة العلاقات الدولية هي قوى محددة صاعدة وقوى اخرى هابطة وفق نظرية العوالم الثلاثة ، وبالتالي اللجوء الى : استخدام الورقة الروسية ، أو استمرار الادراك السياسي الصيني أن الولايات المتحدة هي الخطر المحتمل عليها والتي ستحاول احتواء قوتها العسكرية والاقتصادية ، وبالتالي التركيز علي بعدين في سياستها الخارجية :

الاول : هو معارضة الهيمنة على النظام الدولي من قبل قطب أوحده ، والثاني ازدياد ارتباطها بالعالم الثالث واعتبار نفسها دولة من العالم الثالث.

يلاحظ مما سبق أن هذا التيار ينشط في ظل وجود عدة عوامل : توتر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة واليابان خاصة بعد أحداث جزر بحر الصين الجنوبي ، النجاحات القليلة ضد الفساد والسيطرة على التضخم الاقتصادي .

خامساً : المعطيات الاقتصادية

يتحدد مستقبل الصين على سلم القوى الدولي يتحدد من خلال جملة من المؤشرات وهي :

١- مؤشرات الاقتصاد الدولي الراهنة حيث يمكن وضع المؤشرات التالية لحركة الاقتصاد الدولي :^(١)

١- انتهاء عصر ثبات اسعار الصرف وتفكك نظام النقد الدولي بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار الى ذهب في ١٩٧١ والدخول الى مرحلة التعويم وفوضى اسواق النقد الدولية وقد شكل ذلك عنصراً اضطراباً في المعاملات الاقتصادية الدولية .

٢- ازدياد شكل المضاربات في اسواق رأس المال الدولي من خلال التدفقات المالية دون ارتباط بعمليات الانتاج والتشغيل والاستثمار

٣- تباين علاقات النمو اللامتكافئ بين كبريات البلدان الصناعية من ناحية والبلاد النامية من ناحية ثانية وبين الدول الرأسمالية نفسها

٤- تزايد حجم البطالة العالمية بفضل الثورة التكنولوجية الهائلة .

٥- اختلال التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد الدولي ، بمعنى ازدياد حجم العرض عن حجم الطلب عالمياً .

ان استجابة الاقتصاد الصيني لنمو كافة قطاعاته ستكون وفق المتغيرات

الاقتصادية الدولية :

١- عدم تعويم سعر الصرف للعملة الصينية مع عدم الدخول في مضاربات اسواق النقد الدولي وربط اقتصاد الصين بعمليات الانتاج والتشغيل .

(١) جمعت هذه المؤشرات من :

رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لآخر لمشكلات الرأسمالية المعاصرة ، الكويت ، المجلس الوطني

٢- الاستفادة من علاقات النمو غير المتكافئة بين المراكز الرأسمالية (الولايات المتحدة ، اليابان ، الاتحاد الاوربي) لمنع تشكيل ثقل رأسمالي مُركَّز في دولة أو تكتل اقتصادي وذلك عبر الاستفادة من الآليات الاقتصادية التالية :
 رخص الاجور في الساعة في قطاع الانتاج في الولايات المتحدة المتوقعة في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) تقدر ٢٥.٤ دولار واليابان ٤٤ دولار والمانيا ٤٥,٨ دولار حيث أن أعلى تكلفة للاجر في الاقتصاد الرأسمالي الغربي في المانيا بينما ادنى تكلفة في المكسيك تساوي ٤١ دولار .

ويتضح هذا من معطيات الجدول التالي :

جدول (٥) تكاليف الاجور في الساعة في قطاع الانتاج بالدولار

الاسم	١٩٩٤	٢٠١٠-٢٠٠٠
المانيا	٢٦,٢٠	٤٥,٨٠
اليابان	٢٤,١٠	٤٤,٤٠
الولايات المتحدة	١٧,١٠	٢٥,٤٠
فرنسا	١٦,٤٠	٢٨,٢٩
سنغافورة	٦,٤٠	١٠
تايوان	٥,٦٠	٩,٧٠
كوريا الجنوبية	٥,٣٠	١٥,٦٠
هونغ كونغ	٤,٥٠	٨,١٠
المكسيك	٢,٥٠	٤,٠٠

* المصدر : سميير عبده المعاري : آفاق التطور الاقتصادي العالمي، أبو ظبي، أخبار النفط والصناعة ، ٣١٩، ١٩٩٧ ص ١٩

وإذا ما درسنا الناتج الاجمالي نرى انه في عام ٢٠١٠ ستبقى امريكا في الصدارة الاقتصادية وهذا مرتبط باستمرار الازمة الاقتصادية في اقتصاديات آسيا وتراجع النمو الاقتصادي في اليابان وابقاء التوازن في الميزان التجاري بين الاتحاد الاوربي وامريكا فلقد بلغ حجم تجاره بينهما عام ١٩٩٥ مبلغ ٢٥٦ مليار دولار إذ استوردت امريكا من الاتحاد الاوربي ما قيمته ١٣٢ مليار دولار (١٨٪ من اجمالي الواردات الامريكية) وصدرت إلى دولة ما قيمته ٢٤ مليار دولار

(٢١٪ من اجمالي الصادرات الامريكية) وبلغ استثمار الولايات المتحدة في الاتحاد الاوربي ٢٥١ مليار دولار منها ١٩٩٤ مقابل ٢٧٤ مليار دولار استثمارات اوربية في امريكا^(١)

جدول (٦) نمو الناتج المحلي الاجمالي بمليارات الدولارات

البيان	١٩٩٤	٢٠٠٠-٢٠١٠
امريكا الشمالية	٧٨١٢	١١٦٥٥
اوروپا	٦٧٩٠	١٠٣٢
الصين الشعبية	٢٨٣٨	٨٨٧٧
اليابان	٣٥٠٠	٣٦٥٩

المصدر : سيره عبده المعاري : آفاق التطور الاقتصادي العالمي ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

يشكل توزيع القوة الاقتصادية بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في اوروبا وأسيا والولايات المتحدة الامريكية عامل قوة دفع موقع الصين على سلم القوى الدولي. ولكن هذا مرتبط بعدم حدوث مايلي :

١- ظهور مراكز اقليمية رأسمالية مرتبطة باقتصاديات الغرب الرأسمالي في هونغ كونغ والمدن الساحلية على الساحل الشرقي تشد الاقتصاد الصيني نحو مضاربات أسواق النقد الدولي التي اعتبرت كأحد أسباب أزمة آسيا الاقتصادية.

٢- ارتفاع مستويات الاستهلاك على الانتاج خاصة بعد نمو السكان في الصين وتقليل نسبة الإدخار نتيجة ازدياد التضخم والفساد وبهذا يكون أحد معوقات ومشاكل تبوء الصين لمكانة دولية مرموقة خارجياً.

٣- ضياع القوة الاقتصادية الصينية من خلال تفاوت التوازن بين عوائد التنمية بين الريف والحضر واتجاه هيكل الاقتصاد الصيني بشكل كلي الى اقتصاد التصنيع القابل للتصدير على حساب قوة العمل الفلاحية في الريف

(١) محمد شعبان : زعامة العالم في القرن القادم هل هي حكم للولايات المتحدة ام صراع مع الدر الاوربي ، لندن ، مركز

الصيني إذ أن ٨٠٪ من سكان الصين فلاحون.

ب- انماط اقتصاد السوق التي تندرج ضمن أربعة أشكال نمط رأسمالي ذو توجه استهلاكي ، نمط رأسمالي ذو توجه انتاجي ، رأسمالية العائلة (اندونيسيا) ، اقتصاد في مرحلة الانتقال كما هو الحال في الصين الشعبية ، كما يوضح ذلك الجدول التالي :

جدول (٧) : انماط اقتصاد السوق

بلدان في مرحلة الانتقال	رأسمالية العائلة	توجه إنتاجي	توجه استهلاكي
بلدان مجموعة الدول المستقلة، الصين الشعبية	تايبوان ، اندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند	المانيا ، فرنسا ، اليابان	الولايات المتحدة ، كندا ، بريطانيا
الحصائص: تشجيع الدولة إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحدد طبقة رجال الأعمال	الحصائص: طور هذا النظام الصينيون الذين يعيشون في المنفى وهو يعتمد رأس المال في أيدي عائلات معينة	الخصائص : التركيز على الانتاج والتشغيل تضع الدولة قواعد عامة للنشاط الاقتصادي	الخصائص : الحدود المفتوحة ضعف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الهدف الأعلى هو الربح.
المشاكل : عدم وجود الضمانات القانونية والاستثمارية ، الطاقة الجرائم الاقتصادية	المشاكل : غياب الادارة الحديثة والفساد	المشاكل : المحافظة على نظام الضمان الاجتماعي الى تباطؤ الاستثمار والتجديد	المشاكل : فوارق في الدخل معدل الادخار منخفض الحكومات المركزية منخفضة

المصدر : سميرة عبده المعاري ، آفاق التطور الاقتصادي العالمي ، مرجع سابق ، ص : ١٨

يلاحظ من هذا المؤشر أن انتقال الصين الشعبية الى اقتصاد ذي توجه انتاجي يشكل أحد عوامل دفع القوة الاقتصادية للصين وبالتالي تحسين مكانتها الدولية. إن توجه اقتصاد الصين الى اقتصاد استهلاكي يشجع قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى ، أو توجه اقتصادها نحو اقتصاد العائلة سيؤدي الى مشكلات في وجه القوة الاقتصادية كأحد مؤشرات مكانة الصين المستقبلية. ولكن استمرار نمو القطاع التصنيعي في الاقتصاد الصيني وتعظيم حجم حصته في هذا الاقتصاد مرتبط بتوفير الطاقة. وبالنظر الى مؤشر إستهلاك الطاقة حيث يشكل ٤٠٪ كمتوسط لاستهلاك الفرد من الطاقة في الصين من الاستهلاك العالمي فلقد وصل

العجز بين الانتاج والاستهلاك عام ١٩٩٣ إلى ٦٠٠ الف برميل يومياً ويتوقع أن يصل إلى مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٠٠ وإلى ٣ مليون برميل عام ٢٠١٠ لا سيما وأن احتياطات الصين من النفط لا تدوم أكثر من ٢٠ عام إذا استمر الانتاج بمعدله الحالي^(١) حيث كانت الصين حتى عام ١٩٨٥ تصدر ٢٥٪ من انتاجها ثم تحولت إلى دولة مستوردة منذ عام ١٩٩٠ ولكن يوجد هناك بدائل للبترول في الصين حيث يشكل الفحم ٧٥٪ من حاجة البلاد و١٥٪ من الاحتياطات العالمية ولكن مسألة الطلب على الطاقة وخاصة البترول في الصين مرتبط باستمرار حالة النمو الاقتصادي والجدول التالي يوضح الزيادة في الطلب على البترول بين الصين وامريكا والاتحاد الأوربي.

جدول (٨) : شرائح الزيادة في الطلب على البترول (الف برميل في اليوم) والنسبة المئوية للشريحة.

الدولة	١٩٩٥-١٩٩٠	النسبة المئوية من المحتوى الكلي
الاتحاد الأوربي	٥٤٥	٨.١
الولايات المتحدة	٦٣٠	٩.٣
الصين	١٠٥٥	١٥.٦

المصدر : محمد علي حلاوي، كوريا الجنوبية : جوهرة في تاج صناعة البترول ، أبو ظبي ، اخبار النفط والصناعة ، ٣٢٠ ، ١٩٩٧ ، ص: ١٥

يتضح أن ارتفاع استهلاك الطاقة البترولية في الصين مقارنة بالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة قد يؤدي الى اتجاه الصين إلى الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط التي تعتبر مصدراً للطاقة ، وإلى السيطرة على الممرات الملاحية. فاستهلاك البترول كأحد مصادر الطاقة أعلى من كل المصادر الأخرى حيث يتوقع أن يصل إلى ٩١ مليون برميل عام ٢٠٢٠ كما أن نسبة مساهمة النفط في ميزان

(١) نزار عبد المعطي زيدان : العلاقات الأمريكية الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، ١٣٢ ،

في نفس العام^(١) ومن هنا تظهر أهمية الطاقة في اقتصاديات الدول ومنها الاقتصاد الصيني.

إن توزيع القوة الاقتصادية بين مجموعات اقتصادية متعاونة يدفع الصين الى التحرك الاقليمي الاقتصادي لاحتلال موقع دولي في المعادلة الاقتصادية ذات الشكل التجميعي وهو اتجاه في بناء القوة الاقتصادية في إطار بناء جماعي تقاسمي ، هكذا يبدو العالم متأرجحاً بين نزعتين اثنتين : نزعة الشمولية ونزعة التجزئة. فالنزعة الأولى تبحث عن نظام ما. فهناك أنظمة تسعى الى الارتكاز وهي عبارة عن مجموعات كبرى ذات صبغة اقتصادية مثل أوروبا المندمجة (EEC) ومجموعة أمريكا الشمالية (NAFTA) ومجموعة المحيط الهادي الاقتصادية المحتملة^(٢) التي هي منطقة لتغلغل لرأس المال الامريكي والياباني في المنطقة خلال الفترة ما بين (١٩٦٠-١٩٨٠) فلقد ازدادت الاستثمارات الأمريكية وحدها ثلاث مرات عن استثماراتها في العالم عموماً ، وأن متوسط الاستثمارات الأمريكية واليابانية وحدها شكلت حوالي ٦٠٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية في منطقة جنوب شرقي آسيا.^(٣) وهذه أحد مشاكل التي تواجه القوة الاقتصادية الصينية في ظل تحركها الاقليمي لتكون محور نواة لتشكيل كتلة اقتصادية في آسيا الشرقية.

(١) محمد عمر العيص وآخر : مستقبل الطاقة ومشاريعها في ضوء المتغيرات الجديدة في اقليم الشرق الأوسط ، أبو ظبي ، أخبار النفط والصناعة ، ٣١٠ ، ١٩٩٦ ، ص : ١٢-١٣

(٢) روني جان دوبوي : النظام العالمي الجديد : وهم أم حقيقة ؟ تونس ، جمعية الدراسات الدولية ، دراسات دولية ، ٤٧

١٩٩٣ ، ص : ٩

(٣) عبد الأمير السعد : مقارنة نظرية في التفكير الاقتصادي حول معجزة دول شرق آسيا الاقتصادية ، أبو ظبي ، أخبار

النفط والصناعة ، ٣١٧ ، كانون ثاني ١٩٩٧ ، ص : ٢٤-٢٥

فإذا كان مؤتمر قمة الدول السبع الكبرى (G7) ، الذي انعقد في ٢٧-٢٩ يونيو-١٩٩٦ بمدينة ليون الفرنسية ، قد سيطرت عليه فكرة مؤداها أن التقدم التجاري لبعض بلدان جنوب شرق آسيا كان على حساب تزايد البطالة وتدهور الوضع الاقتصادي في الدول الصناعية. ^(١) يمكن القول أن المصلحة الأمريكية في اضعاف النمو الاقتصادي في آسيا الذي شهد أزمة بالغة قبيل القرن الواحد والعشرين.

ويؤكد ذلك ما جاء في مجلة (The Economist) في مقال بعنوان «خفايا النمو» أن مخاوف الشمال من المنافسة القادمة من الجنوب ناشئة عن ما نلاحظه من نمو اقتصادي كبير في الدول الآسيوية الشرقية .. وكذلك التطور الاقتصادي الذي تشهده الصين. ^(٢)

إن نمو اقتصاديات آسيا كاد أن يشكل مركزاً جديداً قوياً للرأسمال الدولي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين الناتج القومي الاجمالي في الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٠) ببلابين الدولارات.

(١) صباح نعوش : النظام التجاري العالمي الجديد ، أبرظي ، أخبار النفط والصناعة ، ٣٢٢ ، ١٩٩٧ ، ص : ٨

(٢) خفايا النمو الاقتصادي ، عمان ، المنتدى ، ١٣١ ، ١٩٩٦ ، ص : ١٣-١٤

جدول (٩) الناتج القومي الاجمالي لبعض الدول (١٩٩٥ - ٢٠٢٠)

الدولة	١٩٩٥	٢٠٢٠
الصين	٣.٢٠٥	٢٠.٠٠٤
الولايات المتحدة	٦.٩٢٠	١٣.٤٧٠
اليابان	٢.٥٩٥	٥.٠٥٢
الهند	١.٣٢٠	٤.٨٠٢
اندونيسيا	٦٦٦	٤.١٥٧
كوريا الجنوبية	٥٤٧	٣.٤١٢
المانيا	١.٣٨٠	٢.٦٨٧
تايلاند	٣٨٢	٢.٣٨٤
فرنسا	١.١٠٩	٢.١٥٩
البرازيل	٩١٦	٢١١٣

المصدر : الشرق الناهض ، عمان ، المنتدى ، ١٢٨ ، ١٩٩٦ ، ص : ١٥

نقلا عن : Central Intelligence Agency Factbook 1995 World Bank growth estimates

يلاحظ أن الصين سوف تحقق أعلى ناتج قومي اجمالي في عام ٢٠٢٠ ولكن المشكلة التي قد تكون عائقاً للقوة الاقتصادية الصينية هي في نوعية النمو وليس زيادته كمياً حيث اعتبر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أن الصين ودول جنوب شرق آسيا تحتاج إلى تحسين نوعية النمو وليس زيادته كمياً فقط.^(١)

إن الهدف من دراسة هذه المعطيات التالية في قطاعات مختلفة هو لتدليل على النمو الإقتصادي الذي يشكل أحد مكونات القوى مما يؤثر على السلوك لإقتصادي لحركة سياستها الخارجية لتحقيق متطلبات برنامج التحديثات الأربعة. إن هناك جملة من المؤشرات التي تعطي وصفاً للحالة الاقتصادية في الصين إبّان التسعينات من هذا القرن وهي :

أولاً : على صعيد الشركاء التجاريين للصين بقيت اليابان وهونغ كونغ في مقدمة شركائها التجاريين ثم تليهما الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه من مقارنة

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ : عرض عام ، عمان ، المنتدى ، ١٣٢ ، ١٩٩٦ ، ص : ٩

فاحصه بين شركاء الصين التجاريين في سنة ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥ يتبين لنا ذلك ، إذا ما نظرنا إلى هيكل الميزان التجاري بين أمريكا والصين واليابان يظهر أن الصادرات من هذه الدول إلى الصين يزيد عن وارداتها ، ومن هنا تنبع أهمية الصين كسوق اقتصادي لهذه الدول وبإزدياد تعمق هذا الهيكل في حجم الصادرات والواردات نلاحظ انعكاسات ذلك على العلاقات السياسية بين هذه الدول والصين (انظر جدول رقم (٥) في الملحق الاقتصادي في التسعينات والثمانينات).

ثانياً : عند النظر إلى هيكل المنتجات الصناعية في الصين في التسعينات تظهر الخصائص التالية :

- ١- زاد حجم إنتاج الغاز الطبيعي بحوالي ٢ مليار متر مكعب.
- ٢- زاد حجم إنتاج النفط بحوالي ٨ مليون طن
- ٣- زاد حجم تملك السيارات من ١٥.٢ الف سيارة الى حوالي ٥١٣.٠٠٠ مليون سيارة .
- ٤- زاد حجم إنتاج الحديد ٤٣ مليون طن منذ عام ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ بمعدل ٨,٦ مليون طن لكل سنة وبالتالي ، سيصبح إنتاج الحديد عام ٢٠٠٠ حوالي ١٣٤ مليون طن خلال الخمس سنوات القادمة. (انظر جدول رقم (١٠) في الملحق الاقتصادي)

ثالثاً : ان دراسة هيكل المنتجات الغذائية في بداية فترة الثمانينات (١٩٨٠) وبداية التسعينات على مدار عشر سنوات تظهر النتائج التالية :

- ١- زاد إنتاج الارز من بداية الثمانينات الى بداية التسعينات خلال عشر سنوات ٥٠ ألف طناً ، ولذلك في نهاية عام ٢٠٠٠ يكون إنتاج الارز حوالي ٢٣٩ الف طناً بمعدل زيادة ٢٣.٩ طن لكل سنة.
- ٢- زيادة إنتاج القطن من ٢٢٠ الف طن عام ١٩٧٩ الى حوالي ٤٥١ الف طن عام ١٩٩٠ أي ما يقارب الضعف خلال عشرة سنوات أي حوالي ٢٢ ألف طن

لكل سنة بحيث يصبح عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٧١ الف طن. (انظر الجدولين رقم (٨،٢) في الملحق الاقتصادي).

رابعاً : ان دراسة المؤشرات التعليمية والصحية في فترتي الثمانينات والاستعينات تظهر :

١- أن عدد المؤسسات الصحية قد زاد ٨٠ ألف مؤسسة عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٩٠ الف مؤسسة عام ١٩٩٥ كما زاد عدد العاملين من ٢ مليون ونصف تقريباً عام ١٩٨٠ الى حوالي ٤ ملايين عامل في المؤسسات والمرافق الصحية أما المؤشرات التعليمية فيلاحظ ارتفاع عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة ومؤسسات التعليم العالي ، حيث كانت مؤسسات التعليم العالي عام ١٩٨٠ حوالي ٦٧٥ مؤسسة اصبح عددها ١٠٥٤ عام ١٩٩٥ أى بزيادة قدرها ٢٧٩ مؤسسة بمعدل ١٨.٥ مؤسسة لكل سنة ، فخلال الخمس سنوات القادمة حتى عام ٢٠٠٠ يصبح عدد مؤسسات التعليم العالي ١١٤٤. (انظر جدول رقم (٤ ، ٦) في الملحق الاقتصادي).

خامساً : كما تبين من المعطيات الاحصائية المرفقة بهذه الدراسة يلاحظ أن مؤشر نمو السكك الحديدية قد زاد من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩٥ من ٥ الاف كيلو متر الى حوالي ٥٤ الف كيلو متر أي بزيادة قدرها ٤٩ الف كيلو متر ، وأصبح عدد التلفونات في الصين ٨٥.١ مليون هاتف وطول الطرق العامة زاد من (٨٧) كيلو متر الى مليون كيلو متر. (انظر جدول رقم (٣) في الملحق الاقتصادي).

سادساً : مؤشر التنمية في الريف والحضر يلاحظ التفاوت في الدخل السنوي لسكان الريف والحضر حيث يتقاضى الفرد في الحضر ٢٨٩٢ يوان سنوياً بينما في الريف فيتقاضى ١٥٧٨ يوان سنوياً بفارق ٢٣١٥ يوان ، وإذا استمر هذا الفارق لخمس سنوات حتى عام ٢٠٠٠ ، عندئذ يكون مجموع الفارق بين دخل فرد في الحضر وفرد في الريف ١١٥٧٥ ، وعند دراسة ممتلكات الأسرة الحضرية والريفية لكل ١٠٠ أسرة ، وجد ان الاسر الحضرية تمتلك ١١٨ تلفزيوناً ، و٦٦ ثلاجة ، و٧٣

جهاز تسجيل مقابل ٨١ تلفزيون ، و٥ ثلاجات ، و٢٨ جهاز تسجيل للأسر الريفية وهذا يشير الى خلل في توزيع عوائد التنمية الاقتصادية. واذ قسنا حجم القوة العاملة في الريف والحضر نجد أن هناك ١٨٦ مليون نسمة يعملون في المدن ، مقابل ١٢٣.٥ مليون في مؤسسات الريف بفارق ٦٢.٥ مليون نسمة ، وهذا استمرار لخلل في هذا المعطى منذ بداية فترة الاصلاح الاقتصادي. (انظر جدول رقم (١١) في الملحق الاقتصادي).

اما على الصعيد الخارجي للاقتصاد الصيني فيلاحظ المؤشرات التالية :

أولاً: مؤشر الانفاق الدفاعي : يلاحظ أن الانفاق الدفاعي في الولايات المتحدة الامريكية كان كالآتي :

جدول (١٠) الانفاق الدفاعي للولايات المتحدة

السنة	مقدار الانفاق الدفاعي
١٩٨٠.	١٣٠.٢ مليار دولار
١٩٩٠.	٣١٤.٠ مليار دولار
١٩٩٥	٢٥٠.٠ مليار دولار

* المصدر : وليد عبد الحفي ، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الامريكية على سلم القوى الدولي ، السياسة الدولية ، ١٢٦ ،

١٩٩٦ ، ص : ٢١-٢٢

يلاحظ أن الميزانية الدفاعية في الصين قد زادت من عام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٤ بمقدار ١.٣١ بليون دولار بمقدار ١.٦ بليون دولار لكل سنة من (١٩٨٦ - ١٩٩٤) والفرق بين نسبة الانفاق الدفاعي من الدخل القومي في هذه الفترة ١.٢٪ من الناتج القومي الاجمالي. ففي عام ٢٠٠٠ ستكون تقريباً وفق هذه المعطيات الاحصائية مقدار الميزانية الدفاعية الصينية ٩.٦ بليون دولار ، بينما في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ ستكون الميزانية الدفاعية ٢٧٠ مليار دولار مع استمرار تركيز الولايات المتحدة على البعد العسكري. ومن يتتبع الميزانية الدفاعية من (١٩٩٠ - ١٩٩٤) نلاحظ زيادة النفقات الدفاعية واستمرار نسبة

الانفاق بتزايد الى أن تصل الى ٩٪ من الناتج القومي عام ٢٠٠٠^(١) بينما تزايد هذه النسبة بشكل أقل من الناتج القومي الاجمالي الامريكي حيث انها من (١٩٨٠ - ١٩٩٢) كانت ٠.٤٪ خلال ١٢ سنة، ففي السنة الواحدة تكون النسبة ٣.٣٪.

ثانياً : الدخل السنوي للفرد في الصين ٣٠٠ دولار ولنفرض أنه سينمو بمعدل ١٪ سنوياً ، فإن ذلك سيكون ٣٠٠ دولاراً للفرد ، وإذا ضرب في عدد السكان (١.٢) مليار نسمة ، فيكون لديها ناتج سنوي اضافي مقداره ٣٦ مليار دولار وهو مجرد ٧.٠٪ من الناتج القومي الامريكي ، والى أن تصل الصين الى مستويات دخل أعلى كثيراً ، فإن تأثيرها في بقية العالم سيكون صغيراً^(٢) ، وهذا اذا لم تحدث الامور التالية :

- ١- حدوث اضطرابات طبيعية واجتماعية وعمالية تقلل من الانتاج الزراعي والصناعي والاجتماعي .
 - ٢- حدوث اضطرابات سياسية كما حدث في عام ١٩٨٩ في الميدان السماوي في بكين مما قلل من النمو الاقتصادي الصيني .
- وبتطبيق هذه المعادلة على الولايات المتحدة واليابان يلاحظ أن هناك بون شاسع في الدخل بين هذه الدول والصين على اعتبار أن عدد سكان الولايات ٢٦٦ مليون تقريبا واليابان ١٢٥ مليون تقريبا. (انظر جدول رقم (١٢) في الملحق

(*) الصين تخرج من حسابها للميزانية الدفاعية العناصر التالية :

أ- نفقات الشرطة العسكرية ومنح التقاعد

ب- برامج التطوير النووي بحسب مع وزارة الطاقة

ج- تطوير صناعة الطائرات بحسب مع وزارة الطيران

د- فارق الأسعار .

(١) لسترثارو : الصّراع على القمة ، مستعمل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان ، الكويت ، المجلس الوطني

الاقتصادي).

ثالثاً : إن دراسة الميزان التجاري بين الولايات المتحدة واليابان والصين عام ١٩٩٦ تبين أن الصين تعاني من عجز مقداره ٤.٤ بليون دولار واليابان ٨.٢ بليون دولار والولايات المتحدة ١٥٥ بليون دولار^(١) وبافتراض استمرار هذا العجز التجاري حتى عام ٢٠٠٠ لمدة ٤ سنوات نرى تقدم الصين في ميزانها التجاري.^(٢) (انظر جدول رقم (١٢) في الملحق الاقتصادي).

رابعاً : من خلال دراسة نسب البطالة في كل من اليابان والصين والولايات المتحدة كما يظهر في جدول رقم (١٢) في الملحق الاقتصادي أن نسب البطالة في الاقتصاد الأمريكي بتزايد خطي حيث وصلت عام ١٩٩٦ إلى ٥.٤% واليابان ٣.٤% والصين ٢.٨% وبحساب متوسط الزيادة في البطالة من (١٩٩٦-١٩٩٠) لأمريكا كانت ٧.٢% بينما كانت متوسط البطالة في الصين (١٩٩٤-١٩٩٠) ٢.٥% وحساب الناتج القومي الصافي لأمريكا عام ١٩٩٦ حيث بلغ ٧.٥ بليون دولار واليابان ٥.٨ بليون دولار والصين ٤.٧ بليون دولار.

خامساً : عند دراسة احتياطات الدول الثلاث من الذهب (أمريكا ، اليابان ، الصين) نلاحظ أمريكا تحتل الدرجة الأولى حيث بلغ ٦٥.٦ بليون دولار ثم اليابان ٢١٦, مليون دولار ثم الصين ١٠.٧ مليون دولار. (انظر الجدول رقم (١٢) في الملحق الاقتصادي)

سادساً : إن إنتاج الحبوب في العالم كان وفق الجدول التالي.

- (٢) تم حساب العجز بالدولار على أساس أن الدولار يساوي ١١٦ ين واليوان يساوي ٨.٣ دولار عام ١٩٩٦م
(١) للمزيد عن حالة الاقتصاد الأمريكي يمكن الاطلاع على : هاري فيجي ، جيرالد سوانسون : الانهيار القادم لأمريكا ،

جدول (١١) انتاج الحبوب فى العالم

السنة	مقدار الانتاج (بليون طن)
١٩٩٠	٢.١٢٢ بليون طن
١٩٩١	٢.٧٣ بليون طن
١٩٩٢	٢.١٢٣ بليون طن
١٩٩٣	٢.١١٣ بليون طن
١٩٩٤	٢.١٢٤ بليون طن
١٩٩٥	٢.٠٧ بليون طن

* Source : Back ground on the world food summit : Beijing Review. vol.39. No.49
Dec. 1996, P 9

جدول (١٢) انتاج الحبوب فى الصين

السنة	مقدار الانتاج (بليون طن)
١٩٥٠	١١٣,٢ مليون طن
١٩٧٨	٣.٤,٨ مليون طن
١٩٨٤	٣.٧,٣ مليون طن
١٩٩٥	٤٦٦,٦ مليون طن

* Source: The Grain Issue in China, Information office of the state of PRC Beijing,
oct. 1996 , P6

ان انتاج الحبوب فى الصين زاد نسبه ١,٢ لكل سنة منذ ١٩٨٤ أي حوالي
٢٨٦ كغم لكل شخص وهو اعلى من المعدل العالمى.

وفي عام ٢٠٠٠ سيصل عدد سكان الصين إلى ١.٣ بليون والطلب على
الحبوب بمقدار (٥٠٠) مليون طن اي ٣٨٥ كغم لكل شخص وفي ٢٠١٠ سيصل عدد
السكان ١,٤ بليون والطلب على الحبوب سيكون ٥٥٠ مليون طن ، أي ٣٩٠ كغم لكل
شخص، وفي عام ٢٠٢٠ سيصل عدد السكان ١,٦ بليون والطلب الكلي على الحبوب
سيكون ٦٤٠ مليون طن اي ٤٠٠ كغم لكل شخص^(١) .

فمسألة إنتاج الحبوب هي إحدى القضايا الاقتصادية التي تواجه النمو
السكاني الكبير في الصين مما يؤثر في سياستها الاقتصادية لتلبية هذا المتطلب

(١) The Grain Issue in china , op. cit , p6.

المرتبط بالسكان مما يؤثر على سلوكية سياستها الخارجية في حالة دخولها في مفاوضات مع القوى الدولية.

هذه المعطيات الاقتصادية التي تشير الى حالة الوضع الاقتصادي في الصين واتجاه تطورها في التسعينات والمستقبل ، ولكي تكتمل وصف الحالة الاقتصادية، لابد من ابراز المعطيات التالية في الجدول التالي * :

جدول (١٣) مؤشرات عامة

المعطيات	المؤشر
١. عدد مؤسسات الاستثمار الاجنبي ٢٢٤ الف مؤسسة ٢. عدد المشاريع المستثمر فيها ٣٧١٢٦ بمقدار ٩.٢٨٨ مليار دولار ٣. عدد المؤسسات والشركات الصينية في الخارج ٥ آلاف في ١٣. دولة برأس مال مقداره ٥ مليارات دولار	الاستثمارات الاجنبية والمشاريع الاستثمارية في الصين
١. وجود (٤٨٠٠) وكالة سياحة وعدد الفنادق ٢٩٩٥ فندق، وعدد السياح ٤٦٣٩ مليون بايرات سياحية ٨,٧ مليار دولار ٢. قبلت وزارة الامن (ع) الصينية طلبان ٢,٤ مليون صيني للذهاب الى ١٩٧ بلد ، ٨٥٩,٠٠٠ شخص الى هونغ كونغ ومكار، ١٥,٠٠٠ الى تايوان بزيادة قدرها ٢٠٪	السياحة في الصين
١. حققت الصين ٣١ الف منجز على مستوى المقاطعة والوزارة ، حيث وضعت خطة (٨٦٣) مند ١٩٨٦ لمتابعة احداث العلمية في سبعة مجالات ٢* . تسلم الدولة حوالي ١.٢,٧٣٥ طلب لحماية ثلاث انواع من المنتجات بزيادة قدرها ٢٤٪ عن سنة ١٩٩٦	العلوم والتكنولوجيا
١٣.١ منطقة حرة ٣٢. منطقة لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا على مستوى الدولة . سجل ٣٤٢٥ مؤسسة في المناطق الاقتصادية لدى الجمارك ، وبلغت قيمة تسجيلها ٧,٢ مليار دولار .	المناطق الاقتصادية المفتوحة

جمعت هذه المؤشرات من :

(١) تشين شي، الصين ، بكين ، دار النجم الجديد ، ١٩٩٦ .

(٢) * Growing Patent Applications in 1996 : Beijing Review, vol. 40. No26 June30 July

6 , 1997, p. 23.

المبحث الثاني : موقع الصين على سلم القوة الدولي : مشاكله وأسباب

دفعه

أولاً : التحرك الاقليمي الصيني

إن السياسة الخارجية الصينية تدرس ضمن سلوكها وفق أليات التعاون والتنافس والصراع إتجاه بيناتها الثلاثة الإقليمية والمحاذية، والدولية ومن هنا يأتي التحرك الاقليمي الصيني لمعرفة طبيعة هذا التحرك ولهذا لا بد من الإشارة إلى :

١- الصين لها حدود برئية وبحرية مع ٢١ دولة حيث يوجب لديها أربع نزاعات برئية مع كل من روسيا، كوريا الشمالية، وطاجكستان والهند وسبع نزاعات بحرية مع كل من فيتنام، الفلبين، بروناي، ماليزيا، اندونيسيا، كوريا الجنوبية واليابان

٢- ان دول منطقة قارة آسيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير في إطار من الرأسمالية الاقتصادية المعتمدة على الغرب ، فمن الطبيعي أن تنمو هذه الدول وهي تعتمد على الغرب في مجال التكنولوجيا وفي تصريف صادراتها، ومن ثم فهذه الانتصارات عرضة للصدمات الخارجية وتتأثر بمجريات الأحوال الاقتصادية السائدة في العالم الرأسمالي المتقدم^(١)

٣- هناك إرتفاع هائل في سباق التسلح في منطقة آسيا الباسيفكية حيث يقدر الإنفاق العسكري للمنطقة مابين ١٩٨٥-١٩٩٣ بحوالي ٤٥ مليار دولار حيث تحتل هذه المنطقة المرتبة الثانية في حجم مشترواتها الدفاعية بعد الشرق

(١) عبد الرحمن صبرى : الصعود الاقتصادي لشرق آسيا : الاتجاهات والمحددات ، السياسة الدولية ، ١١٦ ١٩٩٤ ،

الأوسط حيث شكلت ٢٣٪ من المبيعات العالمية عام ١٩٩٥ وكانت عام ١٩٩٦ حوالي ١٩ مليار دولار.

٤- إن منطقة آسيا وبخاصة جنوب شرق وشمال شرق آسيا ، مناطق ذات أهمية بالغة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، الصين ، ومدى نجاح محاولة خلق نظام إقليمي ضمن تجمعات اقليمية كالآسيان (ASEAN) والايبك (APEC) حيث أن الصين عضواً فيها منذ ١٩٨٩ وهناك تجمعات إقليمية أخرى تشارك فيها الصين مثل المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا التي تأسس عام ١٩٨٢ والمجلس الباسيفيكي للتعاون الإقتصادي الذي انضمت الصين له عام ١٩٨٦.

لقد ادركت الصين الفجوة في النمو الاقتصادي بينها وبين دول المنطقة من حيث مستوى الرفاهية ، ومعدل دخل الفرد القومي والنتاج المحلي، فكان لهذا أثر كبير في إتباع سياسة الباب المفتوح في إدارة اقتصادها الوطني وذلك وفق معطيات الجدول التالي :

جدول (١٤) : الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نصيب الفرد من الدخل القومي لبعض

اقتصاديات دول آسيا لعام ١٩٩١

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الدخل القومي (الف دولار)
كوريا الجنوبية	٢٨٠.٨	٦.٥
تايبان	١٧٩.٨	٨.٨
هونغ كونغ	٨٢.٨	١٤.٤
سنغافوره	٤٠.٩	١٤.٢
اندونيسيا	٤٥.١	٢.٥
ماليزيا	٤٥.٨	٧٢٦
الفلبين	٩٠.١	١٦٠٠

* المصدر : عبد الرحمن صبري ، الصعود الاقتصادي لشرق آسيا : الاتجاهات والمحددات ، السياسة الدولية ، ١١٦ ، ص :

ان الصين نظرت الى هذا النمو الاقتصادي وحاولت الدخول في مؤسسات اسيا الاقتصادية ومنها الايبك (APEC) في ظل معطيات ارتفاع التبادل التجاري بين الدول التسع الواقعة على المحيط الهاديء (الصين ، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان ، تايلاند، اندونيسيا ماليزيا ، الفلبين، سنغافوره) من ١٩٪ عام ١٩٧٠ الى ٣٠٪ عام ١٩٩٤ وتحويل الاستثمارات اليابانية الى دول المنطقة مثل شركة هيتاشي اليابانية وانخفاض الاستثمارات الخارجية لدول المنطقة في أوروبا وأسيا^(١).

إن نشوء منظمة إيبك عام ١٩٨٩ بناء على دعوة استرالية وتضم سبع عشرة دولة حيث تمثل ٤٠٪ من التجارة العالمية وسوقاً يصل عدد مستهلكيها الى مايزيد عن الملياري نسمة^(٢) وتأسيس رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) عام ١٩٦٧ التي تضم ستة دول مؤسسة وفيتنام ١٩٨٥ لاوس وكمبوديا ١٩٩٧ ميا نمار ١٩٩٨ بعد مرور أكثر من ربع قرن على إنشائه وافقت عام ١٩٩٢ على إنشاء منطقة تجارة حرة وذلك خلال ١٥ عاماً وخفض الجمارك بمقدار ٥٪ على ١٥ نوعاً من السلع^(٣) ومن هنا رأت الصين ضرورة تعزيز وجودها كقوة اقليمية تشهد نمواً اقتصادياً كبيراً بعد إنفتاحها الاقتصادي وعدم السماح للولايات المتحدة واليابان للسيطرة على هذه المنظمات الاقتصادية الآسيوية.

ان هذه الدوافع الاقتصادية السياسية وراء السلوك الصيني تجاه بيئتها الاقليمية عبر الدخول في أليات التفاوض والمشاركة في الترتيبات الاقليمية

(١) احمد محمد فرج : الآسيان والايبك : خيارات الاقليمية والعالمية في شرق آسيا، السياسة الدولية ، ١١٦ ، ١٩٩٤ ،

ص : ١٤٠

(٢) تضم إيبك الدول التالية :الولايات المتحدة ، كندا المكسيك، الصين واليابان، هونغ كونغ وغينيا الجديدة ، تايوان ،

بروناي ، ماليزيا، إندونيسيا الفلبين ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، تايلاند

(٣) تضم الآسيان الدول التالية : ماليزيا. اندونيسيا ، برناي الفلبين ، تايلاند سنغافوره

سواء على الصعيد الاقتصادي او الامني هو نوع من ايجاد الفرصة للدخول في حوار مع الولايات المتحدة الامريكية واليابان من ناحية ، ودول المنطقة من ناحية أخرى في ظل اعتبارات التحديث الاقتصادية والعسكرية الجارية في الصين من أجل خلق بنية اقليمية مستقرة سياسياً وعسكرياً لتعزيز جهود التنمية الصينية وتحقيق اهدافها .

ومن مؤشرات السلوك السياسي الخارجي الصيني في اطاره الاقليمي

مايلي:

أولاً : قبول الصين لعضوية كل من تايوان وهونغ كونغ في منظمة ايبك بصفتها الاقتصادية^(١)

ثانياً : اشتراكها في منظمة أسيان لبناء الثقة وإنشاء أمن اقليمي بعيد عن أي إطارات مؤسسية وجداول زمنية لابقاء هامش لتحركها في حالة ادراكها أن هذه المنظمات وجدت كجزء من سياسة امريكية يابانية مشتركة لاحتواء الصين .

ثالثاً : محاولة الصين الاستفادة من الاشتراك في هذه المؤسسات من أجل مساعدتها في قضية تايوان والضغط على الولايات المتحدة بعدم الربط بين حقوق الانسان والتعاون الاقتصادي^(٢)

رابعاً : تطبيع الصين لعلاقاتها مع فيتنام التي انقطعت إثر احتلال فيتنام لكمبوديا حيث تتفق كل من فيتنام والصين على اقامة جهاز رقابة دولي واحترام استقلال وحياد كمبوديا وضرورة الاسراع لعقد المؤتمر الدولي^(٣) خصوصاً عندما قام الرئيس الامريكي كلينتون في ١٩٩٥ بالاعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع فيتنام. وتتوزع الدوافع الامريكية بين اقتصادية وتجارية وامنية حيث

(١) عبد المنعم طلعت : ترتيبات الامن الاقليمية في النظام العالمي الجديد، السياسة الدولية ١٢٩ يوليو ١٩٩٧، ص٣٧

(٢) عبد المنعم طلعت : ترتيبات الامن الاقليمية في النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق، ص : ٢٤

(٣) مصطفى احمد علي : الصين وفيتنام علي طريق المصالحه ، السياسة الدولية ، ٩٨ ، ١٩٨٩ ، ص : ١٧٥

يمكن لامريكا استخدام (فيتنام) كمنافس للصين في فرض السيطرة في جنوب شرق آسيا واحداث توازن استراتيجي^(١) .

تقدر حجم المساعدات الصينية لفيتنام من ١٩٥٠-١٩٨٧ بـ ١٨ مليار دولار ومما أدى إلى الصدام بين الصين وفيتنام في عام ١٩٧٩ الخلاف على جزر البارسيل لتبلغ مساحتها ٢,٥ مليون كم^٢ جزر سبراتلي التي تتنازع عليه كل من ماليزيا والفلبين وبروناي، الحدود في خليج تونكين كما جرى توقيع حدود بين الصين وفيتنام عام ١٩٩٦.

خامساً : إن إشترك الصين في محادثات حل المسألة الكورية. والدعوة الى منع انتشار الاسلحة النووية في القارة الآسيوية ، لهي دلائل على حركة السياسة الخارجية الصينية نحو توفير بيئة دولية مستقرة. يلاحظ أن حجم العلاقات التجارية الصينية مع كوريا الجنوبية ست أضعاف حجمها مع كوريا الشمالية مما يدل على أولوية البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية

سادساً : زيارة الرئيس الصيني للهند في شهر نوفمبر ١٩٩٦ حيث تم الاتفاق على خفض عدد قوات البلدين على الحدود المشتركة المتنازع عليها والتعهد بعدم البدء بالهجوم ومنع الطيران الحربي من التحليق فوق مناطق التماس بعشرة كم حيث أكد الرئيس الصيني علي أن الصين والهند يمثلان ثلث سكان العالم ولذلك فهما أهم مفاتيح السلام في الكرة الأرضية^(٢) ويلاحظ أن حجم استثمارات أمريكا في الهند تساوي ضعف حجم استثمارتها في الصين مما يدل على محاولة أمريكا إحتواء الصين مستقبلاً حيث يرى هينتنغون أن الصدام بين الصين والهند هو الأرجح لإحساسهما بالحجم الكبير من ناحية والإحساس بمركزية حضارية وإقليمية بناحية أخرى.

(١) احمد طه محمد : العلاقات الامريكية الجديدة في فيتنام ، السياسة الدولية ، ١٢٢ ، ١٩٩٥ ، ص : ١٩٨

(٢) محمد سعد أبو عامرود : السياسة الامريكية في آسيا . السياسة الدولية ، ١٢٧ ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٥

أما ملامح التحرك الأمريكي في قارة آسيا فقد استند الى جملة من المعطيات

وهي :

- ١- منع بزوغ قوة اقليمية قادرة على تهديد مصالحها في القارة الآسيوية وهذا ما حدث عندما دمرت امريكا القوة اليابانية العسكرية التوسعية اثناء الحرب العالمية الثانية ، وكذلك الأمر مع الصين فواشنطن لا ترغب في ان تتحول الصين الى قوة عظمى ، إلا أنها في ذات الوقت لا ترغب في تفتيت الصين^(١) لأن تفتيتها يؤدي إلى نشوء قوى إقليمية لتشكيل قطب إقليمي في المنطقة كالهند أو اليابان مثلاً عوضاً عن خسارتها الإقتصادية في السوق الصيني
- ٢- تقليل تدخل الولايات المتحدة في مشاكل آسيا والاتجاه نحو الانسحاب العسكري وخاصة من القاعدة البحرية في الفلبين.
- ٣- الحفاظ على تعاونها الامنى والعسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية لكبح جماح الاستفزازات الصينية وخاصة في منطقة تايوان ، حيث ابرزت تلك الاعمال الاستفزازية أهمية العلاقات الامنية الامريكية -اليابانية والتي تأكدت بزيارة كلينتون لطوكيو في ابريل ١٩٩٦ ، وبالتزامها بالبقاء على مائة الف جندي في شرق آسيا مع رفع الدور الياباني في نطاق الاتفاقية الامنية بينهما.
- ٤- الحرص على أن يكون دخول امريكا في اتفاقيات الترتيبات متعددة الاطراف للامن الاقليمي والاقتصادي مكمل لترتيباتها الثنائية القديمة مع دول المنطقة وهذا ما جاء في اتفاقيات آسيان، بالبقاء على علاقات كل دولة واتفاقياتها الثنائية قائمة .

(١) محمد سعد ابو عامود : السياسة الامريكية، في آسيا ، مرجع سابق ص : ١٣٥

٥- إقامة حوار بشأن اسلحة الدمار الشامل وخاصة الاسلحة النووية في الجزيرة الكورية بمشاركة كل من الصين واليابان .

لقد أشار تقرير صدر عن مؤسسة إسبن (ASPEN) الامريكية لتخطيط الاستراتيجيات واشرف عليه (ويليام بيرري، وجوزيف ناي) الى أن الاستراتيجية الامريكية يجب أن توجه عناية خاصة إلى القارة الآسيوية خاصة لا سيما أنها تشهد أسرع معدل للنمو في العالم وتمتلك الاساسيات اللازمة لزيادة قدراتها التنافسية كمعدلات الادخار والاستثمار المرتفعة والموارد البشرية الوفيرة وسلوكيات العمل الصارمة لمواصلة التقدم الإقتصادي. وقسم التقرير القارة الآسيوية إلى خمسة اقاليم فرعية هي : اليابان ، الاقتصاديات الصناعية الجديدة وتشمل تايوان ، وكوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، ثم رابطة جنوب شرق آسيا التي تتكون من سنغافورة وماليزيا ، تايلاند ، اندونيسيا ، الفلبين ثم استراليا ونيوزيلندا وقلب القارة ويضم الصين وفيتنام وكوريا الشمالية ، لاوس كمبوديا ، ميانمار وقد اوضح التقرير أن الاقاليم الثلاثة الأولى تدخل في نطاق المصالح الحيوية للولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بضمان أمن اليابان وكوريا الجنوبية ، كما أشار إلى حجم المعاملات الاقتصادية الامريكية الضخمة مع هذه الاقاليم الفرعية الخمسة وامكانية زيادتها خلال السنوات القادمة ، الامر الذي يعطي البعد الاقتصادي تجاه هذه المنطقة أهمية خاصة^(١)

كما أشارت جوان سبيرو مساعدة وزير التجارة الامريكي أمام ١٦ مايو ١٩٩٦ في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي الى فتح اسواق اجنبية والترويج لصادرات واستثمارات امريكية في الخارج واكدت على امكانية تسخير الادوات الاقتصادية لتعزيز الاهداف السياسية الامريكية مشيرة الى أهمية التركيز على إقامة علاقات اقتصادية جديدة ومتينة من خلال منتدى

(١) سعد ابو عامود : السياسة الامريكية في آسيا، مرجع سابق ، ص : ١٣٠

التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك (إيبك) حيث ٤٠٪ من تجارة الولايات المتحدة مع هذه المنطقة^(١). ومن هنا يلاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية تريد أن يبقى الاستقرار في قارة آسيا عامة وجنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا من خلال اطارات من التجمعات الاقليمية والثنائية ويتضح ذلك من المؤثرات التالية :

- ١- طي بعض الخلافات مع بعض الدول الاسيوية مثل تطبيع علاقاتها مع فيتنام عام ١٩٩٥.
 - ٢- إجراء حوار مشترك حول الاسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية .
 - ٣- زيادة لغة التعاون والتفاهم مع بكين وخاصة في زيارة (جيانغ زيمين) (Jaing Zmin) عام ١٩٩٨ للولايات المتحدة .
 - ٤- تشجيع بناء التنمية الاقتصادية والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي لدول المنطقة.
 - ٥- تسوية الازمة الكمبودية .
- أما الاعتبارات اليابانية لمنطقة آسيا وخاصة جنوب شرق آسيا فتتحدد في ضوء المؤثرات التالية :

- ١- ضمان الممرات الملاحية في منطقة جنوب شرق آسيا والتي تحمل البترول لليابان من سيطرة أي قوة اقليمية ومن هنا قلق اليابان من تنامي القوة الصينية « تظهر أهمية حماية العلاقة الأمنية الأمريكية - اليابانية من انعكاسات النزاعات الاقتصادية السياسية ، وبصفة خاصة في مواجهة نمو قوة الصين عبر العقد القادم »^(٢) ومن هنا أيضا تنبع أهمية قضية بحر

(١) سعد أبو عامود: السياسة الأمريكية في آسيا ، مرجع سابق ، ص : ١٣١

(٢) عبد المنعم طلعت: الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا (صياغة أسبوية) ، السياسة الدولية ، ١٣١ ، ١٩٩٨ ،

الصين الجنوبي وجزر سبراتلي^(٦) (Spartleys) نظراً للقيمة الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي لأنه يمكن للقوة التي تسيطر على تلك المنطقة منع معظم واردات اليابان من البترول والغاز الطبيعي حيث يقدر الصينيون إحتياطات النفطية في المنطقة بأنها تفوق ٢٠٪ إحتياطات الكويت وقطع العمليات البحرية الأمريكية والتابعة لحلفائها في الاقليم حيث أصدرت اللجنة الدائمة للبرلمان الصيني في فبراير ١٩٩٢ تشريعاً أكد سيادة الصين على جزر "سبراتلي" وجزر البحر الأخرى وسمح باستخدام القوة للدفاع عن تلك الحقوق.

٢- تشكل منطقة دول جنوب شرق آسيا سوق استهلاكية لمنتجات الصناعة اليابانية حيث اعتبرت الدول الخمس الموقعة على وثيقة انشاء منظمة دول جنوب شرق آسيا مصدراً أساسياً لإمداد اليابان بالبترول والغاز الطبيعي وكما شكلت السوق الرحيبة لاستيعاب جزء من فيض الانتاج الياباني^(٧)

٣- ضمان الاستقرار في منطقة قارة آسيا لأن ذلك يؤثر على المصالح اليابانية الاقتصادية ومن هنا جاءت مواقفها في قضية نزع السلاح النووي في المنطقة واشتراكها في محادثات مع كوريا الشمالية إلى جانب الصين وأمريكا ودعوتها إلى حل الأزمة الكمبودية والمساهمة اليابانية في المجال الاقليمي لتسوية المشاكل الاقليمية من خلال التجمعات الاقليمية مثل إيبك وأسيان وزيادة منحها وقروضها ومساعداتها لدول المنطقة.

٤- اتباع سياسة متوازنة من قبل اليابان تجاه الصين ، حيث أن تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية يزيد من فرصة تشكيلها قوة اقليمية

(*) جزر سبراتلي واقعة في الجزء الجنوبي من البحر التي تتقاطع فيه دعاوي ستة دول على كل أو جزء من تلك

المجموعات الارخبيلية التي تتكون من نحو ٤٠٠ من الجزر غير المأهولة بالسكان.

(١) نيرة الافندي : الدور الآسيوي لليابان ، السياسة الدولية ، ٨٨ ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٣

رئيسية تصبح محور التحالفات في القارة الآسيوية مما لا يرضي اليابان، وسعيها إلى تنامي دورها الاقليمي عبر المساعدات والقروض والمنح لدول المنطقة، واعتبار الصين سوقاً لاستثمارات يابانية حيث أقامت شركة سوزوكي مصنعا للسيارات في الصين. وفي عام ١٩٩٢ تعاونت عشرون شركة يابانية من أجل تطوير إحدى المناطق الصناعية في مدينة (دليان) إحدى مدن الصين الصناعية الهامة وقدمت اليابان قروضاً للصين بمقدار (١٤٥) مليون دولار لبناء سد (ليانج).^(١)

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين عام ١٩٧١ وهناك عدة مؤشرات على تطور هذه العلاقات منها: الاتفاق الأمني الذي عقد بين كلينتون وهاشيموتو، مساعدة الولايات المتحدة لليابان لبناء منصات الدفاع الصاروخي إن الرأي العام يرى أن الصين هي الدولة الأكثر أهمية مستقبلاً بما نسبته ٤٤٪ ولكن هناك مؤشرات على تراجع الصين في برنامج المعونة الياباني من عام ١٩٨٢-١٩٩٥ ومن حيث العلاقة التجارية تعتبر اليابان هي الشريكة الأولى للصين بينما تعتبر الصين الشريكة الثانية لليابان وقد تم عقد عدة إتفاقيات بين الصين واليابان منها : إتفاقيات الازدواج الضريبي، التأمين البحري(١٩٨٥) وإتفاقيات حماية الاستثمارات (١٩٨٨) كما تم رفع الصين من قائمة العقوبات عام ١٩٩٠ بعد أحداث الميدان السماوي في الصين عام ١٩٨٩.

يلاحظ أن التحرك الاقليمي في المنطقة للقوى الدولية امريكا ، اليابان ، الصين مدفوع بالعاملين التاليين :

أولهما : سعي كل من الولايات المتحدة واليابان على الحفاظ على استقرار المنطقة ضمن أليات المشاركة والتفاوض والمشاركة في التجمعات الاقليمية (أيبك - أسيان) يحفظ المعادلة الامنية في حالة بروز الصين كقوة اقليمية اقتصاديا

(١) محمد سعد أبو عامود : السياسة الأمريكية في آسيا ، مرجع سابق ، ص ١٣٥

وعسكريا ضمن اطار التعامل مع الصين من منظور مصالحها الاقتصادية واشراك الصين في النظام الدولي ومن هنا نرى أن الخلافات الاقتصادية والتجارية الاميركية اليابانية لم تؤثر في التعاون الامني بينهما، حيث تم عقد إتفاقية أمنية عام ١٩٩٧ كانت عناصرها: تقديم مساعدات أميركية عسكرية لليابان في حالة الأزمة، السماح لأمريكا بإستخدام القواعد العسكرية، السماح لكاسحات اللغام اليابانية بتطهير خطوط الملاحة البحرية والاجلاء المشترك للقوات ، وإنشاء هيئة تخطيط مشترك.

ثانيهما : سعي الصين الحثيث لتوطيد ونجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي لأطول فترة ممكنة في ظل بيئة اقليمية مستقرة .

ثانيا : العلاقات الصينية - الامريكية

هناك ثلاثة طيارات السياسية الأمريكية تجاه الصين

١- مدرسة الإدماج : التي تدعو إلى أن دمج الصين في السياسة الأمريكية يعقلنها ويتزعم هذا الإتجاه كل من نيكسون وبوش وكلينتون.

٢- مدرسة الإحتواء: ويقف خلفها منتجي الأقمشة وجماعات حقوق الإنسان واللوبي التايواني في الولايات المتحدة وترى هذه المدرسة أن التحول الصيني تكتيكي وليس استراتيجي وتسعى للهيمنة الإقليمية وهو ما يهدد مصالح أمريكا.

٣- مدرسة الحل الوسط : وتشير هذه المدرسة إلى كل من رفض الصين لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ إتفاقية الدول المزودة بالمواد النووية إضافة إلى المجموعة الإستراتيجية، وتشارك مدرسة الإدماج السابقة بأن دمج الصين للسياسة الأمريكية يساعد على عقلنتها.

إن أحد أهداف السياسة الخارجية الامريكية في منطقة قارة آسيا هو تأسيس تجمع آسيوي باسيفكي وتقوية الحوار مع الصين^(١) بالاضافة الى زيادة صادراتها وفتح أسواق لها في هذه المنطقة مع الاحتفاظ بوجود عسكري من خلال اتفاقيات أمنية - ثنائية مع دول المنطقة.

يلاحظ أن الاستراتيجية الامريكية ما زالت تعطي أهمية متساوية لآسيا وأوروبا في وضع أهداف سياستها الخارجية ومن أهم ملامح السياسة الخارجية الامريكية في القارة الآسيوية :

أولاً : الحفاظ على علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة وتطويرها حيث أكد الرئيس الامريكي كلينتون خلال زيارته لليابان على مراجعة الاتفاقية الأمنية بينهما مع اعطاء اليابان دورا أكبر في تحمل عبء النفقات الدفاعية وحل

(١) Yue Heming & Wang Haihan : Us Foreign Policy : Goals And Characteristics :

النزاعات الاقتصادية والتجارية معها، وكذلك أكد التحالف الثنائي خلال زيارته الى كل من استراليا ، تايلاند ، الفلبين ، ونيوزيلندا.

ثانياً : تحريك وتطوير علاقة مستقرة مع الصين ، حيث رأت ادارة كلينتون أهمية تقوية الحوار مع الصين لأن عزل الصين لا يعود بفائدة على الولايات المتحدة.^(١)

ثالثاً : حل النزاعات الاقليمية في المنطقة الآسيوية - الباسيفيكية وتعزيز آليات السوق وتحرير التجارة وفتح اسواق المنطقة.

وفي مجال التحديات والصعوبات التي تواجه السياسة الخارجية الامريكية في علاقاتها مع الصين فإن دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا ، ألمانيا ، أسبانيا ، ايطاليا ابتعدوا عن سياسة مواجهة الصين في قضية حقوق الانسان من خلال الأمم المتحدة ، كما قامت فرنسا برفع الحظر العسكري الذي فرض على الصين منذ احداث ١٩٨٩.^(٢)

فإذا كانت الولايات المتحدة الامريكية تريد أن تحتوي دور دول رابطة جنوب شرق آسيا (أسيان) في مسألة الامن الاقليمي من خلال نشر فكرة التهديد الصيني لتبقي هذه الدول حليفة أو شبه حليفة لها واليابان تعتبر (الاسيان) كقوة موازنة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية^(٣) «فإن الصين من خلال جملة تحركاتها الاقليمية في المنطقة تنهج نهجاً هادئاً وسليماً.

في ظل تقاطعات المعادلة في تفاعل القوى الدولية (امريكا ، اليابان ، الصين، روسيا) في منطقة آسيا الباسيفيكية التي هي بدورها معادلة متشابكة ومتداخلة في كثير من عناصرها ، نرى أن العلاقة الامريكية - الصينية تدور حول

(١) Yu Heming : US Foreign policy. op. cit; p.8

(٢) Yu Heming : US Foreign Policy. op.cit , P. 10

(٣) Hou Yingli : ASEAN Enhances Multilateral Security in Asia-Pacific, Beijing

جملة من المشكلات والمعطيات. ففي مجال حقوق الانسان احدى العقبات في وجه العلاقات الصينية الامريكية ترى الصين أن حق الوجود والعيش (Subsistence) أكثر أهمية في هذه المرحلة ، ولكن الغرب يركز على الحقوق السياسية في الصين الآن.^(١)

إن الصين تنظر الى مسألة حقوق الانسان والديمقراطية على أنها مسألة داخلية وأن المطالبة الامريكية حول ذلك مبعثها أعراض تدخلية في صميم الاختصاص الداخلي للصين ، كما ترى الصين أن لها خصوصيتها الخاصة النابعة من تراثها وتاريخها وثقافتها وليس شرطاً أن يلتقي مفهومها لهذه القضية مع الفهم الغربي لها. ولكن الكونجرس الامريكي اتهم بأغلبية ٤١٦ صوتاً ضد (١٠) أصوات الصين بإنتهاك حقوق الانسان ، وفي عام ١٩٩٥ بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة قال جيانغ زيمين أن هناك قوة كبرى معينة ، كثيراً ما تنتشر وراء الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان لتعتدي على سيادة دول أخرى ولتتدخل في شؤونها الداخلية ولتقوض وحدتها الوطنية وتجانسها العرقي.^(٢)

ومن مؤشرات السلوك الامريكي بصدد استخدام ورقة حقوق الانسان في سياستها الخارجية تجاه الصين :^(٣)

١- على أثر مظاهرات ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٩ في الصين وقيام الجيش بقمع المطالبات الطلابية في الديمقراطية الفى الرئيس الامريكي بوش اتفاقاً كان قد عقد بين البلدين عام ١٩٨٥ يقضي بتعاون البلدين في تكنولوجيا المفاعلات النووية وحصول الصين عليها من امريكا بما قيمته اربعة بلايين دولار.

(١) Civilizations : Clash or Fusion ? , Ist Ed, China, New star Publishers,1996. P 13.

(٢) معتز سلامة : الصين والولايات المتحدة، جوهر الخلاف ، السياسة الدولية، ٢٦، ١٩٩٦ ، ص : ١٧٧

(٣) نزار عبد المعطي زيدان : العلاقات الامريكية - الصينية : أوجه التقارب وأوجه التباعد ، مرجع سابق، ص : ١٢٤

أربعة بلايين دولار.

٢- في قضية التبت وهو الاقليم الصيني ذو النزعة الانفصالية حيث يعيش الزعيم الروحي (داي لاما) لهذا الاقليم منفياً في الهند عينت الولايات المتحدة منسقا خاصا للسياسة الامريكية تجاه التبت يشرف على الاتصالات مع زعيم التبت.

لكن يلاحظ تراجع ادارة كلينتون عندما قرر في مايو ١٩٩٤ الفصل نهائياً بين قضايا التجارة وحقوق الانسان في الصين وظلت الصين تتمتع بالدولة الأكثر رعاية ، ثم اشارة كلننتون في لقائه مع جيانغ زيمين خلال زيارته الاخيرة لامريكا عام ١٩٩٨ التي نظرت في مسألة حقوق الانسان في اطار التقاليد والثقافة الوطنية ودعا الى تشجيع الانفتاح الاقتصادي الذي سيحول الصين الى القيم الديمقراطية.^(١)

يلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية تدرك أن الحوار مع الصين واستقرارها الداخلي هام لاستقرار منطقة آسيا نفسها ولضمان المصالح الامريكية هناك وبالتالي يلاحظ احتواء الولايات المتحدة لأي قضية خلافية داخلية أو خارجية مع الصين وهذا ما تؤيده الدول الآسيوية.^(٢)

٣- لذا يلاحظ أن الولايات المتحدة لا تعطي قضية حقوق الانسان الأولوية الأولى في اطار علاقاتها مع الصين في ظل تزايد مصالحها التجارية في الصين في ظل عجز امريكا التجاري.

ومن هنا يلاحظ أهمية الاعتبارات الاقتصادية التجارية في العلاقات الصينية الامريكية حيث أن الصادرات الامريكية الى السوق الصينية ، كما يؤكد ائتلاف الشركات الامريكية الالف العاملة في الصين ، مثلت ١٩٪ من الصادرات

(١) عبد الله صالح : التقارب الصيني الامريكي وآفاق المستقبل ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤٦

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٤٦

معظم تلك الصادرات من السلع ذات التكنولوجيا المعقدة يهدد ١٥٠ ألف من الوظائف ذات الفئات الأجرية العالية العاملة في هذا القطاع. وخسائر تبلغ ١٦ بليون دولار يتحملها المستهلك الأمريكي إذا حرم من الواردات الصينية الرخيصة.^(١)

أما البعد الآخر في العلاقات التجارية بين أمريكا والصين هو حساب أمريكا لخسارتها في السوق الصينية إذا ما تم إغلاقه في وجه السلع الأمريكية وفتحها أمام أوروبا واليابان، كما يؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية الصينية ويخفف من نسبة تراكم رأس المال مما قد يثير اضطرابات صينية تدفع الصين إلى تهديد جوارها خصوصاً مع تايوان.

أما من حيث الأبعاد الفنية لقضية الخلاف التجاري من ناحية الميزان التجاري والعجز فيه من ناحية، والملكية الفكرية من ناحية أخرى حيث يصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٤٥ مليار دولار منها (٣٦) مليار دولار صادرات صينية مقابل ٩ مليارات صادرات أمريكية.^(٢)

أما الخلاف الأمريكي مع الصين حول دخولها منظمة التجارة الدولية (W.T.O) فيتركز على الرؤية الأمريكية للاقتصاد الصيني المتنامي إذ أن الناتج القومي الصيني سوف يساوي الناتج القومي الأمريكي في أقل من ٢٥ سنة^(٣) مما يدفع الولايات المتحدة إلى عدم اعطاء الصين ميزات تفضيلية كدولة نامية عند انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية. وهذا هو ما تصرّ الصين عليه. فهناك

(١) هناء عبيد : العلاقات الأمريكية - الصينية بين موازين التجارة وحقوق الانسان ، السياسة الدولية ، ١١٧ ،

١٩٩٤ ، ص : ٢٥٣

(٢) هناء عبيد : العلاقات الأمريكية - الصينية : صراع حضاري أم تجاري ؟ السياسة الدولية ، ١٢١ ، ١٩٩٥ ، ص :

(٣) Paul Dibb, Unbreakable China, The international Economy, vol. x1, N. 3 ,

انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية. وهذا هو ما تصرّ الصين عليه. فهناك موقفان متعارضان حيث تتبنى الولايات المتحدة قواعد حرية التجارة وفتح الاسواق في إطار منظمة التجارة الدولية بينما ترغب الصين في الانضمام مع تمتعها بالمزايا التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية وهو الأمر الذي جعلها تدخل في مفاوضات طويلة شملت فترة التسعينات تقريباً بسبب رفض الولايات المتحدة التي ترى أن الاقتصاد الصيني كبير بالدرجة التي تجعل من اعفائه من الالتزام بقواعد التجارة الحرة كارثة على الاقتصاد الدولي...^(١)

إن الصين لها مركز مراقب منذ عام ١٩٩٥ في منظمة التجارة الدولية بصدد جملة من القضايا منها قضايا التجارة الملكية الفكرية، والبنوك، والمشروعات المشتركة.

ولكن هناك خلاف بين الاحصاءات الرسمية الصينية والامريكية لحجم التبادل التجاري حيث تدخل الولايات المتحدة الى حسابها التجاري مع الصين صادرات صينية عبر هونغ كونغ باعتبارها صادرات صينية خالصة بينما لا تحسب قيمة صادراتها الى الصين عبر هونغ كونغ ، هذا التباين في طريقة حساب الميزان التجاري بين البلدين هو ما يظهر الفرق الواضح والكبير في حسابات كلا الطرفين.

ولبيان هذه القضية نورد الجداول التالية :

(١) نزار عبد المعطي زيدان : العلاقات الامريكية -الصينية أوجه التقارب وأوجه التباين ، مرجع سابق ، ص : ١٢٠.

جدول (١٥) الاحصاءات الصينية - الامريكية

الوحدة : مليار دولار أمريكي

الاحصاءات الامريكية			الاحصاءات الصينية			السنة
الميزان الامريكي	واردات صينية	صادرات صينية	الميزان صينية	واردات صينية	صادرات صينية	
٢٢.٧٧-	٣١.٥٤	٨.٧٧	٦.٢٨	١٠.٦٩	١٦.٩٧	١٩٩٣
٢٩.٤٩-	٣٨.٧٨	٩.٢٩	٧.٤٩	١٣.٩٧	٢١.٤٦	١٩٩٤
٣٣.٨١-	٤٥.٥٦	١١.٧٥	٨.٥٩	١٦.١٢	٢٤.٧١	١٩٩٥
٣٩.٥٢-	٥١.٤٩	١١.٩٧	١٠.٥٣	١٦.١٦	٢٦.٦٩	١٩٩٦

جدول رقم (١٦) : تقرير العجز التجاري مع الصين بسبب تجاهل عبور الصادرات والقيمة المضافة من عبور الصادرات عبر منطقة هونغ كونغ.

الوحدة : مليار دولار أمريكي

١٩٩٣	١٩٩٢	البيان
٣١.٥٤	٢٥.٧٣	الواردات الامريكية المنشورة من الصين
٦.٣-	٥.٢٣-	القيمة المضافة لعبور الصادرات عبر هونغ كونغ
٢٥.٢٤	٢٠.٥	الواردات الامريكية المعدلة
٨.٧٧	٧.٤٢	الصادرات الامريكية المنشورة الى الصين
٢.٣	١.٨	تفاوت الاحصاءات الامريكية والهونغ كونغية حول عبور الصادرات
١١.٠٧	٩.٢٢	الصادرات الامريكية المعدلة
٢٢.٧٧	١٨.٣١	العجز الامريكي المنشور مع الصين
١٤.١٧	١١.٢٨	العجز الامريكي المعدل

* أخذت معلومات الاحصائية للجدولين (١٠ و ١١) من :

- الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الامريكية ، بكين ، مكتب الاعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ، مارس ١٩٩٧ ، ص : ١١٠٧ .

وإذا نظرنا الى هيكل الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة الامريكية نرى أنها سلع كثيفة العمل مثل المنسوجات والملبوسات والأحذية ولعب الأطفال والأجهزة الكهربائية المنزلية وحقائب الأمتعة السياحية، أما الولايات المتحدة فتبيع بشكل رئيسي للصين المنتجات الكثيفة الأموال والتقنية مثل الطائرات ومعدات توليد الطاقة ، والماكينات والالكترونيات وأجهزة الاتصالات وماكينات الصناعة الكيماوية بالإضافة إلى منتجات زراعية كالحبوب والقطن.^(١)

ولكن الولايات المتحدة تقوم ببعض الاجراءات لتقييد صادراتها الى الصين وخاصة صادرات التكنولوجيا العالية وخاصة النووية حيث أخفقت محادثات الصين التجارية والفنية مع شركتي وستنغ هاوس وجنرال اليكتريك الامريكيتين بشأن شراء معدات لمحطة تشينشان للطاقة النووية بقدرة (٣٠٠٠٠٠٠) كيلو واط^(٢) ومحطة خليج دايا للطاقة النووية بقدرة (٩٠٠٠٠٠٠) كيلو واط ، ويأتي هذا في ضوء خلافات تنشبت بينهما.

إن الاستثمارات الامريكية في الصين تزداد ، فمن بين أكبر ٥٠٠ مؤسسة مسجلة في مجلة فورتشن (Fortune Magazine) يوجد أكثر من ١٠٠ مؤسسة تستثمر في مختلف المجالات في الصين علاوة على وجود ثمانية فروع لخمسة بنوك امريكية ، ومن جانبها اتخذت الصين عدة اجراءات لتخفيض رسوم الواردات لأكثر من ٤٠٠٠ نوع من الرسوم الجمركية في ابريل ١٩٩٦ كما تعهدت الصين بزيادة التخفيض فيما يتعلق بالرسوم الشاملة الى ١٥ ٪ عام ٢٠٠٠ ، كما أصبحت العملة الصينية قابلة للتحويل بحرية بموجب الحسابات الجارية.^(٣)

(١) الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة ، مرجع سابق ، ص : ٤

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٢

(٣) المرجع السابق ، ص : ٢٦ ، ٣٠

أما ما يخص مجال الملكية الفكرية فتقوم شركات صينية بأخذ برامج الكمبيوتر والأعمال الفنية المرئية والمسموعة والكتب والعلامات التجارية وتصنيعها وبيعها بأسعار أرخص مما يؤثر على الاقتصاد الأمريكي. وأبرز خلاف نشب حول هذه القضية كان عام ١٩٩٥ حين هددت الولايات المتحدة بفرض ضرائب تصل نسبتها الى ١٠٠٪ على الواردات وعلى معاملات تجارية صينية يصل حجمها إلى ١.٠٨ مليار دولار، ولكن تم الاتفاق في نفس العام إلا أن القضية ما زالت تطرح بصفة دورية كان آخرها عام ١٩٩٦.

يلاحظ أن كلا الطرفين ينتهجان أحيانا سياسة « ذروة التصعيد » دون الاخلال بالمصالح والروابط الاستراتيجية طويلة المدى ، حيث تستوعب السوق الأمريكية حوالي ٢٥٪ من الصادرات الصينية. ومن ناحية أخرى تعد الصين بسوقها الواسعة وعمالتها الرخيصة أملاً للشركات الأمريكية في مجال صناعة السيارات والكيمائيات والأدوية والطيران خاصة بعد انشاء المجلس الآسيوي - الباسيفيكي للتعاون الاقتصادي الذي يضم الصين واليابان وأمريكا بهدف إزالة التعريفات والحواجز الجمركية عام ٢٠١٠ بين الدول الأعضاء.^(١)

الصين ومسألة عودة هونغ كونغ

ظلت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية منذ معاهدة نانكين ١٨٤١ حين أعادتها إلى الصين. فلقد توصل الجانبان الصيني والبريطاني في عام ١٩٨٤ إلى اتفاق بعودة هونغ كونغ تحت مبدأ « صين واحدة ونظامان » بحيث تتمتع هونغ كونغ التي يبلغ عدد سكانها في الوقت الحالي ٦.٣٥ مليون نسمة بالحكم الذاتي^(٢) وتوكل إلى سلطاتها إدارة البلاد من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، ويطبق فيها آليات الاقتصاد الرأسمالي.

(١) هناء عبید : العلاقات الأمريكية - الصينية : صراع حضاري أم تجاري ؟ ، مرجع سابق ، ص : ١٨٥

(٢) سوسن حسين : هونغ كونغ بعد العودة ، السياسة الدولية ، ١٣٠ ، ١٩٩٧ ، ص : ١٤٨

إن عودة هونغ كونغ إلى الصين كجزيرة رأسمالية تتبع الاقتصاد الحر سيكون له الأثر على مناطق الساحل الشرقي في الصين ، وبالتالي مطالبة بعض المناطق الساحلية بتطبيق مبدأ « بلد واحد ونظامان ». وهكذا نجد أن فكرة ما يصلح لهونغ كونغ يصلح لمناطق كثيرة أخرى من الصين الشعبية انطلاقاً من هذا المبدأ الذي وافقت عليه بكين أي يمكن أن يصبح قنبلة موقوتة.^(١)

إن الوضع السياسي في جزيرة هونغ كونغ بعد اجراء (كريس باتن) آخر حاكم بريطاني لانتخابات ديمقراطية فيها والتي فاز بها الحزب الديمقراطي الليبرالي بزعامة (مارتن لي) وتراجع حزب التحالف الديمقراطي للنهوض بهونغ كونغ الموالي للصين بقيادة (سانج بول سنج)^(٢) ، هو احدى الصعاب التي تواجه الصين في تنظيم الحياة السياسية في هونغ كونغ. حيث يوجد ٨ آلاف كادر شيوعي تحت ستار مكتب وكالة الأنباء الصينية ، إضافة إلى تأثير التيار الليبرالي على المجموعات الليبرالية داخل الصين.

أما من ناحية التأثير الاقتصادي فهناك جملة من المؤشرات التي تبين أهمية الجزيرة اقتصادياً بالنسبة للصين منها :^(٣)

أولاً : تعتبر هونغ كونغ ممر الصين الى العالم الخارجي بعد انفتاحها عام ١٩٧٩ ، كما أتاحت بورصة هونغ كونغ وصول بكين الى التدفقات المالية الغربية.

ثانياً : تقدر موجودات الصين بأجزائها الثلاثة : الصين الشعبية ، تايوان ، وهونغ كونغ ٢٦٧ مليار دولار تشكل هونغ كونغ ٦٩ ملياراً.

ثالثاً : بلغت استثمارات هونغ كونغ في الصين ٢٣ مليار دولار وهذا الرقم يساوي ثلثي مجمل الاستثمارات الاجنبية في الصين.^(٤)

(١) سوسن حسين : هونغ كونغ بعد العودة ، مرجع سابق ، ص : ١٤٩

(٢) سوسن حسين : هونغ كونغ والتطبيع الصيني الصارم قبل العودة ، السياسة الدولية ، ١٢٨ ، ١٩٩٧ ، ص : ١٦٦

(٣) سوسن حسين : هونغ كونغ بعد العودة ، مرجع سابق ، ص : ١٥٠

(٤) المرجع السابق ، ص : ١٦٧ - ١٦٨

ومن أهم المؤشرات على العلاقات القوية بين الصين وهونغ كونغ وكذلك المؤشرات الدافعة نحو تقوية هذه العلاقة :

- ١- تشكل هونغ كونغ رابع مركز مالي للبنوك والذهب وثامن سوق تخزين وثامن أكبر اقتصاد وتجارة عالمياً إذ يبلغ معدل الناتج القومي فيها ٢٣ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥ وبذا تحتل المرتبة السادسة عالمياً.
 - ٢- إن الاموال المستثمرة والموظفة في هونغ كونغ موجهة بالدرجة الاولى الى الصين ضمناً أما عوامل الاغراء والجاذبية في هونغ كونغ باعتبارها بوابة الصين إلى الخارج ، فتشتمل : الاطر القانونية والمصرفية المعتمدة في الجزيرة التي تهم كثيراً من المستثمرين الاجانب والصينيين المغتربين والتايوانيين^(١) .
 - ٣- يضيف موقع هونغ كونغ عند مفترق طرق بين حضارتي الشرق والغرب حيث يتدفق تيار التجارة الدولية نحو ابواب الصين المفتوحة^(٢) .
 - ٤- تعد هونغ كونغ منتج في العالم للساعات الالكترونية واجهزة الراديو النقالة والهاتف والآلات التسجيل والكمبيوتر مما يقنع رخص اليد العاملة في الصين الصناعيين في هونغ كونغ للاستثمار فيها^(٣) .
 - ٥- هناك مشاريع استثمار مفتوحة يبلغ عددها (١٢٠) يضاف اليها عشرون مشروعاً آخر تدير أموالاً تبلغ قيمتها عشرة مليارات دولار.^(٤) وهكذا فإن أهمية هونغ كونغ الاقتصادية في تصاعد حيث تؤثر على الساحل الشرقي الصيني واندماج مصالحه مع مصالح المراكز والقوى الرأسمالية في هونغ كونغ ، مما يعزز من اقتصاديات السوق ويقوى الرأسماليين الأمر الذي من شأنه أن يحد من قدرة
- (١) هونغ كونغ والصين : واجهة معقدة وعمله مستقرة ، سلطنة عمان، معهد الادارة العامة، الإلديري، ٦، ١٩٩٤ ص ٥٥
- (٢) هونغ كونغ : نافذة تسويق لافخر كماليات العالم ، الإلديري ، حزيران ، ٤ ، ١٩٨٥ ، ص : ١٧
- (٣) هونغ كونغ : مرونة وسرعة تفتقران الى الابتكار والابداع ، الإلديري، تموز ، ٦ ، ١٩٨٥ ، ص : ١٧-١٨
- (٤) الوافدون الى هونغ كونغ يتصارعون مع العمالقة ، الإلديري، ايار ، ٥ ، ١٩٨٥ ، ص : ٢٠

الدولة الصينية على ضبط هذا النمو الرأسمالي الهائل.

إن وضع الاقتصاد الصيني المتنامي في ظل اقتصاديات آسيا المنهارة مؤخراً في المنطقة سيزيد من الاجراءات الحمائية في كل من اليابان وأمريكا ومن هنا تأتي خشية امريكا من قوة اقتصادية صينية مهيمنة في المنطقة ، حيث أن الصين هي المستفيد الاول من إضعاف اقتصاديات تلك الدول، والتي كانت قوة إقتصادها تشكل آخر دفاعاتها امام النفوذ الصيني المتصاعد ، حيث أن ديون هذه الدول التي أصاب عملاتها الانخفاض تقدر بأكثر من ٣٥٠ مليار دولار.^(١)

إن المعطيات التجارية تشكل أحد أوجه التقارب من جهة ، وأحد أوجه التباعد من جهة أخرى بين الصين وأمريكا. ولكن الملاحظ أن جميع الخلافات التجارية كانت تحل بين الجانبين نظراً لأهمية البعد الاقتصادي بينهما.

قضية السلاح كأحد مؤشرات العلاقات الصينية - الامريكية

إن أهم أوجه الخلاف بين الصين والولايات المتحدة يكمن في قضية ضبط التسليح ومنع الانتشار النووي وبيع الاسلحة الى دول أخرى. فلقد قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات إقتصادية على الصين لقيامها ببيع صواريخ (إم - ١١) متوسطة المدى الى باكستان.^(٢) ووفقاً للتقارير الامريكية فإن الصين زودت إيران بتكنولوجيا من شأنها ان تطور الترسانة النووية الايرانية من خلال مساهمتها في اقامة مفاعلين يعملان بالمياه الثقيله في ايران وتزويدها بمنظومات توجيه الصواريخ^(٣)

ان المحادثات بين امريكا والصين بخصوص قضية السلاح وبيعه ينطلق من خطط تحديث الجيش الصيني. فلقد عرض "لي بنج" رئيس الوزراء الخطة الخمسية

(١) بسام خالد الطياره : سيناريو الزلزال المالي الصيني : ٣٥٠ مليار دولار ، الوسط ، ٣١٧ ، ١٩٩٨ ص: ٣٠.

(٢) نزار عبد المعطي زيدان : العلاقات الامريكية - الصينية : أوجه التقارب وأوجه التباين ، مرجع سابق ، ص: ١٢١

(٣) معتز سلامة: الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف ، مرجع سابق ، ص ١٧٧

التاسعة لبلاده (١٩٦-٢٠٠٠) التي تضمنت زيادة تصل الى ٩.٩ ٪ في الانفاق العسكري^(١) لعام ١٩٩٦، مما قد يحول الصين الى قوة عسكرية اقليمية تهدد التواجد الامريكى في دول شرق آسيا حيث تقدر أعداد الجنود الامريكى بـ ١٠٠ الف يتوزعون على القواعد الامريكى في اليابان (٤٧ الف) وكوريا الجنوبية والفلبين ودول أخرى.^(٢)

رغم الخلاف بصدد قضية بيع السلاح ظهرت بعض بوادر الاتفاق بين الجانبين، ففي ١٩٩٤ وقعت الصين والولايات المتحدة اتفاقاً بقضى بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الصين عام ١٩٩٣، كما وقع البلدان اتفاقاً آخر في ١٩٩٤ أيضاً للتعاون في تحويل شركات الاسلحة والمعدات العسكرية إلى صناعات مدنية^(٣).

ان صادرات السلاح تعود بالنفع على الصين من ناحية اقتصادية وسياسية، ولتوضيح دور الصين في صادرات السلاح مقارنة بالولايات المتحدة نورد الجدول التالي :

جدول (١٧) مبيعات الصين والولايات المتحدة في العالم بالمليون دولار (بأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة) .

اسم الدولة	١٩٨٥-١٩٨١	١٩٩٠-١٩٨٦	١٩٩١
الولايات المتحدة	٦٤.٩٢	٦.٥٠٧	١١١٩٥
الصين	٥.٦٤	٨٣٩٧	١١٢٧

المصدر : علاء سالم : السوق الدولية لتجارة السلاح : دراسة في تدفقات السلاح التقليدي خلال الفترة من (١٩٥٠-

١٩٩١) ، السياسة الدولية ، ١٢١ ، ١٩٩٥ ص ٢٠٠ .

(١) معتز سلامة : الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف ، مرجع سابق ، ص : ١٢٩

(٢) معتز سلامة : توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية ، السياسة الدولية ، ١٢٩ ، ١٩٩٧ ، ١٢٥

(٣) معتز سلامة : الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف ، مرجع سابق ، ص : ١٢٧

تايوان كأحد مؤشرات العلاقات الصينية - الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في رؤية صين مستقلة وقوية بما فيه الكفاية لكي تحرر نفسها من الاعتماد على المنطقة الآسيوية. فكانت هذه السياسة أساس سياسة الاحتواء الأمريكية للصين إلى أن جاء بيان شنغهاي عام ١٩٧٢ بالاعتراف بسيادة الصين على تايوان واعتبارها جزءاً من الأراضي الصينية وفق مبدأ دينغ تشياو بنغ "صين واحدة ونظامان".

العلاقات العسكرية:

ترجع أهمية تايوان للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الباسيفيك لأسباب

منها: ^(١)

أولاً : أهمية تايوان كموقع استراتيجي قد يستخدم في وقت الحرب كقاعدة للعمليات الجوية والسيطرة على طرق السفن .

ثانياً : السيطرة على هذا الموقع وجزر بنجو (Penghu) يزيد من قدرة العدو على السيطرة على طرق الملاحة إلى اليابان ويستطيع مد سيطرته إلى جزر ريوكيو (Ryukyu) والفلبين .

ثالثاً : تعتبر تايوان مصدر الغذاء والمواد الأخرى لليابان مما يعني أن السيطرة عليه من قبل الولايات المتحدة يزيد من اعتماد اليابان على الولايات المتحدة .

وقد حدد دنج زياو بنج خمسة شروط لتدخل الصين عسكرياً في تايوان هي ^(٢)

أولاً : إمتلاك تايوان لسلاح نووي.

ثانياً : اتفاق روسي تايواني

ثالثاً : رفض تايوان مفاوضات الوحدة

(١) Zhou Doi : china and the world, Beijing Review Foreign Affairs series. 1990. p. 57

(٢) سوسن حسين : الصين ، هل تصبح الصين القوة العظمى الأولى في القرن العشرين ، السياسة الدولية ، ١١٦ ،

رابعاً : انفجار مشكلات خطيرة في تايوان .

خامساً : اعلان استقلال تايوان .

إذا نظرنا الى هذه الشروط نرى أن تايوان لم تحقق أياً منها بل انضمت الى معاهدة عدم الانتشار النووي ، وعندما دخلت العلاقات الصينية الامريكية حيز التطبيق صدر عن البلدين بيان مشترك عام ١٩٧٩ تضمن موافقة الحكومة الامريكية على نقاط أهمها ^(١) :

أولاً : إنهاء العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وتايوان .

ثانياً : إلغاء معاهدة الدفاع المشترك التي أبرمت عام ١٩٥٠ .

ثالثاً : سحب القوات العسكرية الامريكية من تايوان .

رابعاً : اعتراف الولايات المتحدة بموقف الصين بأنه لا توجد الا صين واحدة وان تايوان جزء من الصين

خامساً : استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة وتايوان.

وتراوح الموقف من قضية تايوان ما بين اعتبار تايوان شأن داخلي صيني ولايجوز لاي قوة كبرى التدخل فيها كالتدخل الامريكي وما بين التعاون السلمي حيث طرحت الصين مبادرات تسوية القضية وفق مبدأ "نظامان وصين واحدة" تتضمن دعوة رجال الاعمال التايوانيين لاستثمار اموالهم في الصين الشعبية ، وعدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية ، ودعوة الشخصيات السياسية في تايوان لشغل مناصب قيادية في السلطة العليا للدولة وذلك ؛ في ضوء اسباب منها :

١- حاجة الصين لبقاء علاقاتها مستقرة مع الغرب وخاصة امريكا ضماناً لنجاح برنامجها الاقتصادي الذي يتطلب تكنولوجيا متقدمة .

(١) محمد مصطفى شحاته : مستقبل الوحدة بين تايوان والصين ، السياسة الدولية ، ١٠٤ ، ١٩٩١ ، ص ١٩٢

٢- التعويل على حل قضية تايوان وعودتها إلى الصين ، مثلما حُلت قضية هونغ كونغ بالطرق السلمية .

وقد تكون أحد أسباب انتهاج الصين سياسة اصلاحية مستقلة منذ ١٩٨٢ ظهور قضية تايوان كعامل من عوامل تعقيد العلاقة بين واشنطن وبكين رغم موافقة واشنطن عام ١٩٨١ على وقف المبيعات من السلاح الى تايوان غير محدد بإطار زمني^(١) ولكن الولايات المتحدة تستخدم الورقة التايوانية كأحد اوراق الضغط على بكين في تسوية خلافاتها معها او في حالة تنامي القوة الصينية عسكرياً واقتصادياً .

العلاقات الاقتصادية والسياسية:

ومن أوجه التقارب التي يمكن أن تساعد في قضية عودة تايوان الى الصين مايلي :

١- قبول الحزب الوطني الحاكم بقيادة "لي تيتج هوى" بعدم انفصال تايوان عن الوطن الام حيث فاز عن طريق انتخابات حرة وذلك عكس الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض الذي يطالب بالانفصال .

٢- ارتفاع معدلات التبادل التجاري عبر بوابة هونغ كونغ كما بلغت الاستثمارات التايوانية داخل الصين قرابة ٢٠ مليار دولار يتركز معظمها في مقاطعة "فوميان" الصينية المقابلة للجزيرة على الطرف الآخر لمضيق تايوان^(٢) .

٣- معظم سكان تايوان من القومية الصينية ويتكلمون اللغة الصينية ويبلغ عدد سكان الجزيرة ٢١ مليون نسمة بمساحة قدرها ٣٥ الف كم٢ .

(١) Harry Harding: China's Foreign Relations in the 1980, Yale Un. press, New Haven and London 1984 , p 195

(٢) السيد عوض عثمان : تايوان وتهديدات التين الصيني ، السياسة الدولية ، ١٢٥ ، ١٩٩٦ ، ص ، ١٨٤

أما مؤشرات التوتر في العلاقات الصينية - التايوانية الأمريكية فمنها :

- ١- زيارة الرئيس التايواني للولايات المتحدة عام ١٩٩٥ و صفقة الاسلحة الأمريكية لتايوان .
- ٢- إجراء الصين مناورات عسكرية تزامنت مع اجراء انتخابات الرئاسة في تايوان عام ١٩٩٦ كمؤشر على حيوية توحيد الصين وعودة تايوان الى الوطن الام حيث اطلقت الصين صواريخ بالستية حول تايوان في هذه المناورات مما عمق من الشعور بالخطر الصيني في المستقبل^(١). إضافة إلى تحويل إسم مكتب رعاية شؤون تايوان إلى مكتب التمثيل النيابي.

هكذا يتضح لنا أن تعامل الصين منذ الخمسينات مع مسألة تايوان كان تعاملًا هادئاً نسبياً دون اللجوء الى القوة المسلحة ، وهذا دليل آخر على واقعية السياسة الخارجية التي تهدف إلى وحدة التراب الصيني وهي تشدد على أن تايوان أرض صينية. ولكن الصين في الوقت نفسه تعتمد أساليب واقعية في بلوغ هذا الهدف ، وتأخذ في الاعتبار حقائق البعد الدولي. " (٢)

وفي عام ١٩٩٢ أشار جيانغ زيمين امين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الى دعم اعادة توحيد الوطن على ضوء سياسة ، " إعادة التوحيد سلفاً ودولة واحدة ذات نظامين". وفي عام ١٩٩٣ برعاية سنغافورة ثم التوقيع على اربع اتفاقيات بين تايوان وبكين يساعد على توحيد الوطن سلمياً^(٣)

ان العلاقات الأمريكية الصينية محكومة بالمكاسب التي يحققها كل من الآخر، فالولايات المتحدة تستطيع كسب تعهد الصين بعدم بيع تكنولوجيا

(١) مراد ابراهيم الدسوقي : مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين، السياسة الدولية، ١٢٤ ، ١٩٩٦ ،

(٢) احمد صدقي الدجاني : أضواء على الصين اليوم ، ط١ ، عمان ، دار البشير، ١٩٩٥ ، ص : ٢٦ - ٢٧

(٣) مسألة اعادة تايوان توحيد الصين ، بكين ، مكتب شؤون تايوان التابع لمجلس الدولة، ١٩٩٣ ، ص : ١٦

الصواريخ الى دول محددة في الشرق الاوسط مثل ايران ، كما يحقق فرصة عمل هائلة للامريكان من جراء بيع طائرات مدنية مثل طائرات بوينغ وتكنولوجيا مفاعلات نووية التي حُظر بيعها منذ ١٩٨٥ ، وتصديق الصين على المعاهدة الدولية لحقوق الافراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالمقابل تكسب الصين الاعتراف بها كدولة لها النفوذ في الشأن العالمي ، استثناء برنامج استيراد تكنولوجيا النووية ، عدم تزويد تايوان بالاسلحة ، الاقرار بان يكون للشعب الصين نظامه السياسي المختلف مع قيم الغرب .

ثالثاً : العلاقات الصينية - الروسية في التسعينات.

هناك جملة مؤشرات تحكم العلاقات الصينية في التسعينات ومنها :

- ١- أن طول الحدود بينهما تبلغ ٤٣٠٠ كم
- ٢- الهجرة الصينية إلى سيبيريا حيث يبلغ عدد المهاجرين الصينيين إلى هناك ٥,٣ مليون.
- ٣- إن تنامي الأطلسي يضعف روسيا من الغرب وتنامي الصين يضعفها من الشرق وفي هذا يكمن المآزق الروسي مستقبلاً
- ٤- تم ترسيم الحدود بين الصين وروسيا عام ١٩٩٤ وتم عقد اتفاق عام ١٩٩١ تعيد بموجبه روسيا للصين مناطق أغلبها جزر عند ملتقى الحدود مع كوريا.
- ٥- إنشاء الخط الساخن بينهما إضافة إلى عقود الغاز عام ١٩٩٥ .
- ٦- إقرار روسيا بأن تبت وتايوان صينية واقرارها الصين بأن الشيشان روسية ويلاحظ مستقبلاً أن منطقة الحدود بينهما ستشهد كثافة وغنى الجانب الروسي على الجانب الصيني من بحيرة بايكال للمحيط الهادي.

يرجع سلوك روسيا السياسي الخارجي تجاه الصين في التسعينات من هذا

القرن نتيجة لعدة عوامل منها :^(١)

أولاً : مساندة الصين لروسيا في قضية توسيع حلف الناتو الذي يشكل تهديداً خطيراً لامنها القومي وخشية الصين من امتداد نشاط حلف الناتو إلى منطقة روسيا في حالة نشوب نزاعات اقليمية مما يؤثر على نفوذ الصين في المنطقة.
ثانياً : حاجة روسيا الى تنشيط اقتصادها عن طريق بيع الاسلحة للصين وزيادة حجم التبادل التجاري معها حيث زاد حجم التبادل التجاري عام ١٩٩٦ الى سبعة مليارات دولار قدرها بالمقارنة مع ١٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، بينما من المتوقع ان يصل الى ٨ مليارات دولار في نهاية عام ١٩٩٧ ويتوقع أن يصل الى ٢٠ مليار دولار.^(٢)

اما السياسة الخارجية للصين تجاه روسيا فقد اتجهت نحو مزيد من التقارب منذ التسعينات وذلك لتحقيق الاهداف التالية :

أولاً : إشعار الولايات المتحدة ان لدى السياسة الخارجية الصينية بدائل للوقوف امام عودة الولايات المتحدة نحو سياسة عزل واحتواء الصين كلما تنامت عسكرياً واقتصادياً ، وبالتالي محاولة الحد من النفوذ الامريكي الياباني في المنطقة. ولعل من اهم نقاط التفاهم في معارضة البلدين لهيمنة قوة واحدة على النظام الدولي^(٣) كما جاء في البيان المشترك عام ١٩٩٧.

ثانياً : الاستفادة من تكنولوجيا السلاح الروسية والتعاون مع الروس في هذا المجال حيث قامت روسيا بتزويد الصين بصفقة طائرات سوخوي-٢٧ الأحدث

(١) عبيدة عبدالله الدندراوي : الصين وروسيا : وحلف شمال الاطلسي ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨ ، ص : ١١٥ .

(٢) سامح فتحي غالي : نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية - الصينية ، السياسة الدولية ، ١٢٨ ، ١٩٩٧ .

(٣) معتز محمد سلامة : توسيع الناتو وهموم الصين الاسوية ، مرجع سابق ص : ١٢٤

تطوراً ونقل التكنولوجيا المتطورة الى الصين وقامت ببناء محطة نووية في شرق مقاطعة جيانجسو ، كما أن مشتريات الصين للأسلحة من روسيا قد يغير الوضع العسكري^(١) حيث أن ٢٠٪ من مبيعات روسيا للأسلحة تذهب للصين في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ .

ثالثاً : ضمان امن حدودها مع دول اسيا الوسطى وخصوصاً في اقليم (سيكنانج) حيث الاقلية القومية اليوغورية المسلمة .

يتضح أن العلاقة الصينية الروسية قد تأخذ أحد المسارات التالية :

أولاً : في حالة توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والصين لاي سبب من أسباب الخلاف بينهما ، قد تدفع باتجاه تكوين علاقة صينية- روسية وثيقة .
ثانياً : ابقاء حالة العلاقة بين الطرفين الصيني والروسي في نطاق التعاون في مجالات مختلفة .

ثالثاً : في حالة حل مسألة جزر "الكوريل" بين روسيا واليابان قد يدفع الى تشكيل محور روسي - ياباني مضاد لتنامي القوة الاقتصادية والعسكرية في قارة آسيا ، علماً بأن للدولتين مصالحهما في المنطقة لدفع عجلة برنامجهما الاصلاحية والاقتصادية ، وتطوير المنطقة الروسية الواقعة في منطقة الشرق الاقصى ، وضمان الاستقرار على حدودها الشرقية ، ومحاولة كسب الدعم الياباني في جهود روسيا الرامية الى الدخول في النظام الاقتصادي الدولي.

رابعاً : الصين والتحرك الياباني في آسيا الباسيفكية

إن التحرك الياباني في منطقة آسيا الباسيفكية وخاصة جنوب شرق آسيا يعود الى جذور تاريخية بعيدة في التفكير الياباني بأن هذه المنطقة منطقة واحدة وذات جذور حضارية واحدة. ولقد طالب العسكريون في الثلاثينيات

(١) Kay Modler : Taiwan between Annexation and Independence , Aussen politik , vol.45 No, 1 ,1994 , P 206

بتحرير أسيا من الفساد والاستغلال الغربي عندما أعلنت اليابان مبدأ "مونرو" الآسيوي ومبدأ أسيا للآسيويين وقد شملت انتفاضة السبعينات المعروفه باسم "يتهونجين-رون" (Nihonjin-Ron) موجة البحث عن الشخصية اليابانية وبالحديث عن الجذور الآسيوية والتضامن الآسيوي الحضاري^(١) .

وإذا كانت الاطماع السوفياتية في السيطرة على قارة أسيا عبر خلق حلفاء لها في المنطقة منذ زمن الحرب الباردة ، قد تكون احد أسباب وقوف اليابان الى جانب الولايات المتحدة خاصة اذا عرفنا مشاعر العداة بينهما حول الاقاليم المتنازع عليها في الفترة (١٩٠٤ - ١٩٠٥) والتي انتهجت اليابان منذ نهاية الحرب الثانية سياسة خارجية قائمة علي مبدأفصل الاقتصاد عن السياسة نظراً لاعتمادها على التجارة الدولية وحاجتها الي الطاقة لإدامة مشروعها الاقتصادي الصناعي .

يبين الجدول التالي وضع اليابان في اقتصاديات المنطقة مقارنة مع بعض دول المنطقة والصين وامريكا. (انظر جدول رقم (١٣) في الصفحة التالية)

(١) إدوين ريشاور: اليابان-الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٩ ، ص:٤١٦

جدول (١٨) : مؤشرات اقتصادية آسيا

اسم البلد	نسبة الدخل بالدولار عام ١٩٩٣*	نسبة نمو الناتج القومي الاجمالي بالمئة ١٩٩٣-١٩٨٠.	نسبة التضخم بالمئة ١٩٩٣-١٩٨٠.	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دولار عام ١٩٩٣	نسبة المشاركين في الناتج المحلي الاجمالي %	زراعة صناعة خدمات
الصين	*٤٩.	٨.٢	٧.٠	٤٢٥,٦١١	١٩	٤٨
اندونيسيا	٧٤.	٤,٢	٨,٥	١٤٤,٧٠٧	١٩	٣٩
الفلبين	٨٥.	٠,٦-	١٣,٦	٥٤,٦٨	٢٢	٣٣
تايلاند	٢١١.	٦,٤	٤,٣	١٢٤,٨٦٢	١٠	٣٩
ماليزيا	٣١٤.	٣,٥	٢,٢	٦٤٤٥.	/	/
كوريا الجنوبية	٧٦٦.	٨,٢	٦,٣	٣٣٠,٨٣١	٧	٤٣
تايبوان	١٠٠٩.	(٩٢-٨٠)٦,٣	(٩٢-٨٦)٢,٤	٢٢١,٩٦٠	٣	٣٩
هونغ كونغ	١٨٠٠٦.	٥,٤	٧,٩	٨٩,٩٩٦	.	٢١
سنغافوة	١٩,٨٥.	٦,١	٢,٥	٥٥,١٥٣	.	٣٧
الولايات المتحدة	٢٤,٧٤.	١,٧	٣,٨	٦٢٥٩,٨٩٩	/	/
اليابان	٣١,٤٩.	٣,٤	١,٥	٤,٣١٤,٢٠٤	٢	٤١

Source : Herbert Dieter : Asia -Pacific Economic and World Trade Organisation .
Aussen Politik vol. 47 , No 1 , 1996 , P. 276

يلاحظ من الجدول اعلاه ان اليابان تشكل أكبر دولة من حيث معدل دخل الفرد مع أقل نسبة تضخم مما يجعل منها قوة اقتصادية في منطقة آسيا الباسيفكية .

وإذا درسنا الصادرات والواردات اليابانية مع دول جنوب شرق آسيا وامريكا واوروبا لمعرفة الحركة التجارية اليابانية في التسعينات (١٩٩٤-١٩٩٠) نلاحظ زيادة حجم صادراتها على وارداتها مع كل دول جنوب شرق آسيا وامريكا

وفق الجدول التالي :

جدول (١٩) صادرات وواردات اليابان مع دول جنوب شرق آسيا واوروبا وأفريقيا

الشمالية :

امريكا الشمالية					اوروبا					دول جنوب شرق آسيا					
٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	
															الصادرات اليابانية
%٣٤	%٣٤	%٣٣	%٣٤	%٣٦	%١٧	%١٩	%٢٢	%٢٣	%٢٣	%٣٩	%٣٦	%٣٣	%٣٢	%٣٨	
															الواردات اليابانية
%٢٧	%٢٧	%٢٧	%٢٧	%٢٧	%١٧	%١٧	%١٨	%١٨	%٢٠	%٢٣	%٢٢	%٢٠	%٢٩	%٢٧	

Soure: Heinrich Kreft: Japan's link's qith East and south east Asia: Aussen politik No. 1996. pp. 72-76.

ان حجم الاستثمارات اليابانية تتزايد باستمرار مع دول الآسيان " والنمور

الاربعة " والصين حيث شكل مجموع الاستثمار في عام ١٩٩٥ في الصين ٨.٧

بليون دولار امريكي بما نسبته ١.٩% وفق الجدول التالي :

جدول (٢٠) الاستثمارات اليابانية في شرق وجنوب شرق آسيا

اسم البلد	مجموع الاستثمار عام ١٩٩٥ بليون دولار	النسبة % عام ١٩٩٥	النسبة عام ١٩٨٩	النسبة عام ١٩٩٤
كوريا الجنوبية	٥,٣	١,١	,٩	١
تايبان	٤	,٩	,٧	,٧
هونغ كونغ	١٣,٩	٣	٢,٨	٢,٨
سنغافورة	٩,٥	٢,١	٢,٨	٢,٦
اندونيسيا	١٧	٣,٧	,٩	٤,٣
تايلاند	٧,٢	١,٥	١,٩	١,٨
ماليزيا	٦,٤	١,٤	١	١,٨
الفلبين	٢,٨	,٦	,٣	١,٦
الصين	٨,٧	١,٩	,٦	٦,٢
فيتنام	,٢	,١	-	,٤
المجموع	٧٥	١٦,٣	١١,٩	٢٣,٢

Source : Heinrich Kreft : Japans Links with East and Southeast Asia. Aussen politik vol. 47 No1 , 1996 , pp72-76

ان اليابان في تحركها الاقليمي تعتمد على بقاء الشروط التالية :

- أولاً : ضمان بقاء بيئة اقليمية مستقرة تسمح باستمرار حركة التجارة الدولية التي هي المستفيد منها بضمانه أمنية امريكية .
- ثانياً : عدم ظهور قوة اقليمية عسكرية واقتصادية تسيطر على المنطقة مما يقلل من فوائد اليابان الاقتصادية ويهدد امنها الوطني .
- ثالثاً : الدخول في تجمعات اقليمية تضمن توفير آليات للحوار والمفاوضة بين دول المنطقة .

خامساً : تفاعل الأبعاد الدولية مع الأبعاد الداخلية في حركة السياسة الخارجية

الصينية

ان دراسة المتغيرات على الصعيد الدولي تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني مشكلة اقتصادية حيث نلاحظ الزيادة السريعة في العجز الفيدرالي المتنامي منذ عام ١٩٦٠ ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الولايات المتحدة تتحول الى سياسة تبادل المنافع المتفاوض عليها مع الشركاء التجاريين من أجل منافسة صناعتها.^(١) ولمواجهة العجز في حركة مؤشرات الاقتصاديات انتهجت سياسة خارجية هدفها الاساسي تحقيق المصالح الأمريكية القائمة على اساس الامن الاقتصادي وزيادة حصتها من الاسواق ومنافستها " المصلحة الأمريكية الاساسية هي رفع مستوى معيشة الأمريكيين وتأمين منافسة. الاقتصاد الأمريكي بواسطة فتح الاسواق للتجارة الدولية"^(٢)

تضافرت حاجة الولايات المتحدة لفتح الاسواق لبقاء الحيوية في اقتصادها مع تنامي ضغط الرأي العام الأمريكي في الداخل بالاتجاه نحو حل المشاكل الاقتصادية الداخلية وتجنب التدخل العسكري فالرأي العام في امريكا يصر على انه من المستحيل للرئيس بعث فرق عسكرية امريكية الى جنوب شرق اوروبا حيث أن اقل بقليل من ٥٠٪ من كل الامريكيين ضد الهجمات الجوية على المواقع الصربية وست أشخاص من عشرة اشخاص ضد ارسال قوات امريكية ارضية^(٣)

(١) Hans christoph Froeching Andreus M. Rouch : The GATT Agreement and the world Economy , Aussen politik vol. 45 , No1. 1994. p. 50

(٢) Renato De Castro. Changes in Us- Post-cold war Hegemony: the case of the East Asian pacific Region , Aussen politik vol. 46 , No.1. 1995 , p.170

(٣) George schild : American's Foreign policy interest , Aussen Politik, No.1. 1997 .

وظهر هذا أيضاً في الازمة الامريكية العراقية بصدد نظام التفتيش .

واذا انطلقنا من الحقيقة الاقتصادية بأن خلق فرص العمل للامريكين مرتبط بنموها الاقتصادي الذي يعكس حجم صادراتها الى الاسواق الخارجية وأن حدوث اضطرابات في هذه الاسواق تقلل من قدرتها على استيعاب الصادرات الامريكية، يظهر لنا مدى اعتمادية الاقتصاد الامريكي على الاسواق خارجياً فبليون دولار إضافي في قيمة الصادرات الامريكية ينتج عنه ٢٠ الف فرصة عمل جديدة ونشوء الاسواق الواسعة في اوروبا الوسطى والشرقية وجنوب افريقيا وامريكا الجنوبية وشرق وجنوب شرق اسيا امام البضائع الامريكية وخدماتها واستثمارتها^(١) .

إن هذا الاتجاه في السياسية الخارجية الامريكية نحو فتح اسواق لها في العالم يتقاطع مع كون السياسة الخارجية الصينية تسعى نحو انجاز تنميتها الاقتصادية ولكنها تعاني من عدة عوائق في تنفيذ برنامجها الاصلاحى الاقتصادي : أولاً في ظل ادراك الولايات المتحدة لعجزها التجاري مع الصين مما يؤدي الى احتمال أن تواجه الصين قيوداً على تطور سوق صادراتها في الولايات المتحدة وبقية دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي (OECD).^(٢) ثانياً ، إن تقدم الانتاج خلال السنوات المقبلة خاصة في ميدان الصناعة الاولى قد يزيد من نمو التناقصات بين الصناعة والزراعة وبين الريف والمدينة وبين العمل الفكري والعمل اليدوي وبين التراكم والاستهلاك ، قد يقود الى طريق الرأسمالية^(٣) مع

(١) Charles weston : Key US Foreign Policy interests, Aussen Politik .vol. 48 , No1.

1997 , p.53

(٢) David wall : China as Atrade partner threat or opportunity por the OECD?

International Affairs vol. 72 , No. 2 , 1996. p. 339.

(٣) شارل بتلهام : تساؤلات حول الصين بعد وفاة ماوتسي تونغ ، ط١ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

ما يصاحب عملية التطور الاقتصادي من تضاعف الأنفاق والتضخم وما يحدث في الريف لنمو ٦٠ الى ١٠٠ مليون فلاح يرحلون الى المدن بحثاً عن العمل وعشرات الملايين يبقوا في الريف غير عاملين. وستبقى هذه الاعداد في ازدياد ما لم يتم تصنيع الريف الصيني^(١) في ظل سياسة التنمية الاقليمية القائمة على استخدام الحزام الساحلي (Coastal Belt) كمحرك للتنمية الاقتصادية لكل الصين. فلقد ادركت الحكومة الصينية ان الجنوب والشرق الساحليين سيقودان الشمال والغرب إلى تنمية متطورة عادلة^(٢) وهكذا يمكن القول إن اتجاه الاقتصاد الصيني الى مزيد من التضخم والفساد في أواخر ١٩٨٨ تمخضت عنه أزمة سياسة تفجرت في أحداث ١٩٨٩.^(٣) لهذا إن الشرعية السياسية للقيادة الصينية منوط بتحقيق واستمرار التنمية الاقتصادية ونجاحها.

تأخذ القيادة السياسية في الصين بالمنحى التدريجي في التحويل الاقتصادي والنتائج التي حققها هذا المنحى في التنمية الاقتصادية ، كما يبرر السجل الاقتصادي المتقدم التدريجية كبديل للتحويل السريع للاقتصاد الاشتراكي.^(٤) وهذا التدرج في التحويل الاقتصادي مرتبط مع سياسة الباب المفتوح ومع حقيقة التجارة والاستثمار الدوليين اللذين يخلقان اعتماد اقتصادي ومصالحة مشتركة في النمو الاقتصادي المتبادل كأحد معطيات النظام الاقتصادي

(١) George Tseo : Modernization under Deng : Chinese Dilemas and Global lessons:

Assian Affairs vol.81 feb 1994 , p. 44

(٢) Alan Donald & Thomas Arnold : The Unity of China , Assian Affairs vol.79 oct 1992 , p 273 .

(٣) Greald segal : The Challenges To Chinese Foreign policy , Assian Affairs vol. 77. oct 1990 , p. 296

(٤) Dall Yang : Governing China's Transition To the Market, world politcs , vol 97 , No1 , April 1996. p. 448

الدولي الراهن. ففي سنة ١٩٩٢ كانت الصادرات الصينية تمثل ١٨٪ من الناتج القومي الاجمالي كما أن ثلث هذه الصادرات تلقتها الولايات المتحدة التي تعتبر ثاني اكبر سوق للواردات الصينية بعد اليابان حيث شكلت الواردات الصينية من امريكا ٢٢ ٪ . ولهذا تلعب امريكا دوراً حيوياً في تطور الاقتصاد الصيني^(١) .

أن احد أهم مكونات السياسة الاقتصادية الصينية تكمن في أن صانعي هذه السياسة أصبحوا اكثر ميلاً نحو تعديل السياسات الاقتصادية لأنها خلقت عدم استقرار في الاقتصاد الكلي الصيني.^(٢) ولكن حدوث اضطرابات في مستويات الاقتصاد الجزئية يجعل السياسات الاقتصادية الاصلاحية اكثر حذراً وهذا مرتبط بجملة توزيع قوى العمل بين الريف والمدن والتنمية في الجنوب والشرق والشمال والغرب من الصين والتحول في تركيب النخبة الاقتصادية والبيروقراطية الصينية حيث يُعطي التكنوقراطيون صلاحيات اكبر.

ان قوة شعور الصينين بعمق حضارتهم التي عانت من محاولة الغرب المستمرة لإضعاف الصين أدت الى التركيز على امنهم الوطني ، واسترجاع اجزاء الامبرطورية من التبت الى تايوان^(٣) من المهام الاساسية لحركة السياسة الخارجية. ومن هنا جاء الجدل بين مجموعتين الاولى : تتخذ موقف اكثر ليبرالية تجاه قضايا عامة والاخرى تتخذ مواقف محافظة كما هي معطيات الجدولين التاليين:

-
- (١) Catherine C. Langlois : Rationality in International Relations : A Game - Theoretic and Empirical Study of USA- China Case , world politics , vol. 48 , No.3. April 1996, p. 366
- (٢) Yasheng Huang: Information, Bureaucracy And Econmic Reform in China And The Soviet Union , world politics , vol. 147 , No.1 oct.1994. P. 105
- (٣) Frank Dikotter : Culture, " Race" and Nation : The Formation of Nation identity in 20 th century China , Journal of International Affairs. vol 49 , No2 1996, p. 604

جدول (٢١) اتجاهات الديمقراطية في الصين بالنسبة المثوية

لا أعرف	غير ديمقراطية	ديمقراطية	المعطيات
٣٩,٩	٢٢,٤	٣٧,٧	مزيد من الديمقراطية يقود الى الفوضى
٣٤,٧	٣٥,٧	٢٩,٥	التمددية الساسية تسبب الفوضى السياسية
٢٤,٨	٤٣,٠	٢٢,٢	افكار مختلفة تقود الى الفوضى او عدم توافق
١٠,٦	٢١,٦	٦٧,٨	رؤساء المدن يجب ان يتم انتخابهم
٣٩,٢	٦	٥٤,٨	الصين تحتاج الى ديمقراطية اكثر الان
٢٢,٢	٧٦,١	١,٧	الديمقراطية الصينية تعتمد على قيادة الحزب * العدد المطروح عليهم الاسئلة ٢٨٩٦

جدول (٢٢) الاتجاهات الاجتماعية

لا أعرف	محاظف	ليبرالي	المعطيات
١٥,٦	٢٨,٥	٤٦	هل تسمح لابنتك بالتزوج من امرأة مطلقة
١٣,٥	٥,٣	٨١,٢	هل لديك مشكلة ان تكون امرأة هي المشرفة
١٢,٣	١٧,٤	٧٥,٣	مستوى تعليم الزوجة اقل من الزوج
٩,٥	١٥,٥	٧٥	دخل الزوجة اقل من دخل الزوج
٩,١	٢٧,١	٦٣,٨	هل تهتم اذا لم يكن لديك ابن
١١,٢	٣٣,٨	٥٥	الزوجان يستطيعان الطلاق

* Source : Andrew. J Nathan & Tianjian shi: left and Right with chinese characteristics:
Issue and Alignment in Deng xioping's china: World politics July 1996 , p 504 vol48,

سادساً : الصين والنظام الدولي الراهن

يصنف الخبراء الصينيون الطروحات التي تتناول إنشاء النظام العالمي

الجديد بحسب مضامينها الى ثلاثة اصناف :^(١)

أولاً : نظام عالمي أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة التي تسعى الى الانفراد بزعامته .

ثانياً : نظام عالمي ثلاثي القطبية تقوده الولايات المتحدة وأوروبا واليابان

ثالثاً : انشاء نظام دولي جديد عادل ومعقول علي أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهي الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الاراضي ، عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي . يلاحظ أن الصين تعارض الهيمنة من قبل دولة واحدة كالولايات المتحدة المسيطرة حالياً على النظام الدولي ، وبالتالي تسعى الصين بصفة مشارك في تفاعلات النظام الدولي بعيداً عن ما اتصف به سلوكها السياسي الخارجي من عزله ورفض مؤسسات النظام الدولي. وبالتالي نرى ان هناك ثلاثة خطوط لسياسة الصين الخارجية : حماية السلام في العالم ، ومعارضة الهيمنة وعدم السعي لها ، والاستقلال في المواقف. ومن أبرز ملامح سلوكها الدولي في قضايا عديدة يدل دلالة واضحة على النهج الواقعي الذي يأخذ بمعطيات الواقع الدولي الراهن وتعظيم المكاسب الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية لإنجاز أهداف سياستها الداخلية : أولاً ، سلوك الصين في الامم المتحدة سلوك يأخذ بمعطيات القوة الراهنة بما يحقق مصالح الدولة الصينية أولاً. لذا لم تستخدم حق النقض على مشاريع قرارات غربية تتعلق بطرف ثالث من العالم الثالث. ثانياً ، اقامة علاقات دبلوماسية عام ١٩٩٢ مع اسرائيل كما حدث تحول كبير في سياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط والصراع العربي - الاسرائيلي حيث أشار شمعون بيريز إلى

(١) احمد صدقي الدجاني ، اضاء على الصين اليرم ، مرجع سابق : ص ٣٢ - ٣٤

إن الصين التي انحازت إلى العرب في الماضي تأخذ مصالح كل الاطراف في حسابها الآن وأن الموقف الصيني قد تغير نحو مشكلة الشرق الاوسط وأن طريقة تصويت الصين في الامم المتحدة ستأخذ اسلوباً جديداً بخصوص هذه المشكلة.^(١)

ان الاهداف الصينية من إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ترجع الى إعتبار المصالح القومية وتبادل المنافع واعطاء الاولوية للعامل الاقتصادي والتكنولوجي ومن هذه الاهداف :^(٢)

١- الحصول على تقنيات اسرائيلية في جميع المجالات وخاصة في الميدان العسكري

٢- الدخول في عملية السلام ومحادثات السلام المتعددة الاطراف لابرارز نفسها بأنها قوه تشارك في الاحداث الدولية كراع للسلم والامن الدوليين

٣- تعزيز العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، فقد ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الصين واسرائيل الى ٨٠٠ مليون دولار. حيث يلعب اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة دوراً كبيراً ولهذا تسعى الصين إلى كسب تأييد هذا اللوبي وهذا أحد دوافع إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كما تقدر التجارة الإسرائيلية مع هونغ كونغ ١٥٥٣ مليون دولار.

العلاقات الصينية العربية:

إن السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية يغلب عليها الصفة الاقتصادية والتجارية لتحقيق المصالح الصينية القومية وبالتالي لتحقيق المنفعة المتبادلة كأحد الاسس للسياسة الخارجية الصينية . فقد بلغت القيمة الاجمالية للتبادل التجاري بين الصين والعالم العربي (١٩٩٧) مليون دولار امريكي في عام ١٩٨٩ بنسبة زيادة بلغت ٤٥ . ٦٥٪ عن عام ١٩٧٩ و ٣٦.٢ مليون دولار أمريكي في عام

(١) عبد العزيز حمدي عبد العزيز: العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، ١٣٢، ١٩٩٨، ص١٤١

(٢) المرجع السابق، ص: ١٣٨

بنسبة زيادة بلغت ٦٥.٤٥٪ عن عام ١٩٧٩ و ٣٦.٣ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣ بنسبة زيادة بلغت ٢٧٪ عن عام ١٩٩٢ الذي وصلت فيه ٢٨٣٧ مليون دولار أمريكي و ٣٧٧٤ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٤ و ٥١٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥^(١). كما تجلت هذه العلاقات التجارية والاقتصادية بقيام الشركات الصينية للمقاولات بتنمية مشاريع المقاولات في ١٧ بلداً عربياً بأرباح ٦.٢ مليار دولار أمريكي كما تم ارسال ١٤٠٠٠ مهندس وفني وعامل وحققت أرباحاً تشغيلية قدرها ١.٤ مليار دولار أمريكي. وفي نفس العام وافقت الحكومة الصينية على ٤٤ مشروعاً استثمارياً في البلدان العربية قيمتها الاجمالية ٤٨.٧٥ مليون دولار أمريكي ، ومنذ الثمانينات اقامت الصين في البلدان العربية اكثر من (١٠٠) تمثيلية اقتصادية وتجارية او هيئة تجارية^(٢) .

يلاحظ أن الميزان التجاري بين مصر والصين يميل لصالح الاخير ، فبينما تقتصر صادرات مصر للصين على ما قيمته ٢٦.٢ مليون دولار من اجمالي تبادل تجاري قيمته نحو ٤٥٢.٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ بعجز تجاري قدره ٤٢٦.٥ مليون دولار لصالح الصين^(٣) كما صرّح كمال الجنزوري في زيارته عام ١٩٩٧ الى الصين بأن الهدف منها هو زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجم الاستثمارات المشتركة^(٤)

(١) زيادة في القيمة التجارية بين الصين والبلاد العربية ولكن من حيث النسبة مع التجارة العالمية الصينية تقل هذه النسبة.

(٢) محمد السطري : حوار مع سفير جمهورية الصين الشعبية في الامارات العربية ، ابو ظبي ، اخبار النفط والصناعة ،

٣١١ ، يوليو ١٩٩٦ ، ص : ٦-٧

(٣) عبد العزيز حمدي عبد العزيز : العلاقات الصينية الاسرائيلية ، مرجع سابق ، ص : ١٣٨ .

(٤) جعفر كرار احمد : العلاقات المصرية الصينية : الواقع والمستقبل ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨ ، ص : ١٦١

انطلاقاً من المنهج البراجماتي الذي تزعمه دينغ تشياو بنغ الخط الواقعي الذي يهيمه اساساً التطور الاقتصادي ولا يمانع في الدخول في تسويات على حساب الابدولوجية والتعامل مع الغرب^(١) جاء تأييد الصين لمديرد والمفاوضات الجارية بين الدول العربية واسرائيل ودعت لاستضافة المحادثات متعددة الاطراف في بكين.^(٢)

احتلت منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية موقعاً هاماً في التسعينات وخاصة بعد جهود الصين الشعبية في الإصلاح الإقتصادي كونها سوق رائجة للسلاح والصناعات الصينية من جانب ومصدراً للبترول من جانب آخر ويتجلى موقف السياسة الخارجية الصينية في حرب الخليج الثانية في أنها لم تعارض هذه الحرب ولكنها تبنت موقفاً مستقلاً وامتنعت عت التصويت في مجلس الأمن واتجهت للتنسيق مع روسيا وفرنسا للممارسة مزيد من الضغوطات على أمريكا ورفضت المشاركة في قوات التحالف الدولي ضد العراق ودعت إلى الانسحاب للقوات العسكرية الاجنبية من المنطقة واصرت على أن مجلس الأمن هو وحده المخول بالرقابة على تنفيذ العراق للاتفاق بصدد قضية التفتيش في العراق التي توصلت اليه مع كوفي عنان.

اما في قضية لوكربي فقد عملت الصين الشعبية علي عرقلة مشروع أمريكي باستخدام القوة لاجبار ليبيا علي تسليم متهمين في هذه القضية للمحاكمة.

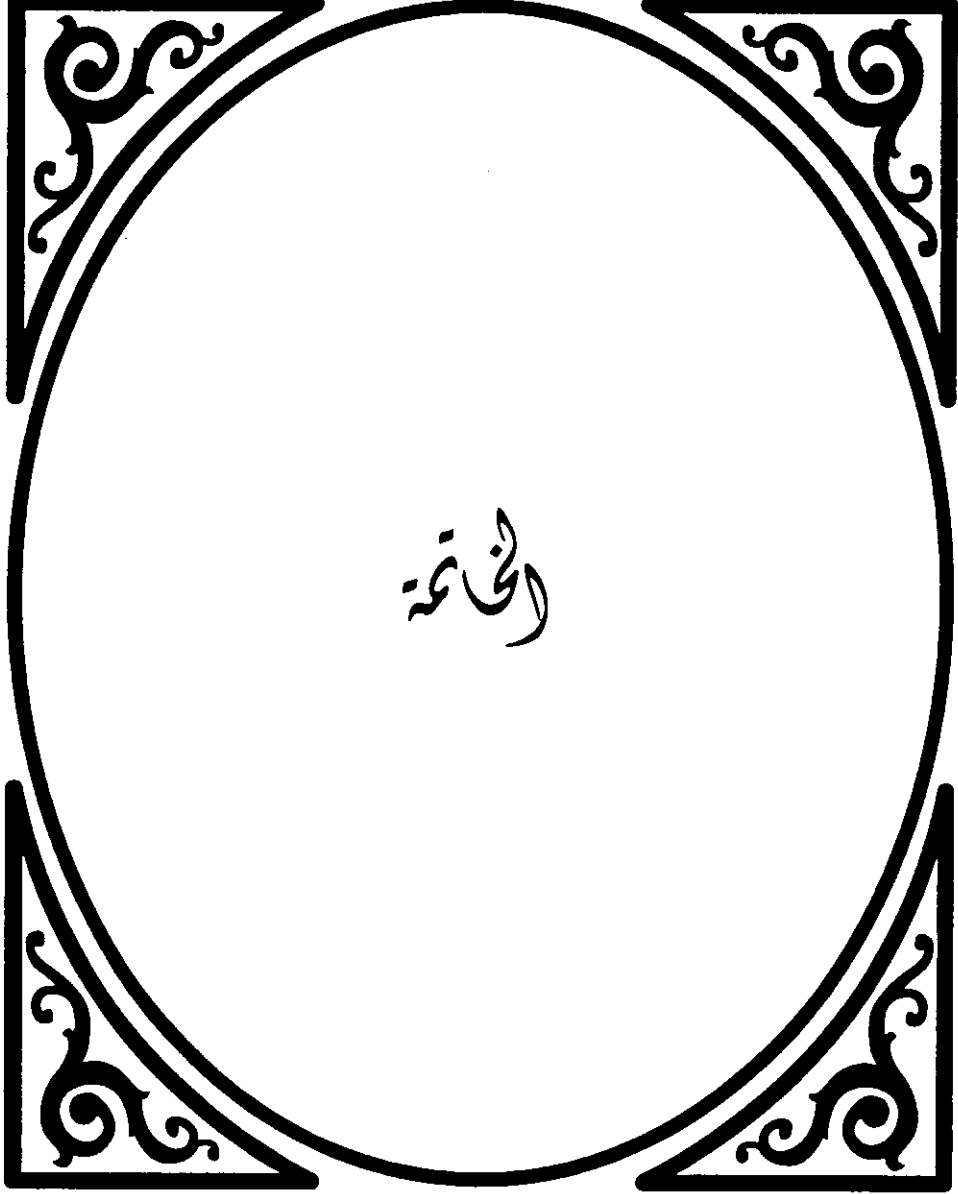
يلاحظ أن سلوك السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي الراهن يتسم بالمرونة وتشجيع الاستقرار والسلم الدوليين سواء في منطقتها الاقليمية او في منطقة الشرق الاوسط لصالح نجاح اهداف سياستها الداخلية المتمثلة في التطور والنمو الاقتصادي المستمر ولكن السلوك الصيني الخارجي قد يتجه الى اثاره النزاعات في حالتين اساسيتين :

(١) حسين شريف : السياسة الخارجية الامريكية، ج٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ص: ٦٠٠

(٢) العلاقات الاردنية - الصنية ، عمان ، وزارة الخارجية الاردنية ، تاريخ ١١/١١/١٩٩٥ ، ص: ٢

أولاً : تعريض الامن القومي الصيني الى خطر عسكري ومنع إعادة توحيد الصين من قبل قوى النظام الدولي .

ثانياً : تراجع مسيرة النمو الاقتصادي في الصين مما يؤثر في تحقيق الرفاه للشعب الصيني الذي يشكل ربع سكان العالم وبرزت دعوات للإصلاح السياسي الليبرالي .



الغاتمة

أولاً : بناء النموذج الحركي لتفسير العلاقات الدولية من خلال دراسة السياسة الخارجية الصينية .

إن النموذج الذي اقترحه في تفسير العلاقات الدولية يقوم على جملة من المرتكزات منها :

أولاً ، ان العلاقات الدولية تسير وفق آلية التنافس بين المصالح بعد انتهاء الحرب الباردة .

ثانياً ، ان تحقيق مطلق القوة لم يعد بمستطاع أي وحدة من وحدات النظام الدولي القيام بها (دولة) وبالتالي اصبح التحقيق النسبي للقوة هو آلية حركة العلاقات الدولية

ثالثاً ، انتشار القوة بكل مكوناتها بين وحدات النظام الدولي ، ولم يعد دولة او دولتين تملك ٥٠٪ لوحدها من مكونات القوة .

رابعاً ، ان القوة اصبحت فاعلة اذا توفر شرطان: المصداقية التي تتمتع بها الدولة عند استخدام أو الرغبة في استخدام القوة في تفاعلاتها الدولية لدى من توجه اليه القوة ، المصداقية سوف تؤدي الى تكوين القوة الرادعة اكثر من القوة المستخدمة فعلياً

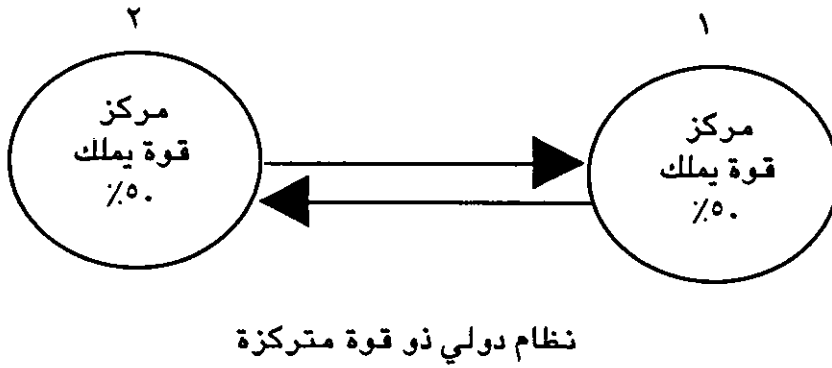
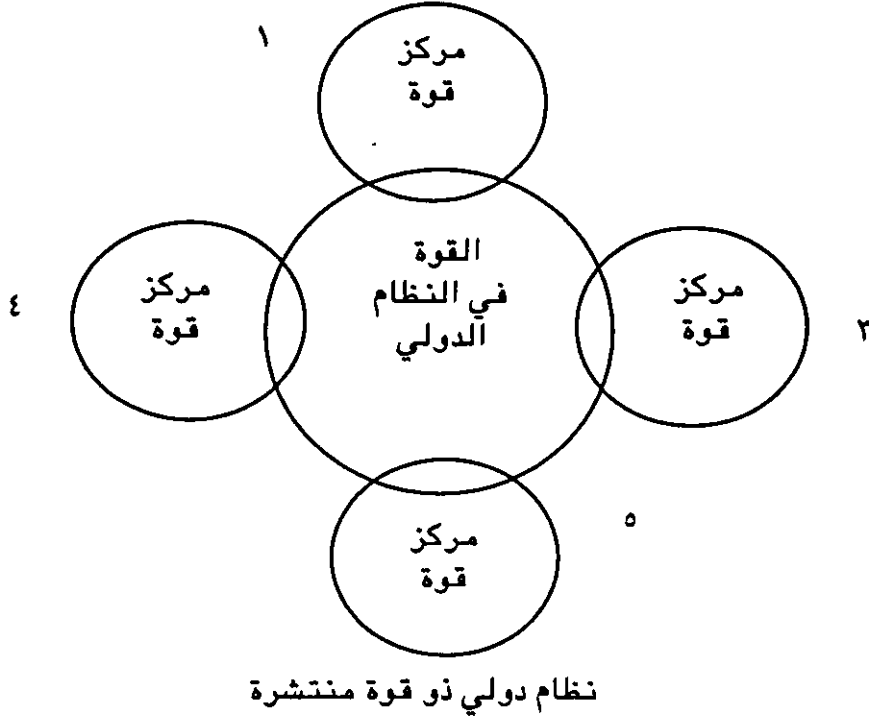
لذا وبسبب هذه الآليات (Mechanism) التي تحكم حركة تفاعل العلاقات الدولية ، يمكن القول أن النظام الدولي هو نظام تنافسي في ظل انتشار القوة بين وحدات النظام الدولي ككل ، وبالتالي سيكون سلوك القوى الدولية الخارجي سلوك يتضمن التكيف وتكامل عناصر القوة ضمن وحدات دولية كبيرة نسبياً .

اما المصادر التي تعيد حركة النظام الدولي من اطاره التنافسي الى حالة ما قبل انتهاء الحرب الباردة فتشمل :

أولا ، إعادة بناء مركز او مركزين من القوى الدولية تحوز على ٥٠٪ من مكونات القوة .

ثانياً ، إعادة تفاعل وحدات النظام الدولي وفق آلية الصراع وحدة مقابل وحدة والغاء حالة إنتشار القوة وإعادة تجميعها .

والمخطط التوضيحي يوضح هذين الاتجاهين في تفسير العلاقات الدولية :



ثانيا : النتائج

- ١- ان السياسة الخارجية الصينية في فترة الثمانينات والاستعينات متجهه نحو تحقيق اهداف سياستها الداخلية من تنمية اقتصادية .
- ٢- أن السياسة الخارجية الصينية تتأثر بمعطيات البنية الداخلية الناتجة عن افرزات الاصلاح الاقتصادي
- ٣- استمرار اتجاه السياسة الخارجية الصينية نحو المشاركة في آليات النظام الدولي سلوك سياسي خارجي متزن ينظر في الدرجة الاولى نحو المصالح القومية .
- ٤- حدثت التغيرات في السياسة الخارجية الصينية بحيث حولتها إلى سلوك مشارك في النظام الدولي وعملي مرتبط بقضية الامن القومي واستعادة وحدة اراضيها .
- ٥- تتجسد سياسة تجنب اخطار تهديد استمرار نجاحها الاقتصادي والعسكري عبر سياسة الالتزام والمشاركة والحوار مع الولايات المتحدة واليابان
- ٦- مازالت الثقافة السياسة والميراث التاريخي هما الضابطان لسرعة حركة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي وظهور التناقضات الداخلية
- ٧- السياسة الخارجية الصينية مرتبطة بالشعور القومي العميق ومن هنا يظهر التركيز علي البعد الاستقلالي في سياستها الخارجية ومعارضتها الهيمنة الدولية من قبل قطب واحد .
- استمرار تحكم البعد العملي والنفعي في توجيه السياسة الخارجية الصينية في المستقبل .
- تجاه السياسة الخارجية الصينية نحو الولايات المتحدة والغرب بشكل عام ، حالة تراجع تهديد أمنها الوطني عن طريق دعم تايواني .

حرب
دل على
في التعامل
أقليمية
الصين الجنوبي .
تاج سياسة خارجية
معدة الاتجاهات تأخذ في
حركاتها الاعتبار في
الاقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

- العلاقات الأردنية الصينية ، عمان ، وزارة الخارجية الأردنية، تاريخ
١٩٩٥/١١/١١

ثانياً : الكتب العربية

- آغا، حسين وآخرون : الصين واليابان والشرق الأقصى، لندن ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، ١٩٨٢.
- آل عيون ، عبد الله : نظام الأمن الجماعي في النظم الدولية الحديثة ، عمان ، دار البشير ، ١٩٨٥ .
- بتلهام ، شارل : تساؤلات حول الصين بعد وفاة ماوتسي تونغ، ط١ ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩.
- بهبهاني ، هاشم : سياسة الصين الخارجية في العالم الغربي (١٩٥٥-١٩٧٥) ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٢.
- ثارو ، لستر : الصراع على القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ؛ الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٥.
- جلال ، محمد نعمان : الصراع بين اليابان والصين ، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.
- حتي ، ناصيف : القوى الخمسة الكبرى والوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧.
- حسين، عدنان السيد : العلاقات الدولية ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتدقيق ، دون سنة نشر .

- الدجاني ، أحمد صدقي : أضواء على الصين واليوم ، ط١ ، عمان ، دار البشير ، ١٩٩٥ .
- درويش ، فوزي : الشرق الاقصى : الصين واليابان ، طنطا ، مطابع غباشي ١٩٩٤ .
- الدقاق ، محمد السعيد : التنظيم الدولي . مصر الدر الجامعية ، دون سنة نشر
- ريشاور ، ادوين : اليابانيون ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٩ .
- زكي ، رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لآخر لمشكلات الرأس مالية المعاصرة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٧ .
- شريف ، حسين : السياسة الخارجية الأمريكية ، ج٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ .
- شريف ، حسين : التحدي الياباني في التسعينات ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣ .
- شلبي ، ابراهيم : التنظيم الدولي ، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤ .
- سعيد ، اسماعيل علي : نظرية القوة ، الاسكندرية ، دون مكان نشر ، ١٩٨٧
- سوين ، هان : اليوم الاول في العالم - ماوتسي تونغ والثورة الصينية (١٩٤٩-١٩٧٥) ، ط١ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .
- العناني ، ابراهيم : التنظيم الدولي ، دون مكان نشر ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٥
- غالي ، بطرس : الحكومة العالمية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٢ .

- الغنيمي ، محمد طلعت : الوجيز في التنظيم الدولي : النظرية العامة ، الاسكندرية منشأة المعارف ، ١٩٧٧.
- فضة ، محمد : مشكلات العلاقات الدولية : دور الردع النووي الاستراتيجي في السياسة الخارجية ، عمان ، شركة المطابع النموذجية ، ١٩٨٢.
- فضة ، محمد : التدخل السوفيياتي في أفغانستان : دراسة جيو سياسية وجيو استراتيجية للصراع الدولي في جنوب آسيا ، عمان ، شقير وعكشة ، مطبعة كتابكم ، ١٩٨٦.
- فيجي ، هاري وآخر : الانهيار القادم لامريكا ، ط٢ ، عمان ، عمان الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥.
- قربان ، ملحم : الحقوق الانسانية : رهناً بالتبادعية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنسر والتوزيع ، ١٩٩٠.
- كارول ، ك. س : صين ماو أو الشيوعية الأخرى ، بيروت دار الآداب دون سنة نشر .
- مسلم ، سامي : الصين والقضية الفلسطينية (١٩٧٦ - ١٩٨١) ، ط٢ ، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٢.
- كانتور ، روبرت : السياسة الدولية المعاصرة ، عمان ، مركز الكتب الأردنية ، ١٩٨٩.
- كولار ، دانيال : العلاقات الدولية ، ط٢ ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٥ .
- الكيالي ، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠.
- مسألة إعادة تايوان وإعادة توحيد الصين ، بكين ، مكتب شؤون تايوان التابع لمجلس الدولة ، ١٩٩٣.

- مكنمارا ، روبرت : ما بعد الحرب الباردة ، ط ١ ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ .
- محمد ، صباح محمود : صدام حسين ومركز الاستقطاب الصيني والياباني ، بغداد ، دون دار نشر ، ١٩٨٤ .
- محمد ، صباح محمود : الصين : دراسة في الجيوبوليتك : بغداد الجامعة المستنصرية ، مطبعة الفنون ، دون سنة نشر
- محمد ، صباح محمود : الاقتصاد الصيني ، بغداد ، دون دار نشر ، ١٩٨٤ .
- المعموري ، محمود : ربيع الشرق أو التجربة الصينية في الميزان ، تونس ، الشركة القومية للنشر والتوزيع ، ١٩٦٢ .
- مقلد ، اسماعيل صبري : العلاقات السياسية الدولية ، مصر ، المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩١ .
- المنوفي ، كمال : أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .
- موتشياو ، تشاي : القضايا الاشتراكية في الصين ، ط ١ ، دار تونس للطباعة ، ١٩٨٢
- ميتشيو ، ناغاي : دراسات وأبحاث في التجربة الانمائية اليابانية ، ط ١ ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩٣ .
- ميتغ ، ين : الاقليات القومية على طريق التقدم ، بكين ، دار النشر باللغات الاجنبية ، ١٩٧٨ .
- الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الامريكية ، بكين ، مكتب الاعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ، ١٩٩٧ .
- النبراوي فتحية وآخر : أصول العلاقات السياسية الدولية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥ .

- أديب منصور : ميزان الدولة ، ط١، تونس ، جامعة قار تونس ، ١٩٩١.
- هاف ، توبي. أ : فجر العلم الحديث : الإسلام ، الصين ، الغرب ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٧.
- الهواري عادل مختار : مدخل إلى العلوم السياسية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤.
- يسين ، السيد : اسئلة القرن الحادي والعشرين : الكونية والأصولية وما بعد الحدائثة ، ج٢، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٦.
- وو ، بن الصينيون المعاصرون : التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي ، ج١ الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٧.

ثالثاً : الدوريات العربية

* السياسة الدولية

- أبو عامود ، محمد سعد : السياسة الامريكية في آسيا ، السياسة الدولية ، ١٢٧ ، ١٩٩٧ .
- أحمد ، جعفر كرار : الصين بعد رحيل دينغ تشياو بنغ : دراسة حول الوضع الراهن وإحتمالات المستقبل ، السياسة الدولية ، ١٢٦ ، ١٩٩٦ .
- أحمد ، جعفر كرار : العلاقات المصرية - الصينية : الواقع والمستقبل ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨ .
- الأفندي ، نزيهه : الدور الآسيوي لليابان ، السياسة الدولية ، ٨٨ ، ١٩٨٧ .
- البدري ، حامد مروة : المجتمع المدني : جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨ .
- جاد ، عماد : المتغيرات السكانية والصراعات السياسية ، السياسة الدولية ، ١١٩ ، ١٩٩٥ .
- حسين ، سوسن : هونغ كونغ بعد العودة ، السياسة الدولية ، ١٣٠ ، ١٩٩٧ .
- حسين ، سوسن : هونغ كونغ والتطبيع الصارم قبل العودة ، السياسة الدولية ، ١٢٨ ، ١٩٩٧ .
- حسين ، سوسن : هل تصبح الصين القوة الاولى في القرن العشرين : السياسة الدولية ، ١١٦ ، ١٩٩٤ .
- الدسوقي ، مراد إبراهيم : رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين السياسة الدولية ، ١١٢ ، ١٩٩٣ .
- الدسوقي ، مراد ابراهيم :مسالة التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين ، السياسة الدولية ، ١٢٤ ، ١٩٩٦ .

- الدندراوي ، عبیده عبد الله : الصين وروسيا : وحلف شمال الاطلسي ،
السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨
- زيدان ، نزار عبد المعطي : العلاقات الامريكية - الصينية : أوجه التقارب
وأوجه التباعد ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨ .
- سالم ، علاء : السوق الدولية لتجارة السلاح : دراسة في تدفقات السلاح
التقليدي خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٩١) ، السياسة الدولية ، ١٢١ ، ١٩٩٥
- سلامة ، معتز محمد : الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف ، السياسة
الدولية ، ١٢٦ ، ١٩٩٦ .
- سلامة، معتز محمد : توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية ، السياسة
الدولية، ١٢٩ ، ١٩٩٧ .
- سلامة ، محمد معتز : الجيش وصناعة القرار في الصين ، السياسة الدولية،
١٣٢ ، ١٩٩٨ .
- سعداوي ، عمرو : النخبة السياسية في الصين : محاور النخب ومحاور
الصراع، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٣ .
- شحاته ، محمد مصطفى : مستقبل الوحدة بين تايوان والصين ، السياسة
الدولية ، ١٠٤ ، ١٩٩١ .
- صالح ، عبد الله : التقارب الصيني - الامريكي وآفاق المستقبل ، السياسة
الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨
- صبري ، إسماعيل : مستقبل تايوان في إطار العلاقات الصينية الامريكية ،
السياسة الدولية ، ٧٢ ، ١٩٨٣ .
- صبري ، عبد الرحمن : الصعود الإقتصادي لشرق آسيا : الإتجاهات والمحددات
السياسة الدولية ، ١١٦ ، ١٩٩٤ .

- صدقي ، راجية إبراهيم : الوفاق الصيني - السوفياتي وقمة بكين المرتقبة ، السياسة الدولية ، ٩٥ ، ١٩٨٩ .
- عبد الحي ، وليد : المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي ، السياسة الدولية ، ١٢٦ ، ١٩٩٦ .
- عبد العزيز ، عبد العزيز حمدي ، العلاقات الصينية - الاسرائيلية ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨ .
- عبيد ، هناء : العلاقات الامريكية - الصينية بين موازين التجارة وحقوق الانسان ، السياسة الدولية ، ١١٧ ، ١٩٩٤ .
- عبيد ، هناء ، العلاقات الامريكية - الصينية : صراع حضاري أم تجاري ؟ السياسة الدولية ، ١٢١ ، ١٩٩٥ .
- عثمان ، السيد عوض : تايوان وتهديدات التنين الصيني ، السياسة الدولية ، ١٢٥ ، ١٩٩٦ .
- عطوه ، فتحي حسن : لتعقارب الصيني السوفياتي ، السياسة الدولية ، ٨٠ ، ١٩٨٥ .
- طلعت ، عبد المنعم : الاستراتيجية الامريكية في شرق آسيا : صياغة آسيوية ، السياسة الدولية ، ١٣١ ، ١٩٨٨ .
- طلعت عبد المنعم : تربييات الأمن الاقليمية في النظام العالمي الجديد ، السياسة الدولية ، ١٢٧ ، ١٩٩٧ .
- علي ، جمال الدين أحمد : القمة الصينية - السوفياتية ومرحلة جديدة من العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ، ٩٧ ، ١٩٨٩ .
- علي ، مصطفى أحمد : الصين وفيتنام على طريق المصالحة ، السياسة الدولية ، ٩٨ ، ١٩٨٩ .

- غالي ، بطرس: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : خطة للتنمية تقرير
مقدم الى هيئة الامم المتحدة ، السياسة الدولية ، ١١٧ ، ١٩٩٤ .
- غالي ، سامح فتحي : نحو مرحلة جديدة في العلاقات الدروسة - الصينية ،
السياسة الدولية ، ١٢٨ ، ١٩٩٧ .
- فرج ، أحمد محمد : الآسيان والابك : خيارات الاقليمية والعالمية في شرق
آسيا، السياسة الدولية ، ١١٦ ، ١٩٩٤ .
- فؤاد ، وسالم محمد : الاشكاليات الاجتماعية السياسية في الصين : قراءة في
مرحلة إنتقالية ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ، ١٩٩٨ .
- محمد ، احمد طه : العلاقات الامريكية الجديدة في فيتنام ، السياسة الدولية ،
١٣٢ ، ١٩٩٥ .
- مرتضى ، محمود عبد المنعم : المراحل الخمس للعلاقات الصينية -
السوفياتية (١٩٤٩-١٩٨٤) ، السياسة الدولية ، ٧٨ ، ١٩٩٤ .
- مصطفى ، هالة : بكين ولعبة التوازن الدولي ، السياسة الدولية ، ٧٥ ،
١٩٨٤ .
- هاشم ، عزة جلال : الثقافة السياسية الصينية ، السياسة الدولية ، ١٣٢ ،
١٩٩٨ .
- * الباحث العربي
- شعبان ، محمد : زعامة العالم في القرن القادم : هل هي حكر للولايات
المتحدة ام صراع مع الدور الاوروبي ، الباحث العربي ، ٤٤ ، لندن ، ١٩٩٧ .
- * دراسات دولية
- دوبيوي ، دوني جان : النظام العالمي الجديد : وهم أم حقيقة ؟ دراسات دولية ،
٤٧ ، تونس ، ١٩٩٣ .

* الوسط

- الطياره ، بسام خالد : سيناريو الزلزال المالي الصيني : ٣٥ مليار دولار ،
الوسط ، ٣١٧ ، ١٩٩٨ .

* الاداري

- هونغ كونغ مرونة وسرعة تفتقران إلى الابتكار والابداع ، الاداري ، ٦ ،
سلطنة عُمان ، ١٩٨٥ .
- هونغ كونغ والصين : واجهة معقمة وعملة مستقرة ، الاداري ، ٦ ، سلطنة
عمان ، ١٩٩٤ .
- هونغ كونغ نافذة تسويق لافخر كماليات العالم ، الاداري ، ٤ ، سلطنة عمان ،
١٩٨٥ .
- الوافدون إلى هونغ كونغ يتصارعون مع العمالقة ، الاداري ، سلطنة عمان ،
٥ ، ١٩٨٥ .

* أخبار النفط والصناعة

- حلاوي ، محمد علي : كوريا الجنوبية : جوهرة في تاج صناعة البترول ،
أخبار النفط والصناعة ، ٣٢٠ ، أبو ظبي ، ١٩٩٧ .
- دوزوم ، هناء : الطاقة النووية في اليابان : الأمان أولاً ، أخبار النفط
والصناعة ، ٣١١ ، أبو ظبي ، ١٩٩٧ .
- السطري ، محمد : حوار مع سفير جمهورية الصين الشعبية في الامارات
العربية ، أخبار النفط والصناعة ، ٣١١ ، ابو ظبي ، ١٩٩٦ .
- السعد ، عبد الامير : مقارنة نظرية في التفكير الاقتصادي حول معجزة دول
شرق آسيا الاقتصادية ، أخبار النفط والصناعة ، ٣١٧ ، أبو ظبي ١٩٩٧ .

- العيص ، محمود عمر وآخر : مستقبل الطاقة ومشاريعها في ضوء المتغيرات الجديدة في اقليم الشرق الاوسط ، اخبار النفط والصناعة ، ٣١٠ ، ابو ظبي ١٩٩٦ .
- المعاري ، سميره عبده : آفاق التطور الاقتصادي العالمي ، أخبار النفط والصناعة ٣١٩ ، أبو ظبي، ١٩٩٧ .
- نعوش ، صباح : النظام التجاري العالمي الجديد، أخبار النفط والصناعة ، ٣٢٢ ، أبو ظبي ، ١٩٩٧

* المنتدى

- تقرير التنمية البشرية : عرض عام ، المنتدى ١١ ، ١٣٢ ، عمان ١٩٩٦ .
- خفايا النمو الاقتصادي ، المنتدى ، ١١ ، ١٣١ ، عمان ، ١٩٩٦ .
- الشرق الناهض ، المنتدى ، ١١ ، ١٢٨ ، عمان ، ١٩٩٦ .

* الوحدة

- أمين ، سمير : النزعة العسكرية في النظام الدولي الجديد، الوحدة ، ٩٥ ، الرباط، ١٩٩٢ .

* الطريق

- الخضور، جمال الدين : اسئلة الثقافة العربية الراهنة : التطبيع الثقافي : رؤيا شاملة ، الطريق ، ٢ ، ٢ ، بيروت ، ١٩٩٥ .

* المستقبل العربي

- عبد الله، ثناء فواد : إشكاليات التفاعل والحوار بين العرب والحضارة الغربية في اطار متغيرات العالم الجديد ، المستقبل العربي ، ١٦٧ ، بيروت ، ١٩٩٣ .

* الصين المصورة

- ميتغ ، بي : المؤتمر التاريخي على عتبة القرن الجديد، الصين المصورة ، بكين، ١ ، ١٩٩٨.
- تانغ ، شيه يوي : مدينة الينابيع تحت خطاها على طريق الاصلاح ، الصين المصورة ، بكين ، ٥ ، ١٩٩٧.

* الصين اليوم

- تيا سينغ : الصين تواجه هزلة الشيخوخة ، الصين اليوم ، بكين ، ٤ ، ١٩٩٧
- شين ، تشن : المرأة الصينية بعد الطلاق ، الصين اليوم ، بكين ، ١٦ ، ١٩٩٧
- هونغ ، هاوشيانغ : المتطوعون الشباب ، الصين اليوم ، بكين ، ٢ ، ١٩٩٧
- هوى ، لوى : نظام مرموق لتأمين الشيخوخة ، الصين اليوم ، بكين ، ١٢ ، ١٩٩٦

- Bair, Frank: Countries of the World and their leaders Yearbook, Associate Book production Managers, 1989.
- Cell charles : Revolution At work : Mobilization campaigns in China, New York, Academic press,1977.
- China : Arms control and Disarmament, Beijing, Information office of the state council of PRC. Beijing , 1995
- Chou, David: Peking's Foreign policy in the 1980s. Institute of Interational Relations. 1989.
- Civilizations : clash or Fusion? 1st ed Beijing, New star publishers, 1996 .
- Coulombis Theodore: Introduction to Inernational Relations : power and justice, prentice-Hall Englewood cliffs, 1982.
- Dirlik, Arif : The origins of chinese communism. New York , Oxford. 1989.
- Domes, Jurgen : the government and political of the PRC : A time of transition, London, west view press. 1985.
- Ewards, David : International political Analysis, 1989.
- Family Planning in China : Beijing , Beijing Information office of the state council PRC, 1995.
- Fifty - six nationalities, Beijing, New star publisher, 1992.
- Gittings, John : China changes Face : The Road From Revolution (1949-1989) New York, Onford University press, 1990.

- Government Finance statistics Year Book, International Montary fund, 1996
- Goi, zhou : China and the world, Beijing Review Affairs series, 1990.
- the Grain issue in China : Beijing, Information office of the state of PRc., 1996.
- Gray, Jack : China's New development strategy, New York, Academic press , 1982.
- Gray , Tack : Rebllions and Revolutions China from 1800s to the 1980s , New York , Oxford Un . press, 1990.
- Harding, Harry : China's Foreign Relations in the 1980s, London, Yale University press, 1984.
- Harris, Lillian : China considers the Middle East. London, I.B Tarris Co. LID, 1993.
- Holsti, K-J : International politics : Aframework for Analysis. London , prentice-hall, 1995.
- International Financial statistics: International Montary fund. sep 1997 .
- Kartashkin, Vladimir: Human Rights, what we argue about ? Moscow; progress publishers, 1989.
- Keohare, Robert : Power and Interdependee, world politics in Transition, Boston, Brown and company , 1977.
- Moise, Edwin , Modern China : A history , 2nd Ed. London, Longman, 1994.
- Nafeh, Mohmmed : Nafeh's political Encyclopedeia, cairo , Dar

Al-Hana printing press, Nahdet Miser publishing House vol. 1.,
1969.

- Nee, Victor : China uninterrupted Revolution From 1840 to the present, 1st Ed. New York , Adivision of Random House, 1973.
- The process of Human rights in China; China International press, 1996.
- Shaw, YU - ming : power and policy in The PRC. Blouder, west view press, 1985.
- The State man's Year Book, Brian hunter the macmillan press, 1992.
- Wang, James : Contemporary chinese politics, 3th Ed. prentice - Hall . 1989.
- Townsend, James: politics in China , 3rd Ed. Glenview, scott, Foresman . 1986.

المصادر الأجنبية :

- Back Ground on the world Food summit, Beijing Review, Vol. 39 No. 49. Dec. 1996.
- Castro, Renato De: changes in US post cold war Hegemony : The case of the East Asian pacific Region. Aussen Politik, vol. 45 No.1 , 1994.
- Christoph, Hans : The GATT Agreement and world Economy, Aussen politik, vol. 46 No.1. 1995.
- Dibb, paul : Unbreakable China, the International Economy, Vol.

XI, No.3 May /June 1997.

- Dieter, Herbert: Asia - Pacific Economic and World Trade Organization, Aussen politik vol. 47 No.1, 1996 .
- Dikotter, Frank : Culture, Race and Nation: the Formation of National Identity in 20th cenry China, Journal of international Affairs, vol. 49 No.2. 1996.
- Freeman, chas: sino - American Relations : Back to Basics, Foreign policy, 104, 1996.
- Growing patent Applications in 1996, Beijing Review, vol. 40 , No. 29, 1997.
- Heming , Yue : Us Foreign policy : Goals and characteristics, Beijing Review, vol: 40 , No. 26 , 1997.
- Huang , Yasheng : Information , Bureaucracy and Economic Reforms in China and the soviet Union, World politics, vol. 47. No.1. oct 1994.
- Karmel, Solomon : the chinese Military's Hunt for profits, Foreign policy 104. Summer 1997.
- Kreft Heinrich : Japan's Links with East and south - East Asia, Aussen politik vol. 47. No.1 1996
- Langlois, Catherine : Rationality in International Relation : A game Theoretic and Empirical Study of US- China case, World politics vol. 48. April 1996.
- Mastel, Greg : Beijing At Bay, Foreign policy , 104. 1996.
- Modier, Kay : Taiwan Between Annexation and independence, Aussen politik , vol. 45. No.1., 1994.

- Mody , Ashoka : Explaining Growth in Coastal China: Economic Reform and what else? The world Bank Economy , vol. 11. No. 2, 1997.
- Nathan, Andrew : Left and right with chinese characteristics : issue and Alignment in Deng Xioping's China : world politics, vol.48, No,1. July 1996 .
- Shambaugh, David : China's Military: Real or paper Tiger? The washington Quarterly , spring 1996.
- Teso, George : Modernization under Deng, Chinese Dilemmas and Global Lessons: Assian Affairs , Vol. 81. Frb. 1994.
- Wall, David : China as a trade partner threat or opportunity for the OECD ? International Affairs, vol 70 No.2 Feb. 1996 .
- Weston, charles : key us foreign policy interests Aussen politik, vol. 48, No. 1., 1997.
- Yang, Dall: Governing China's Transition to the Market, world politics, vol. 48 . No.3 , April 1996.
- Yingli, Hou : ASEAN Enhances Multilateral Security in Asia-Pacific : Beijing Review , Vol. 40. No.5. 1997.
- Internet http WWW, nado net, News room int/323 thal ch. htm 3/21/1996.

جدراول الملحق الاقتصاري

جدول الفصل الثالث

جدول (١) : المحاصيل الغذائية لسنة ١٩٦٥ وحدة الوزن : عشرة الاف طن

البيان	الرز	القمح	التبن
١٩٦٥	٨٧٧٢	٢٥٢٢	*٢٠٩.٨

* المصدر: صباح محمود محمد الصين : دراسة في الجيوبولتيك ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، مطبعة الفنون دون سنة نشر ،

ص: ٣٥

المصدر: صباح محمود محمد ، الاقتصاد الصيني ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص : ٥٣

جدول (٢) : المنتجات الصناعية وحدة القياس : عشرة آلاف مليون طن

البيان	البترول	الغاز الطبيعي	الفحم	تلفزيون	راديو	سكر	ساعات يد	مصابيح كهربائية
١٩٦٥	١١٣١١	١١٠٠٠	٢٣٢	٠.٤٣	٨١.٥	١٤٦	١٠٠.٨	١.٩
	مليون طن	١٠٠ مليون متر مكعب	مليون طن	عشرة الاف	عشرة الاف	عشرة الاف	عشرة الاف	١٠٠ مليون
البيان	٩١١٠							
١٩٦٥								

* المصدر : صباح محمود محمد : الصين : دراسة في الجيوبولتيك ، مرجع سابق ، ص : ٤٠ ، ٥٠

جدول (٣) : قطاع النقل والمواصلات

البيان	الطرق العامة	عدد الركاب	الطرق المائية	السكك الحديدية	عدد الركاب المنقولين
١٩٦٥	٥١.٥	٤.٤	١.١	٣.٧	٤.١
	كم	١٠٠ مليون	١٠٠ مليون شخص	١٠٠٠٠ كم	١٠٠ مليون شخص

* المصدر : صباح محمود محمد : مرجع سابق ، ص : ٤٢

للمزيد يمكن الاطلاع على كتاب صباح محمود محمد ، الاقتصاد الصيني ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٨٧ ، ٨٨

جدول (٤) : المبادلات التجارية وحدة القياس : مليار دولار

البيان	حجم التبادل التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٦٥	٤٠.٣	٢١.٢	١٩.١	٢.١

* المصدر : صباح محمود محمد ، الصين : دراسة في الجيوبوليتك ، مرجع سابق ، ص:٤٦

للمزيد يمكن الاطلاع على كتاب صباح محمود محمد : الاقتصاد الصيني ، بغداد ١٩٨٤ ، ص:٩٩

جدول (٥) : المؤشرات التعليمية والصحية وحدة القياس : الألف

البيان	وحدة القياس	مدارس رياضه الاطفال	عدد الطلاب	مدارس ابتدائية	عدد الطلاب	مدارس ثانوية	عدد الطلاب	مدارس تعليم عال	عدد الطلاب
١٩٦٥	١٠ الاف	١.٩٢	١٧١.٣	١٦٨.٩	١١٦٢.٩	٨٠.٩٣	١٤٣١.٨	٤٣٤	١١.٧

البيان	مجموع المؤسسات الصحية	عدد العاملين فيها
١٩٤٩	٣٦٧.	٥٠٥٠٤٠

* المصدر : صباح محمود محمد ، الصين : دراسة في الجيوبوليتك ، مرجع سابق ، ص:٦٠-٧٤

جدول (٦) : مؤشرات القوى العاملة في قطاع الدولة وحدة القياس : المليون

البيان	عدد العاملين	مجمل الاجور	معدل الاجور
١٩٥٢	١٥.٨	٦٨٠٠	٤٤٦

* المصدر : صباح محمود محمد ، الصين : دراسة في الجيوبوليتك ، مرجع سابق ، ص:٨٧

جداول الفصل الرابع

جدول (١) : المحاصيل الغذائية لسنة ١٩٨٥ وحدة الوزن : عشرة آلاف طن

السنة	الرز	القمح	القطن
١٩٨٥	١٣٩٢٦	٥٤١٦	٢٢٠.٧ *
			لعام ١٩٧٩

* ١- المصدر : صباح محمود محمد ، الاقتصاد الصيني ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٥٣ .

٢- المصدر : صباح محمود محمد ، الصين دراسة في الجيوبوليتك ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، مطبعة الفنون ، دون

سنة نشر.

جدول (٢) : المنتجات الصناعية

البيان	وحدة القياس	البتترول	الغاز الطبيعي	الفحم	تلفزيون	راديو	سكر	ساعات يد	مصابيح كهربائية
١٩٨٠	١- مليون طن	١٠٥٩٥	١٤٢.٧٠	٦.٢	٢٤٩.٢	٣٠.٣٨	٢٥٧	٢٢١٦	٩.٥
	٢- ١٠٠ مليون متر مكعب								
	٣- مليون طن								
	٤- عشرة آلاف								
	٥- عشرة آلاف								
	٦- عشرة آلاف طن								
	٧- عشرة آلاف								
	٨- ١٠٠ مليون								

* المصدر : صباح محمود محمد : الاقتصاد الصيني ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ٤٧ .

* للمزيد : صباح محمود محمد : الصين : دراسة في الجيوبوليتك ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، ٥٠ .

جدول (٢) : قطاع النقل والمواصلات

البيان	الطرق العامة ١٠ آلاف كم	عدد الركاب ١٠٠ مليون شخص	الطرق المائية عدد الركاب ١٠٠ مليون شخص	السكك الحديدية ١٠ آلاف كم	عدد السكان ١٠٠ مليون شخص
١٩٨٠	٨٧.٦	٢٢.٣	٢.٦	٥.٢	٩.٢

* المصدر : صباح محمود محمد : الصين دراسة في الجيوبوليتيك ، مرجع سابق ، ص: ٤٢.

للمزيد يمكن الرجوع إلى : صباح محمود محمد ، الاقتصاد الصيني ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٨٧ ، ٨٨.

جدول (٤) : المبادلات التجارية وحدة القياس : مليار دولار

البيان	حجم التبادل التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٨٠	٣٧٧.٨	١٨٢.٧	١٩٥.١	- ١٢.٤
١٩٨٥	٦٣٣.٠	٢٥١.٠٠	٣٨٢.٠	- ١١١.٠

* المصدر : صباح محمود محمد : الصين دراسة في الجيوبوليتيك ، مرجع سابق ، ص : ٤٦.

للمزيد يمكن الاطلاع على كتاب : صباح محمود محمد : الاقتصاد الصيني ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص: ٩٩.

جدول (٥) : المؤشرات التعليمية و الصحية

أولاً : المؤشرات التعليمية

البيان	وحدة القياس	مدارس رياض الاطفال	عدد الطلاب	مدارس ابتدائية	عدد الطلاب	مدارس ثانوية	عدد الطلاب	تعليم عال معاهد جامعات	عدد الطلاب
١٩٨٠	١٠ آلاف	١٧.٠٤	١١٥٠.٨	٩١.٧٣	١٤٦٢٧	١٢٤٧٦٠	٥٦٧٧.٨	٦٧٥	٩٧٧.٧

* المصدر : صباح محمود محمد ، الصين دراسة في الجيوبوليتك ، مرجع سابق : ٦٠-٧٠.

ثانياً: المؤشرات الصحية

البيان	مجموع المؤشرات الصحية	عدد العاملين فيها
١٩٨٠	١٨.٥٥٣	٢٧٩٨٢٤١

* المصدر : صباح محمود محمد : الصين دراسة في الجيوبوليتيك ، مرجع سابق ، ص : ٧٠-٧٤.

جدول (٦) : مؤشرات القوى العاملة في قطاع الدولة

البيان	عدد العاملين	مجموع الاجور	معدل الاجور/مليون يوان
١٩٨٠	٦٤.٢٦	٦٢٨٠٠	٨.٣

* المصدر : صباح محمود محمد : الصين دراسة في الجيوبوليتيك ، مرجع سابق ، ص : ٨٦-٨٧.

جدول (٧) : المؤشرات الاقتصادية مع الدول

١- مؤشر النمو التجاري

السنة	مجموع التجارة بالبيون دولار	النمو السنوي	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٦٥	٤.٢٥	٪٢٢.٤	٢.٢٣	٢.٠٢	٠.٢١
١٩٨٢	٣٩٠.٣٠	٢.٦	٢١.٨٢	١٧.٤٨	٤.٣٤

٢- مؤشرات اجتماعية بين الصين و الولايات المتحدة لعام ١٩٨٢

اسم البلد	عدد السكان في منتصف ١٩٨٢	نسبة الحضر	معدل الحياة	عدد الاطباء للسكان
الصين	١٠٠.٨.٢	٪٢١	٦٧	١٨١٠
الولايات المتحدة	٢٣١٥	٪٧٨	٧٥	٥٢٠

٢- مؤشرات التجارة بين امريكا واليابان وهونغ كونغ والصين لعام ١٩٨٥ بملايين

الدولارات

اسم البلد	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
امريكا	٤١٣٦١	٤.٧٨٥.١	- ٦٤٩
اليابان	٢٩٥٩	٩٢٩٤	- ٦٣٣.٥
هونغ كونغ	٧.٥٦٨٠	٧.٨٥٧٦	- ٢٨٩٦

٤- الشركاء التجاريين منذ ١٩٨٣-١٩٨٥ بملايين الدولارات

اسم البلد	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
اليابان	٩٧٦٤	١٢٨٥٩	١٨٨١٢
هونغ كونغ	٨٣١٢	١٢.١٦٢	١٥٤٠٥
الولايات المتحدة	٤.٦٥٠	٦.٣٨٥	٨.٠٨٠

* جمعت المعلومات للبند ١، ٢، ٣، ٤ من :

Frank. E Bair : Countries of the world and their leaders year book 1989. Associate Book production Managers , p.p 405-406.

٥-الميزان التجاري بين الصين و أمريكا ١٩٨٦

الصادرات	٣.١٠٦٠
الواردات	٥.٢٤٠٠

Source : Frank. E. Bair : Countries of the world and their leaders year Book 1989 op.cit. p. 389.,

جدول (أ) : ١- مؤشرات الوحدات الاقليمية

الاقليم	المنطقة المثلة للاقليم	عدد السكان بالآلاف		قيمة الانتاج (مليون يوان)	عدد السكان	النسبة
		١٩٨٢	١٩٥٣			
الشمال	بكين	٩١٩٠	٤٥٩١	٢٥.٠٠٠	٥٩٦٠	٪٦٤
الشمال الشرقي	شين يانغ	٣٥.٩٢٠	٢٢.٢٦٩	٥٦.٧	١٥.٩٠	٪٤٢
الشرق	شنغهاي	١١٨١٠	٨٨٠.٨	٦٧.٥	٦٩٦	٪٥٨
الجنوب	هبتان (هونات)	٧٥.٢٠٠	٤٣٩١١	٣٨.٨	١٠.٢٥	٪١٣

٢- الريف والحضر - مؤشرات الاستهلاك (يوان / شخص)

الريف	٢١٢	٦٢
الحضر	٥٠١	١٤٨

البيان	البضائع الاستهلاكية ١٠ آلاف وحدة	التغذية اليومية بالسعر	البضائع لكل ١٠٠ شخص	بضائع استهلاكية ١٠ آلاف	التغذية اليومية بضائع لكل ١٠٠ شخص
الريف	١٩١٨	٢٢٢٤	٢.٤	٣٨٢٨	٢٧.٧
الحضر	١٤٧٨	٢٧١٥	٨.٦	٢٨٣٩	٣.٨٨

Source : James R. Townsend : Politics in China , 3rd ed. Glenview : Scott,

Foresman , 1986 , PP 429-431.

جداول المقارنة بين القطاعات المختلفة الواردة في الفصلين الثالث والرابع

جدول (١) المحاصيل الغذائية

البيان	الرز	القمح	القطن
الزيادة بالاضعاف باعتبار سنة ١٩٦٥ الاساس	١.٥٨ ضعفاً	٢.١٤ ضعفاً	١.٠٥ ضعفاً

جدول (٢) المنتجات الصناعية

البيان	البتترول	الغاز الطبيعي	الفحم	تلفزيون	راديو	سكر	ساعات يد	مصايح كهربائية
الزيادة بالاضعاف باعتبار سنة ١٩٦٥ الاساس	٩.٣٦ ضعفاً	١٢.٩ ضعفاً	٢.٦٧ ضعفاً	٥٧٩.٥ ضعفاً	٣٦٨.٥ ضعفاً	١.٧٦ ضعفاً	٢١.٩ ضعفاً	٥.٠ ضعفاً

جدول (٣) قطاع النقل والمواصلات

البيان	الطرق العامة	الطرق المائية	السكك الحديدية
الزيادة بالاضعاف سنة ١٩٦٥ الاساس	١.٧ ضعفاً	٢.٣٦ ضعفاً	٢.٤٨ ضعفاً

جدول (٤) المبادلات التجارية

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري	البيان
٥.٩ ضعفاً	١.٠٣ ضعفاً	١.١٦ ضعفاً	١.٠٦ ضعفاً	الزيادة بالاضعاف سنة ١٩٥٦ الاساس
----	١.٩ ضعفاً	١.٣ ضعفاً	١.٦ ضعفاً	الزيادة بالاضعاف سنة ٨٠ الاساس مع ١٩٨٥

جدول (٥) : المؤشرات التعليمية والصحية

١- المؤشرات التعليمية

البيان	مدارس رياض	عدد الطلاب	مدارس ابتدائية	عدد الطلاب	مدارس ثانوية	عدد الطلاب	تعليم عال	عدد الطلاب
الزيادة بالاضعاف باعتبار سنة الاساس ١٩٦٥	٨.٨ ضعفاً	٦.٧ ضعفاً	٥.٤ ضعفاً	١.٢ ضعفاً	١.٥ ضعفاً	٣.٩ ضعفاً	١.٥ ضعفاً	٨.٣ ضعفاً

٢- المؤشرات الصحية

البيان	مجموع المؤسسات الصحية	عدد العاملين
الزيادة بالاضعاف باعتبار ٤٩ سنة اساس	٤٩.١ ضعفاً	٥.٥ ضعفاً

جدول (٦) مؤشرات القوى العاملة :

البيان	عدد العاملين	مجمل الأجر	معدل الأجر
الزيادة بالاضعاف باعتبار ١٩٥٢ سنة أساس	٤.٠٦ ضعفاً	٩.٢ ضعفاً	١.٨ ضعفاً

جدول (٧) مؤشرات النمو التجاري

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	مجموع التجارة	البيان
٢.٠٦ ضعفاً	٨.٦ ضعفاً	٩.٧ ضعفاً	٩١.٨ ضعفاً	الزيادة بالاضعاف باعتبار ١٩٦٥ سنة الاساس

جداول الفصل الخامس

جدول (١) : مؤشرات الميزان التجاري الصيني في عام ١٩٩٥

حجم الصادرات والواردات	حجم الاستثمارات الاجنبية	احتياطي النقد الاجنبي
الف مليار دولار	١٦٠ مليار دولار	٧٣ مليار دولار
صادرات: ١٤٨,٨	٧٠٪ اموال اجنبية مباشرة	/
واردات: ١٣٢,١	/	/

جدول (٢) : المحاصيل الغذائية

البيان	الارز	القمح	القطن
	٣٩,٧٪ من انتاج الحبوب	٢١,٩٪	٤,٧٧ مليون طن

جدول (٣) : النقل والمواصلات

السكك الحديدية	الطرق العامة	الملاحة النهرية	النقل البحري	الطيران	الهاتف
٥٤,٢ الف كم	١,١٤ مليون كم	١١١ الف كم	٧١٠ مليون طن	١,١ مليون كم	٨٥,١ مليون

جدول (٤) : المؤشرات التعليمية والصحية

١- المؤشرات التعليمية

مدارس ابتدائية	عدد الطلاب	مدارس متوسطة	عدد الطلاب	عدد الجامعات والمعاهد	عدد الطلاب	الدراسون في الخارج	عدد الطلاب الدراسات العليا
٦٦٩ الف مدرسة	١٣١,٩٥ مليون	٨١ الف	٥٣,٧١ مليون	١,٥٤	٢٩,٦ مليون	٢٥٠ الف طالب عاد منهم ٨٠ الف	١٤٥ الف

٢- المؤشرات الصحية

السنة	عدد المؤسسات الصحية	عدد العاملين
١٩٩٥	١٩.	٤,٢٥٧

جمعت المؤشرات في الجداول (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) من :

(١) - تشين شي ، الصين ، دار النجم الجديد، ١٩٩٦.

جدول (٥) : مقارنة الصادرات والواردات الصينية مع عدة دول عام ١٩٩٠

الواردات	الصادرات	البلد
٦٢.٩٠	٥٢٣٥.	الصين
١٤٥٢٨	٢٦٦٥.	هونغ كونغ
٧٥٨٨	٩.١١	اليابان
٦٥٨٨	٥١٨.	امريكا
٨٥٨	١٩٧٥	سنغافورة

جدول (٦) : مؤشرات السياحة والطرق والتعليم والصحة في عام ١٩٩٠ للصين

الدخل السياحي	الطرق البرية	الطرق الحديدية	الترفونات	مدرسة ابتدائية	مدرسة ثانوية	مدرسة معاهد تعليم عالي	عدد الاطباء	المستشفيات
٢٢١٨ مليون دولار	١.٢٨٣٤٨ كم	٥٢٣٧٨ كم	٦٨٥.٣٠٠	٧٦٦.٧٢	١٠.٧٧٧	١.٧٥	١.٧٦	٦٢٤٥٤

البيان	تلفزيونات	مسجلات	غسالات	ثلاجات سيارات	فحم	بتترول	غاز	حديد
	٢٦٨٥ مليون	٣.٢٤ مليون	٦٦٣ مليون	٤٦٣ مليون	٥١٤.٠٠٠ مليون	١.٠٨٠ مليون	١٥.٢٩٨ مليون	٤٩.٧٩٠ مليون

جدول (٧) : مؤشرات على الحالية الاقتصادية في الصين لعام ١٩٩٠

معدل النمو	الكثافة السكانية	معدل الحياة	معدل الولادة
١٤,٣٩	١١٣	٧٠ سنة	٢١,٠٦

جدول (٨) : المحاصيل الغذائية في الصين لعام ١٩٩٠ الوحدة : عشرة الاف طن

الارز	القمح	القطن
١٨٩,٣٣	٩٨,٢٣	٤,٥١

جمعت المؤشرات في الجداول ١, ٢, ٣, ٤ من :

(١) The state man's year book , Brian hunter, the Macmillan press 1992 pp. 355-372.

جدول (٩) : مؤشرات اقتصادية عن الصين الوحدة : بليون يوان

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	البيان
٢٩٧,٧٥	١٠٣,٩١	١١,٦٦	١١٣,٧٤	١١٧,١٩	مجموع العوائد والمنح
٥٧,١	٦,٠٣	٥٥,٨٦	٤٩,٣	٤٨,٢٢	العوائد
٤٤٠,٠١	٢٢٢,٧٢	٢١٤,١٥	١٩٩,٣٧	١٨٧,١٨	المنح
-	-	-	-	-	مجموع النفقات
٢٦,٨٦	١٨,٣٠	١٤,١٨	١١,٨٩	٨٦٨	النفقات الجارية
٥٤,٠٧١	٤٢,٢٥	٣٧,٣٧	٣٢,٠٧٥	٢٨,٠٨٧	الخدمات العامة
٨,٠٥	٦,٤٨	٥,٥٧	٤,٣٦	٤,٠١	التعليم
١,١٥	٠,٩٢	٠,٨٣	٠,٥١	٠,٧٥	الصحة
١١,٠٦	١٤,٢٣	٢٠,٩٦	٢٠,٧٢	١٧,٦١	الوقود والطاقة
١,٧٧	٢,٣٨	٣,٩٥	٦,١٥	٨,٦٣	النقل والاتصالات

Government Finance Statistics year Book 1996 In M..F P.P 104 - 105

جدول (١٠) : مؤشرات المنتجات الصناعية

البيان	حجم الانتاج عام ١٩٩٥
الحديد والفولاذ	٩٤ مليون طن
الالات الميكانيكية	١١٩٠ مليار يوان
الالكترونيات	٢٤٥,٧ مليار يوان
السيارات	١٥٠٣ الف
الفحم	١٢٩٨ مليون طن
النفط الخام	١٤٩ مليون طن
الغاز الطبيعي	١٧,٦ مليار لتر مكعب
الطاقة الكهربائية	١٠٠٠ مليار كيلوواط/ساعة
الطيران والفضاء	٤٣ قمر منذ ١٩٨٠
الغزل والنسيج	٥ مليون طن : غزل
الصناعات الخفيفة	٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٠

* المصدر : تشين شي ، الصين ، دار النجم الجديد ، ١٩٩٦ ، ص ٩٤ - ٩٩

جدول (١١) : مؤشرات التنمية في الريف والحضر

الريف	١٥٧٨ يوان سنويا	البيان	الاسرة الحضرية لكل ١٠٠ اسرة	الاسرة الريفية لكل ١٠٠ اسرة
الحضر	٢٨٩٣ يوان سنوياً	تلفزيون	١١٨	٨١
		ثلاجات	٦٦	٥
		جهاز تسجيل	٧٣	٢٨

* المصدر : تشين شي ، الصين ، دار النجم الجديد ، ١٩٩٦ ، ٢٢-١٢٥

جدول (١٢) : مؤشرات اقتصادية بين اليابان وأمريكا والصين عام ١٩٩٦

الصين	اليابان	U. S. A	البيان
١٠٧,٠٣٩ مليون دولار	٢١٦,٦٤٨ مليون دولار	٦٥,٧٦ بليون دولار	مجموع الاحتياطات بالذهب
٢,٣,٢,٦,٢,٨	٢,٢,٩,٣,٢,٣,٤	٦,٨,٦,١,٥,٦,٥,٤	معدل البطالة من (٩٦-١٩٩٠)
(١٩٩٤) ٢,٥,٢,٣	٢,٠,٢,١,٢,٢,٢,٥	٥,٥,٦,٧,٧,٤,٠	
١٥١,١٩٧ مليون دولار	٤٤,٧٢٩ بليون يوان	٦٢٥ ٦,٧ بليون دولار	الصادرات الدولية
١٣٨,٩٤٤ مليون دولار	٣٧,٩٩٢ بليون ين	٢٢,٠٢ بليون دولار	الواردات
٦٣٦,٦٦ بليون دولار	٩٩,٨٦٦ بليون ين	١,٤٤٢,٦٩٥ بليون دولار	العائدات
٧٩١,٤٤ بليون يوان	١١٢٦٥٥ بليون ين	١,٥٩٠,٦ بليون دولار	النفقات
٥,٧٧٣,٥ بليون يوان	٥٠٠,٣٥٦ بليون ين	٧,٥٧٦,١ بليون دولار	الناتج المحلي الصافي
١,٢٢١,٥ بليون	١٢٥,٧٦ بليون	٢٦٦,٥٦ بليون	عدد السكان
٤,٤ بليون دولار	٨,٤ بليون دولار	١٥٥ بليون دولار	العجز

Source International Financial Statistics sep . 1997 International Monetary Fund

(1) pp 208 -211

(2) pp. 396 - 401

(3) pp. 726 - 732

Abstract

" A study of Foreign Policy of China " (1980-1996)

Prepared by:

Mohammad Yousf Daradkh

Supervised by

Prof. Mohammad Fadh

This study deals with chinese foreign policy in 1980s and 1990s which aims to find out the extrnal and internal factors influencing in directing it.

This study used " System Analysis " as a way in discovering all the variables such as : the probility of establishing capital centers, the gap among the levels of development between the rural and urban areas in china, the foregoig of appearing political elites, the increasing role of administators, the gap between the production and consumption in the chinese economy and the activity of religious and ethnic minorities and the followers of political reform.

The modern history of china Contains many radical changes. In 1950s the foreign policy of china focuses on reinforcing the economical and social policies after establishing the Republic of chinese people and it gives a great deal of accordance to ideological items.

In 1960s the internal conflict between two cleaves : the reformers and ideologicals become very clear under "cultural Revoulation".

After the bourders clash 1969 between china Army and the Soviet Union army, the soviet union becomes the main enemy who makes agreat danger to the chinese national security.

In 1970s the foreign policy of china goes toward the united states of America after signing "Shanghi Declaration and making good relations in 1978.

In 1980s china tried to achieve its goals by using its middle position between the two super powers.

Deng Xiopeng followed open door policy to achieve economica goals and modernizing china to have an important position in international affairs .

At last, china still focuses on achieving reform and modernizing program in its foreign policy and it still faces internal difficulties: Controlling the balance of econmical develepoment in coastal areas and internal areas and direct its result, the problema of peasants families which are very rich in the chinese countryside and their relation with poor peasants, and it also faces external difficulties: Safegrauding its national security, creating stable regional area. So the chinese Foreign policy will become more pragmatic . China will try to praticipate in international system by dapping its mechanisms.